# المسدد

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاثنين 3 جمادى الآخرة 1431هـ الموافق 17 مايو 2010 العدد (236) Mon. 3/6/1431 - 17 May 2010 **70 ريالاً 16 صفحة**


### مجموعة مسلحة تحمل اسم «المنقطعين العسكريين بسبب حرب صعدة» توعدت بعمليات أخرى

# نجاة رشاد العليمي من عملية استهداف موكبه في الحبيلين

استهدفت عناصر مسلحة في مدينة الحبيلين بمحافظة لحج، موكباً حكومياً رفيع المستوى أثناء مروره، عصر السبت الماضي، من الشارع العام، ما أدى إلى مقتل جنديين من الحرس الجهوري وأحد المسلحين الذي تواجد في المنطقة، وإصابة 6 أشخاص على الأقل.

وتضاربت الأنباء حول هوية المسؤولين الذين تم استهدافهم في الموكب، ففي حين قال قاسم العفيفي وكيل محافظة لحج لشؤون مديريات الحبيلين، إن المسلحين استهدفوا موكب رشاد العليمي نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن وزير الإدارة المحلية، قالت مجموعة مسلحة تطلق على نفسها اسم "المنقطعين العسكريين الجنوبيين بسبب حرب صعدة"، إن العملية استهدفت موكباً رئاسياً.

وسبق لمصادر محلية في محافظة لحج أن نسبت بعض أعمال العنف والتخريب في المنطقة إلى عناصر قالت إنها من رجال الجيش من أبناء المنطقة ممن لديهم مطالب لدى السلطات.

● العليمي

وقال بيان المجموعة الذي وزع ليل السبت، إن أفراداً من أعضائها قاموا عصر اليوم (السبت) بإطلاق النار على موكب الرئاسة وحراسه أثناء مروره في مديرية الحبيلين.

وأضاف: "تم إحراق طقم تابع للموكب أثناء اصطدامه بأحد المحلات، وقتل في العملية جنديان من حراسة موكب الرئيس".

وأعلنت المجموعة مسؤوليتها عن العملية، وتوعدت بالمزيد من العمليات التي ستستهدف الجيش. ولفتت إلى أنها سبق أن حمّلت قيادة الجيش مسؤولية ما قد يحصل "بسبب تأخرها عن حل قضيتها العادلة والمشروعة".

وكان رئيس الجمهورية وصل تعز أمس الأول قادماً من عدن. وقالت مصادر خاصة إن الرئيس لم يكن في الموكب الحكومي، بل إنه توجه إلى تعز

التتمة في الصفحة 4

في الجزء الاخير من ملف تحولات الجنوب:

## كيف أصبح الجنوب مختلفاً عما كان عليه في حرب 94

■ فرقاء أحداث يناير يحاولون ترميم تصدعاتهم.. والبيض يعتقد أن لديه طريقاً سيقود الجنوب إلى مجلس الأمن

■ تقرير أمريكي يتحدث عن سيناريو محتمل لحرب أهلية وهناك شك بأن الوحدة ستستمر

■ ماذا عن تحالفات الرئيس في الجنوب.. ولماذا بدأت بالتآكل؟

# 20 حالة وفاة بينها طبيبة في عدن بسبب حمى الضنك

■ عدن - فؤاد مسعد:

قضت أنغام سالمين (26 عاماً) نحبها قبل يومين متأثرة بحمى الضنك، بحسب تأكيد مصادر طبية في مستشفى الجمهورية بخور مكسر، حيث تعمل في العلاقات العامة للمستشفى منذ التحاقها بالوظيفة العامة قبل شهر ونصف.

وذكرت مصادر مقربة أن أنغام سالمين التي تخرجت قبل 3 سنين من قسم الإعلام بجامعة عدن –علاقات عامة، تعرضت للإصابة بالوباء جراء تلوث بيئة المستشفى وافتقارها للنظافة، مما جعلها بيئة مناسبة لانتشار الأمراض والأوبئة المختلفة، وفي مقدمتها حمى الضنك.

ضحايا حمى الضنك بعدن ولحج بلغوا المئات. عدد الوفيات قريب من 20 حالة وفاة وفقا لإحصائيات غير رسمية، والعدد مرشح للتزايد وسط انتعاش البعوض الناقل للمرض في ظل بيئة ملائمة لانتشار الوباء مقابل إجراءات محدودة الأثر من الجهات المختصة.

إحصائية لم يتسنَّ التأكد من دقتها تتحدث عن 1500 حالة إصابة في ظل تعتيم شديد مفروض على المعنيين في مكتب الصحة، بينما تكتظ مستشفيات عدن بمئات المرضى إلى الحد الذي صارت عاجزة عن استيعاب الحالات التي تتوافد عليها يوميا بكثرة تدعو للقلق.

التداعيات التي خلفها الوباء لا تزال مستمرة، فيما الخوف لا يزال هو الآخر ينشب أظفاره في أوساط المواطنين، إذ تفيد آخر المعلومات بوفاة الشاب حلمي عبدالله، وطبيبة اسمها "إليزا".

عدد الوفيات بحسب إحصائية نهائية غير رسمية يصل لـ20 حالة وفاة،

التتمة في الصفحة 4

### الوجيه طالب الحكومة بإيقاف الإجراءات التعسفية ضد أصحاب المحلات بإلزامهم بتعليق علم، والهجري يحذر من أن يكون العلم مصدر استرزاق

# البرلمان يرفض مشروع العلم الوطني البديل

رفض مجلس النواب مشروع قانون العلم الوطني (البديل)، المقدم من الحكومة، السبت الماضي، وصوت الأغلبية من الحاضرين على رفض المشروع من حيث المبدأ. معتبرين تقديمه ضرباً من العبث، وتعبيراً عن عجز الحكومة عن عمل شيء سوى تعديل قانون العلم.

وحذّر النائب عبدالرزاق الهجري من أنه "لا داعي لأن يكون العلم مصدراً للاسترزاق"، وأضاف موضحاً: إن هناك صفقة تمت بين الهيئة الوطنية للتوعية وجهة أخرى لشراء أكثر من 50 مليون علم بمبلغ 500 مليون دولار يريدون توزيعها في عيد الوحدة 22 مايو. وشبّه الحكومة بأنها كـ"من لم يشتغل بعظائم الأمور وينشغل في سفاسفها". متهماً إياها بعدم جديتها في معالجة الأوضاع في الجنوب بإنزالها لهذا المشروع.

وبرر وزير شؤون مجلسي النواب والشورى أحمد الكحلاني، تقدم الحكومة بمشروع قانون العلم البديل، بأن هناك أمورا اقتضت إنزال هذا المشروع. وأضاف: إن القانون النافذ تخلله الكثير من القصور في الضوابط والمخالفات، ولم ينص على لائحة تنظيمية، وإلا لما كنا تقدمنا بقانون بديل ولأضفنا فقط في اللائحة. ولم تتطرق المذكرة التفسيرية التي أرفقتها الحكومة إلى الأسباب والمبررات لتقديم قانون العلم البديل.

وعلّق النائب عبدالعزيز جباري على انتشار الشعارات في الشوارع والأعلام، قائلاً: الشعارات لا تحل المشاكل في الجنوب وفي صعدة، وشعارات "اليمن في قلوبنا واليمن في عيوننا واليمن فوق رؤوسنا كلها لا تفيد، والهدف من نشرها في الشوارع هو اليمن في جيوبنا، وهم يشتوا يستثمروا حتى العلم".

واجهت المذكرة التفسيرية، نقداً حاداً افتتحه رئيس كتلة المؤتمر سلطان البركاني، الذي طالب بإعادة المشروع إلى الحكومة باعتباره

التتمة في الصفحة 4

### جددت التأكيد على دفاعها عن المنجزات التاريخية للشعب اليمني

# "الأيام" تشكر الرئيس على توجيهاته بإطلاق سراح محمد وهاني باشراحيل

رحبت أسرة "الأيام" بتوجيه رئيس الجمهورية بإطلاق سراح الزميلين محمد وهاني هشام باشراحيل، وكذا توجيهه بحل كافة القضايا والإشكالات ذات الصلة بصحيفة "الأيام"، والتي حدثت خلال العامين الماضيين.

وكان الرئيس علي عبدالله صالح استقبل في القصر الجمهوري بعدن، صباح الأربعاء، رئيس تحرير صحيفة "الأيام" الزميل هشام باشراحيل.

التتمة في الصفحة 4

**● قالوا إن المشائخ نصبوا فخاً له وأنباء عن اعتزام أبناء المنطقة تنفيذ عملية مسلحة حال استمر شيخهم في السجن**

**● المحافظ زار "القفاعة" ووسيطه التزم بتنفيذ بنود الاتفاق الذي سبق أن رفضه العمري باعتباره حيلة جديدة وبعض أطرافه قاموا بدور المرشد للقوات العسكرية**

# الحملة العسكرية تنسحب من شرعب بعد أن سلم العمري نفسه لمدير مديرية المسراخ

● نازحين بتجاه بني عون وهي قرية تبعد 3 كيلو عن منطقة المواجهات

■ صنعاء - "النداء"

- تصوير: بلال المريري

توقفت المواجهات المسلحة في قرية القفاعة بعزلة مخلاف شرعب السلام، الخميس الماضي، لكن المشهد ما يزال قاتماً، والأوضاع مرشحة للانفجار مرة أخرى.

وطبقاً لمصادر محلية، فإن المواجهات التي اندلعت صباح الأربعاء قبل الماضي، واستمرت حتى مساء الخميس الماضي، بين قوات عسكرية وسلطان العمري شيخ "القفاعة" وأتباعه المسلحين من أبناء المنطقة، توقفت عقب تسليم العمري نفسه مساء الأربعاء الماضي إلى الشيخ حميد علي أحد مشائخ شرعب.

وقالت المصادر إن الشيخ حميد علي، وهو مدير مديرية المسراخ، كُلف من محافظ تعز حمود الصوفي، للتواصل مع العمري بعد رفض الأخير اتفاقاً سابقاً أبرم بين المحافظ وعدد من مشائخ شرعب.

وكشفت المصادر أن المحافظ الصوفي تواجد صباح الأربعاء الماضي في المنطقة التي تتمركز فيه قيادة الحملة العسكرية المحاصرة لقرية القفاعة، وتواصل مع العمري عبر الشيخ حميد علي، والتزم له بتنفيذ بنود الاتفاق الذي سبق أن رفضه العمري.

إلا أن مصادر أخرى قالت إن أتباع سلطان العمري أطلقوا وابلاً من الرصاص صوب أطقم عسكرية أثناء عملية انسحاب الحملة العسكرية، الخميس الماضي، من المنطقة، ومعها الحفار.

وقالت إن المسلحين استمروا في إطلاق النار رغم أن الشيخ العمري سلم نفسه مساء اليوم السابق.

يذكر أن المواجهات المسلحة اندلعت بسبب خلاف على حفر بئر ماء في منطقة القفاعة، تابع للشيخ سلطان العمري، ورفض الأخير إيقاف عملية الحفر والسماح للحفار بالخروج من المنطقة.

ويمضي العمري يومه الرابع في سجن إدارة أمن المحافظة وسط أنباء عن ترتيبات لعملية مسلحة يعتزم أبناء "القفاعة" تنفيذها حال استمر شيخهم في السجن.

وقالت مصادر مقربة إن سلطان العمري رفض تنفيذ الاتفاق المبرم بين مشائخ شرعب والمحافظ، بحجة أنه حيلة من حيل الصوفي، وموافقته مؤخراً وتسليم نفسه جاءت بعد التزام الشيخ حميد علي بتنفيذ كافة بنود الاتفاق.

وإذ أشارت المصادر إلى أن شكوك سلطان كانت في محلها، قالت إن الاتفاق كان فخاً نصبه المشائخ، ولم ينفذ منه سوى البند المتعلق بتسليم العمري نفسه.

الاتفاق الذي أبرم مع المحافظ الصوفي وعدد من أعيان شرعب، وهم: الشيخ حمود سعيد المخلافي، الشيخ عبدالله فرحان (برلماني سابق)، الشيخ محمد عبدالله بن نايف (عضو سابق في مجلس الشورى)، الشيخ حميد علي عبده، مدير مديرية المسراخ، والشيخ صادق علي سرحان المخلافي، قائد الدفاع الجوي في الفرقة الأولى مدرع، تضمن 4 بنود، وهي: إيقاف إطلاق النار، أن يسلم سلطان العمري نفسه إلى مشائخ مخلاف، استمرار عملية حفر البئر، والسماح للحفار بمغادرة المنطقة عقب الانتهاء من حفر البئر.

وطبقاً للمصادر فإن المحافظ أصدر توجيهات بعد أن سلم العمري نفسه، قضت بخروج الحفار من المنطقة وانسحاب الحملة العسكرية.

وكان سلطان العمري رفض الاتفاق، وقال مطلع الأسبوع الماضي في تصريحه لـ"النداء" إن الاتفاق هو حيلة سبق تكرارها من قبل المحافظ مع آخرين للإيقاع بالأطراف الذين لم يرضخوا لتجبره.

وإذ أكد على أنه ليس قاتلاً أو متمرداً أو غير ممتثل لسلطة الدولة، شدد على ضرورة أن يحترم المسؤولون القانون، ويحرصوا على تنفيذه.

في حديثه لـ"النداء" يرى العمري الحل كالتالي: أولاً أن يُسمح لصاحب الحفار بمواصلة عمله في حفر البئر وفق الترخيص الممنوح وأوامر المجلس المحلي. وثانياً، والحديث للعمري: سحب الحملة العسكرية من المنطقة، وحال كان هناك أي شكوى أو معترض على الحفر أو مخالف للقانون يتم التعامل معه وفق ما حدده القانون.

وبخصوص أن الاتفاق المبرم مع المحافظ شارك فيه عدد من مشائخ مخلاف، قال: لا أثق بهم، قبل أن يستدرك: الشيخ حمود سعيد لم يطلع على القضية إلا مؤخراً.

وأضاف: المحافظ استطاع تحويل مشائخ شرعب إلى أدوات يستخدمها لتحقيق أغراضه.

وكشف العمري أن أتباعه تعرفوا على عدد من أقرباء الشيخ صادق علي سرحان المخلافي، قائد الدفاع الجوي بالفرقة الأولى مدرع، وهم يرشدون قائد الحملة العسكرية إلى منزل العمري وأبناء عمه.

وقال: كيف أثق بتنفيذ الاتفاق وأقرباء الشيخ صادق يقومون بهذا الدور؟ وأضاف: لا أطلب من مشائخ شرعب سوى الضغط من أجل تنفيذ القانون.

وأوضح أن قوة الدولة أقوى من قوة المشائخ، وهي الأكثر قدرة على ضبط المخالف والمعتدي.

وناشد سلطان العمري رئيس الجمهورية التدخل العاجل لرفع الظلم عن أبناء منطقته، وقال: سيدي الرئيس، بحق الإنسانية وبحق مسؤوليتك الدستورية، أناشدك التدخل العاجل لوضع حد لتجبر المحافظ، وإنقاذ ما تبقى من أبناء المنطقة وأملاكهم، وإلزام المعتدي بتعويض أسر الضحايا والأسر المتضررة.

مصادر محايدة قالت إن القضية أخذت أبعاداً أكثر مما تستحق، وأرجعت ذلك إلى تورط مسؤولين في القضية، وتحولهم إلى طرف في الخلاف.

وخلفت المواجهات التي استمرت أسبوعاً، 4 قتلى، هم جنديان واثنان من أتباع الشيخ العمري، وإصابة 11 آخرين، فضلاً عن تدمير 20 منزلاً بشكل كلي، و32 تعرضت لأضرار طفيفة.

**● في مواجهة قوة عسكرية مشكوك في قانونيتها**

**● طفلان يزودان المسلحين في حصونهم بالطعام والشراب يومياً**

# العمري: المحافظ استخف بمشائخ مخلاف وأبنائها ويريد قتلي بمدافعه وهذا صعب المنال

في البدء كان الهدف إيقاف عملية حفر بئر سلطان العمري، ولاحقاً تبين أن المطلوب رأسه ولا شيء آخر.

معلوم أن العمري، وهو شيخ قرية القفاعة بعزلة مخلاف شرعب السلام، استخرج ترخيصاً لحفر بئر مياه لغرض الشرب في منطقته، غير أن العزي عفان الصوفي وسلاحه وقف له في المرصاد.

وأواخر العام الماضي، أطلق الصوفي وابلاً من الرصاص صوب صاحب الحفار، مهدداً بقتله حال استمر في عملية حفر البئر.

الصوفي، وهو عضو نيابة وأحد أبناء "القفاعة"، يمتلك بئر مياه على بعد كيلومترين من موقع البئر المراد حفرها. برر موقفه بأن حفر البئر الجديدة من شأنه التأثير في مجرى المياه الجوفية التي تغذي بئره.

إلى حصانته القضائية، يمتلك الصوفي حصانة غير قانونية، غير أنها أكثر فاعلية، إذ تربطه صلة قرابة بمحافظ تعز حمود الصوفي.

لبئر العمري ملف يحتفظ بكل الوثائق، بدءاً من أول خطوة في معاملة استخراج ترخيص الحفر. ويوماً عن يوم صار الملف متخماً بالوثائق والاتفاقيات. ووفقاً لها فقد بادر عدد من أبناء المنطقة المقتربين لحل الخلاف، لكن العزي تشبث بموقفه الرافض للحفر.

غير أن أبناء "القفاعة" أوكلوا المهمة للمجلس المحلي. وفي منتصف فبراير المنصرم أبرم سلطان العمري اتفاقاً مع المجلس المحلي، قضى بحفر البئر على نفقة المجلس، وفي اليوم التالي صدر قرار من الهيئة الإدارية لمحلي شرعب السلام، قضى بحفر البئر للمواطنين لغرض الشرب. وبعد أسبوع، أي في 21 فبراير، أبرم محلي شرعب السلام عقداً مع المقاول صاحب الحفار لحفر البئر.

ما سبق كانت إجراءات تمت بالعلن، وعقب توقيع العقد أبلغ كل من رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء ووزارات المياه، والداخلية، والإدارة المحلية، وأيضاً مكتب النائب العام ورئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.. وعليه أصدرت هذه الجهات مذكرات إلى المحافظ الصوفي باستكمال إجراءات الحفر.

منذ ذلك التاريخ لم يقدم أحد اعتراضاً حتى شكلياً على تلك الإجراءات.

وصباح الأربعاء قبل الماضي، كانت حملة عسكرية تدك قرية القفاعة وتشرد أبناءها تحت مبرر وقف عملية الحفر.

تتكون الحملة العسكرية التي كلفها المحافظ الصوفي، من قوات الأمن المركزي والحرس الجمهوري وكتيبة من اللواء 3 مدرع.

هذه هي الطريقة التي عبر فيها المحافظ الصوفي عن اعتراضه على حفر البئر!

طبقاً لسلطان العمري الذي تحدث لـ"النداء"، مساء الأحد قبل الماضي، عبر الهاتف، فإن الحملة كانت مفاجئة. وقال: لا أعرف سر هذه الحملة، لكن المؤكد أن الصوفي يريد أن يقضي عليَّ بمدافعه، وهذا أمر صعب التحقيق.

سلطان العمري الذي أكد أنه لم يتلقَّ أي استدعاء سواء من المحافظ أو الأجهزة الأمنية أو النيابة، حال افترض أنه ارتكب جرماً ما، له أتباع مسلحون، وحين باشرت الحملة العسكرية استهداف قريته، رد أتباعه على أفراد الحملة، وخلال اليوم الأول من الاشتباكات (الأربعاء قبل الماضي) قتل 3 أشخاص، اثنان من عناصر الحملة، وثالث يدعى عبدالقوي حميد، وهو ابن عم العمري.

وصباح الأحد قبل الماضي، لقي رابع مصرعه. وأفاد العمري الذي تحفظ على اسم القتيل، بأن الضحية الرابع هو ابن عمه، وينتمي لمحافظة أخرى لم يسمها.

وإذ أكد في حديثه للصحيفة، أنه سيظل يقاوم حتى آخر نفس، قال: لست مجرماً حتى يتم استهداف منزلي وقريتي بالمدافع.

وإن كان هناك من يتهمني بشيء، فعلى المحافظ المسؤول الأول بالمحافظة، أن ينفذ القانون ويتم استدعائي وفقاً لما هو معمول به.

العمري الذي تحصن في منازل عدة تقع في أطراف "القفاعة"، كان طفلان يزودانه يومياً بالأكل والشرب، فضلاً عن قيامهما بما يطلبه منهما. "الطفلان هما ابنا أخي" قال العمري لـ"النداء".

قبل أن يسلم العمري نفسه مساء الاربعاء الماضي، أبلغ "النداء" بطلبه: عودة الحفار إلى عمله، وقال: "في حال هناك أي معتد، فإن الدولة قادرة على إحضاره بالقانون بدلاً من إرسال قوات عسكرية لقتله وأبناء قريته وتدمير منازلهم".

يظهر العمري في حديثه لـ"النداء" حريصاً على أن يأخذ القانون مجراه، وأيضاً أن يكف المحافظ عن الاستخفاف بأبناء مخلاف ومشائخها.

أما تطبيق القانون فإن العمري يبدي غرابة من عدم اتخاذ أي إجراءات ضد العزي الصوفي حيال إيقاف عملية الحفر تحت تهديد السلاح، رغم قانونية الحفر.

وبخصوص استخفاف المحافظ بأبناء مخلاف ومشائخها، قال العمري: كيف استطاع الصوفي (المحافظ) إقناعهم بأن مهمة الحملة العسكرية محصورة بإيقاف حفر البئر.

وتساءل: هل إيقاف الحفار يقتضي تدمير المنازل وتشريد الأهالي واستباحة دماء وحرمات أبناء "القفاعة"؟ وزاد: ما مدى قانونية خروج الحملة العسكرية؟

**القذائف أجبرت 60 أسرة على النزوح ونعش ضحية ينقذ العالقين**

# عروض عسكرية حية على مسرح "القفاعة"

صباح الأربعاء قبل الماضي، توجه عبدالكريم عثمان إلى مدرسة علي عبدالمغني، حيث يعمل هناك مدرساً لمادة الفلسفة وعلم النفس.

كان متأهباً لبداية الحصة الثانية، حيث سيلقي درساً على طلاب الثاني الثانوي -أدبي.

قرع جرس انتهاء الحصة الأولى، دخل مدرس الفلسفة (35 عاماً) إلى الفصل، وبعد لحظات قرع شيء آخر على بعد 500 متر تقريباً من المدرسة الواقعة أسفل قرية "القفاعة" بعزلة مخلاف شرعب السلام بتعز.

القرع الثاني كان مخيفاً، كان مصدره فوهات مدافع آر بي جي ورشاشات متوسطة محمولة على 36 طقماً عسكرياً، عُرفت بالحملة العسكرية المكلفة من محافظ تعز حمود الصوفي، لوقف عملية حفر بئر في "القفاعة".

لم يكمل أستاذ الفلسفة درسه. في الأثناء بدأت الحملة العسكرية بإلقاء دروسها على أبناء "القفاعة"، ومن بينهم أم مدرس الفلسفة وزوجته وأطفاله السبعة.

ومنذ صباح الأربعاء قبل الماضي وحتى مساء الثلاثاء التالي، قدم عناصر الحملة العسكرية عروضاً حية في مهارات القتل والتدمير وأيضا التشريد.

لم يتسنَّ لمدرس الفلسفة حضور العرض العسكري المثير، إذ إن الأوامر تقضي بعدم السماح لأي كان بدخول مسرح العرض، فقرر التوجه إلى مدينة تعز. وظهيرة اليوم التالي كانت سارة ابنته، وهي طالبة في الصف الثامن، على موعد مع مشهد ثانوي للعرض، إذ سقطت قذيفة على مقربة منها أثناء اقتياد جدتها إلى المنزل.

طبقاً لعبدالله عثمان الشقيق الأكبر لعبدالكريم، فإن سارة أصيبت بصدمة نفسية جراء انفجار القذيفة بجوارها. وقال لـ"النداء"، إن سارة أصيبت بفاجعة، وإن لون بشرتها صار مصفراً، وفي المساء تزورها حالة اكتئاب وكوابيس تقلق منامها.

كان العرض العسكري عدائياً أكثر مما يحتمل، إذ إن 60 أسرة من أبناء "القفاعة" نزحت إلى القرى المجاورة خلال يومي الأربعاء والخميس قبل الماضيين، وغدت القرية خاوية إلا من مسلحين تابعين للشيخ سلطان العمري، وقلة من الأسر اضطر بعضها للبقاء في مسرح العرض العسكري، وبعضها قرر أربابها الطاعنون في السن البقاء لأسباب صحية.

مساء الخميس قبل الماضي، قررت الحملة العسكرية إطباق قبضتها على القرية، فإلى عدم السماح لأي شخص بدخول القرية، قررت عدم السماح لأي شخص بالخروج منها.

ربما شعر قادة الحملة بقلق، حين شهدوا النزوح الكبير، أن يبهت عرضهم. وصباح الجمعة لم يعد المتشبثون بالبقاء في ديارهم كعهدهم؛ قرروا المغادرة. لكن القرار الأخير المستحدث ليلاً صدمهم.

وحين عقد أعيان مخلاف مع قادة الحملة، اتفاقا قضى بوقف إطلاق النار لساعة كي يتمكن أقرباء عبدالقوي حميد الذي لقي مصرعه بقذيفة طالت منزله، من نقل جثمانه إلى خارج "القفاعة"، حيث سيتم دفنه في منطقة أخرى. انتهز العالقون الفرصة، وغادروا المنطقة رفقة النعش، ومن بينهم أم مدرس الفلسفة وزوجته وأطفاله السبعة.

بالنسبة للحاج عبده سعيد عثمان، فقد قرر البقاء في القرية، رغم أنه وأسرته تحولوا إلى عناصر أحد المشاهد الدموية.

ففي فجر الخميس قبل الماضي، تعرضت ابنته الكبيرة أسماء إلى طلقة رشاش هشمت عظم ساقها، وتم نقلها إلى مستشفى الكندي بتعز لتلقي العلاج، وبعد مضي ساعتين تقريباً سقطت قذيفة على منزلهم، وتطايرت شظاياها لتصيب والدها في ساعده الأيسر.

إلى أسماء الطالبة الجامعية في سنتها الأخيرة، أصيب طالبتان آخريان إحداهما برصاصة وأخرى بشظية.

وفقاً لعبدالله عثمان، فإن الحصار الأمني المطبق على قرية القفاعة أجبر عدداً من أبنائها العالقين على الشرب من الأواني المكشوفة على أسطح المنازل وباحاتها. وقال إن الحملة العسكرية استهدفت في البداية خزانات المياه على أسطح المنازل، ولاحقاً كانت المنازل هي الهدف.

وأضاف أن ما يزيد عن 20 منزلاً دُمرت بشكل شبه كلي، في حين تعرض 32 منزلاً لأضرار طفيفة.

● مطبخ سعيد دمر بقذيفة شظاياها طالت الساعد الايسر لسعيد

## تنويه:

نُشر هذا المقال للزميل القدير الأستاذ حسن العديني، في العدد الماضي. وقد تسبب خطأ فني فادح في نشر بروفة المقال قبل المراجعة النهائية، ما أفقد المقال الكثير من قيمته وبريقه، خصوصاً وأنه يعرض بالوصف والتحليل المعززين بالرؤية الثاقبة والمعطيات الدقيقة، لمسار الأزمة الوطنية، واصلاً إلى استخلاصات موضوعية تصب في صالح الدعوة إلى حوار وطني يحفظ لليمن وحدتها بقدر ما يُخرج اليمنيين من أزماتهم الوطنية.

"النداء" تعتذر للقراء الكرام عن هذا الخطأ، كما للزميل القدير حسن العديني، وتعيد في ما يلي نشر المقال.

**هذه المرة جاءت إشارة التنبيه من صحفي قريب من المطبخ الإعلامي الرسمي بحكم الموقع الذي يتبوأه على رأس أكبر صحيفة حكومية، وهو على أية حال رجل قديم ومثابر في المهنة، استطاع مع باقة قيادية مقتدرة -ألمعهم الأستاذ عبدالرحمن بجاش- أن يجعلوا من "الثورة" سلعة مطلوبة.**

**كتب الصديق الأستاذ علي ناجي الرعوي يحذر من خطورة انزلاق اليمن إلى وضع شبيه بالوضع في الصومال بعد "سياد بري".**

**لو أن أحداً غيره استدعى حالة الصومال لانهالت عصا الكلمات تضربه على كتفه، وحجارتها تدق رأسه وتنعته بأشنع الصفات، وتحشره في زمرة المأزومين، عملاء الدوائر الأجنبية.**

**أما وقد جاء هذا في الصحيفة الحكومية الأكبر، وبقلم رئيس تحريرها، فذاك ينطوي على أمر خطر وآخر مطمئن.**

**الخطر أن التردي في فوضى قريبة من المستنقع الصومالي احتماله كبير ووقوعه وارد، لأن الكلام لم يصدر عن مراقبين ينظرون من بعيد، رغم أن غيوماً كثيفة تُرى بوضوح، كما أن البوارق لماعة والصواعق مسموعة.**

**لكن هذا شيءٌ لا يضاهي في إفزاعه المسموع من صوت ينطق باسم الجالسين في أعلى أبراج المراصد، الماسكين بالتلسكوبات الكبيرة، يديرون عدساتها في جميع الجهات، ويتحققون من أدق المعلومات.**

**والآخر المطمئن أن الجالسين هناك في قمم الأبراج، الرائين عن كثب، والمستوثقين عن دراية، قد استيقنوا، ولعلهم اعترفوا أن الجاري على الجهات كلها أكبر من كيد قلة مغتاظة أو طامعة. الكيد موجود، وكذلك الطمع، لكن ثمة شيئاً أفظع يستحيل إنكاره.**

**كذلك فهم قد اقتنعوا أن القائم والقادم أضخم من أن ترده سدود ومصدات استعدوا بها، وأن الفيضان أعظم من أن يغيض في التراب أو تعصم منه الجبال والرواسي.**

**وربما أنهم من هنا أخذوا يبحثون عن وسائل وأساليب قد تمنع وتردع، وقد توقي وتنجّي.**

**مع هذا يبقى الاطمئنان مشوباً بقلق وخوف لا يبارح النفوس، والاستدراك من كون المقال المعنون "اليمن والمترددون في المواقف"، موجهاً إلى دول من حولنا، عربية وإسلامية، يخيفها مما سيجره عليها انهيار اليمن من مصائب وأهوال، ثم لا يفتأ يحث ذاكرتها وذكاءها على أخذ العبرة مما تحملته اليمن ولا تزال من عبء جاء به اللاجئون الصومال، ومما لحق بالملاحة على أيدي القراصنة منهم.**

# حتى لا يحل الدمار*

**حسن العديني**

يأخذ البعض باستخفاف انتقال الخطاب الرسمي من التهوين إلى التهويل والتخويف من شأن الأحداث، ويضعون الأخير في مسعى الحكومة إلى الحصول على دعوم إضافية لجهودها العسكرية والسياسية المبذولة لإخماد الحروب والفتن والاحتجاجات. وفي هذا تبسيط للأمور مخلّ، وتفسير للسياسة بالمكنون والمضمر. ولست أظن إلا أن إدراك السلطة للأخطار حقيقي، وتقديرها لحجمها مروع.

لكن سؤال الساعة هو ما الذي علينا أن نفعله نحن قبل أن ننشد العون من الآخرين؟ وأن نفعله دون أن نطمئن إلى أن دعمهم متاح، وأنه بعد ذلك مؤثر ومفيد.

حقاً إن النار التي تحرقنا ستلسع الذين من حولنا، القريب والبعيد، وهم يشعرون بها ويقدرون خطرها إذا ما زاد الضرام واشتد. لكن ماذا عنا وقد كان من "منّ" حياتنا و"سلواها" الأمن والاستقرار الذي يفيض من وسائل الإعلام، ثم نصحو على إنذار بالخطر يصب من نفس الفيض، بأننا سنقتتل من باب لباب ومن شباك لشباك. كما سنتشرد باحثين عن مأوى، ومنا من قد يشتغل قرصاناً أو خادماً أو متسولاً أو متسكعاً لا يلوي على شيء.

لعلي أجد الشفاعة للسلطة وللمشتغلين في العمل العام أنهم لم يعيروا اهتماماً لأحد قوانين الجدل التي ابتدعها الفيلسوف الألماني "هيجل"، ومفاده أن "التراكمات الكمية تؤدي إلى تغيرات كيفية". بعضنا لم يقرأ ويتعلم، والبعض قرأ ولم يتعلم، والكثير لا يدرك أن الممارسة السياسية بدون فكر أشبه بالألعاب البهلوانية، قليلها مسل والكثير منها مدمر.

أعود وأقول إنه لا شكوك عندي في ما تقوله السلطة عن أيادٍ خارجية ضالعة في توجيه بعض الأحداث، وإن كنت لا أفهم الأسباب المانعة لها بالكشف عن بصمات أصابع الفاعلين حتى يتبدد الارتباك وتزول البلبلة.

ومهما يكن من شيء، فالواجب أن نتذكر أن العامل الخارجي ليس حاسماً إذا لم تختل توازنات الداخل. ثم إن الخارج لا يجد سبيله إلا في ظروف داخلية تستدعيه، وأذهب من هنا إلى أن هناك مطالب في الداخل بعضها مشروع وبعضها على العكس.

وأكبر اليقين أن المطالب غير المشروعة تستثمر المشروع لرفع الأصوات وإشهار السلاح. ومن ثم فإن إسكات أصوات طلاب الباطل وإكراههم على إلقاء السلاح يكون بالاستجابة لكل ما هو مشروع وكل ما هو حق.

هناك أولاً مطلب العودة عن النظام الجمهوري إلى ملكية وراثية تعتقد فئة من الناس أنها تملكها بالحق الإلهي.

وهذا طريق وقع في غوايته الشعب منذ ألف سنة ويزيد. فيها حصد الأشواك، فقاوم واستبسل حتى انعتق وتحرر في السادس والعشرين من سبتمبر.

وهناك مطلب فك عرى الوحدة. وهو سبيل آخر عانى منه الشعب وتعذب ودفع تكلفة باهظة من العرق والدم حتى استرد وحدته.

هناك أيضاً مطلب بحاكمية إلهية تنادي بها قلة تعتقد احتكارها الدين. والدين عندها اجتهاد أفراد في زمن القحط الفكري والتخلف الاجتماعي والسياسي. ونسي أصحاب هذا المطلب أن علي بن أبي طالب استفدح التعهد بالأخذ بسيرة الشيخين رغم مقامهما عنده. وكان في ذلك يؤكد على أن تغير الزمن يستوجب تغيير السياسة.

وهناك المطالب المشروعة لغالبية الشعب من التكافؤ في الفرص إلى التساوي أمام القانون، مروراً بالكثير من المفقود والمأمول.

تلتقي هذه المطالب -المشروع وغير المشروع- في مفترق طرق صعب مع سيف بطاش، ويكون الصدام وتنشب الحروب.

إنما.. لماذا يعبر أصحاب المطالب عن أنفسهم بالسلاح، وإلى حد الاستقواء بالخارج؟ وكيف ينجحون في حشد الناس من حولهم ومن خلفهم على هذا النحو من الكفاءة؟

يحيل هذا إلى موضوع الشرعية. والأنظمة العربية كلها في ما يعلم الناس تعاني من أزمة شرعية.

يصنّف الفكر السياسي الشرعيات من التقليدية إلى الشرعية الدستورية.

وقد كان الملوك يستمدون حقهم في السلطة من الإله أو من الانتساب لسلالة نقية أو منهما معاً. ثم تهاوت هذه إلا قليلاً منها مازال يدعي هذا الحق على استحياء.

انتهت أكثر الأنظمة التقليدية تحت ضربات الثورات الفكرية والسياسية، أو ذهبت الملكيات المطلقة إلى صالات المتاحف، وحلّت مكانها الشرعية الدستورية حيث الإرادة الغلابة للشعوب. ذلك على الصعيد النظري، أما عملياً فكثيراً ما تغرى وتغوى.

هناك ما يطلق عليه فقهاء السياسة الشرعية الثورية. هذه تنبثق عن تغيير قهري للسلطة، وتحمل وعوداً بتحولات اجتماعية واقتصادية جذرية تعبئ من ورائها الجماهير وتخلق تطلعات بلا حدود.

هذه الشرعية حقيقية بقدر ما تنجز من الآمال. والفرق بارز بينها وبين انقلابات تكتفي بتغيير شكل السلطة، وكذلك بينها وبين ما يعرف بالثورة المضادة.

لكن الشرعية الثورية مداها محدود ومرهون بالانتقال إلى شرعية دستورية.

يضيف عالم الاجتماع السياسي الألماني "ماكس فيبر"، شرعية "الكاريزما" أو "الزعامة الملهمة"، وهي نوع من الشرعية الثورية، بل متصلة بها ومكملة. والأمثلة كثيرة: لينين وستالين في الاتحاد السوفيتي السابق، وماو تسي تونغ في الصين، وجمال عبدالناصر في مصر، وفيدل كاسترو في كوبا، ثم تيتو وغيره.. وغيره، وأحياناً تتآلف الكاريزما مع شرعية دستورية أو ثورية أو معهما معاً: ديجول في فرنسا، نهرو في الهند، وإلى درجة ما نيلسون مانديلا في جنوب أفريقيا.

والأساس في الشرعية هو الرضا العام من قبل الشعب واقتناعه بتوجهات السلطة، إذ قد تأتي الجماعة الحاكمة من حركة تحرر أنهت الاستعمار، أو انقلاب أزاح حكومة فاسدة ومستبدة، ثم يتنكر لوعوده، ويصطدم برغبات الشعب. كذلك قد يسن نظام الحكم أفضل الدساتير والقوانين، وقد يقيم أحدث أشكال المؤسسات التشريعية، إلا أن توجهاته تنطوي على الفساد والاستبداد، فهو يعطي من الديمقراطية اسمها ويسرق مضمونها.

إنه نوع من الأنظمة تتزين بالمظاهر، وهي ما يطلق عليها المفكر عصمت سيف الدولة مصطلح «الاستبداد الديمقراطي». فهنا بالضبط تستأثر القلة بموارد البلاد وخيراتها.

لئن كانت الشرعية مؤسسة على الرضا العام، فذلك لا ينفي أو يلغي وجود معارضة، فهي موجودة في كل نظام سياسي. والفارق مدى اقتناعها بالتوجه العام للحكم.

وربما قلت دون أن أتجنى على التاريخ السياسي الحديث لبلادنا، إن اليمن عرفت الشرعية الثورية منذ 26 سبتمبر في الشمال و30 نوفمبر في الجنوب، رغم أن ما أنجز كان أقل من الموعود، وما صاحب المسيرة من اضطرابات وهزات انقلابات.

كانت الانقلابات والاضطرابات تعبر عن العجز عن الوفاء بالوعود، واعتقاد جماعات في معسكر الثورة أنها أقدر على تحقيق ما فشل فيه غيرها. ولا شك أن بعض الانقلابات كانت انتكاساً للثورة وانحرافاً عن مسارها. ومع ذلك لم تتجرأ على إعلان براءتها منها. وعلى نحو ما فقد بقي باستمرار قدر من الرضا والقبول من زاوية أن أية ممارسة في ظل الأنظمة المتعاقبة بعد الثورة والاستقلال لا تقاس بها بشاعة أوضاع سبقت، وربما إن بعض الرضا قام على وعد لم تتخلّ عنه الأنظمة المتعاقبة باستعادة وحدة اليمن.

وبإنجازها تولدت شرعية جديدة عززت ما قبلها، وزادت إليها تخليق ملامح شرعية ودستورية ظننا أنها ستكون الأساس في المستقبل.

أزيد وأقول إن الانتقال من الشرعية الثورية إلى الدستورية هو لحظة تطور تاريخي لا ارتداد إلى الماضي، فالفرنسيون يعيشون تحت نظام قائم على الشرعية الدستورية دون أن يتنازعوا في القيمة التاريخية لثورتهم التاريخية والدامية. وليس هناك ما يدل على صوت صارخ يدعو للعودة إلى ملكية "آل بوربون".

●●●

المشكلة في اليمن أن نظام ما بعد 22 مايو تصدع بسرعة، وبدت خيبة الأمل بأزمة سياسية تطورت إلى عاصفة من النار والدم. ثم تخلق عن الحرب إدارة للدولة سحبت الصراعات السياسية القديمة. مثالها البارز التعامل مع الجنوب بواسطة الفريق المنهزم في 1986، الشريك في نصر 1994، وفي ما بعد تراكمت أسباب لأزمة تعقدت واشتدت.

أولاً: رأى البعض في الجنوب ساحة مفتوحة، فاستولوا على أراضٍ شاسعة "زراعية وعقارية"، ووضعوا أيديهم على الساحاتِ والمباني العامة والأراضي الفضاء.

ثانياً: جرى الاستيلاء على رأس المال العام بخصخصة الشركات والمؤسسات وتحويل ملكيتها إلى أشخاص وعائلات بثمن بخس أو بدون ثمن. ترتب على ذلك تسريح عشرات الآلاف من العمال من وظائفهم. زاد على ذلك أن ضعف الاستثمارات فاقم من حجم البطالة وتأثيرها على الأسرة اليمنية.

ثالثاً: وبفعل التعامل مع الجنوب بواسطة فريق يحمل ثأراً، جرى إقصاء آلاف الكوادر من مفاصل الجهاز الإداري والعسكري.

رابعاً.. وخامساً.. وسادساً..

وقد أخذ مسلسل النهب أشكالاً عدة، فأنشئت شركات عقارية وزراعية وهمية تملك من خلالها أفراد وعائلات آلاف الأفدنة من الأراضي الزراعية والعقارية، وقام آخرون باستملاك بوضع اليد، حتى إن صحيفة "الثورة" اتهمت في إحدى افتتاحياتها قائداً عسكرياً سابقاً انضم إلى التشاور الوطني، بالاستيلاء على أراضي المعسكرات، وعلى عقارات ومبانٍ أخرى في عدن والجنوب.

وهكذا نشأ ما يسمى بالمشكلة الجنوبية. أضيف إلى ذلك أن فصيلاً سياسياً ساهم في انتصار 1994، واعتقد في حقه نصيب من السلطة والثروة. وأغلب الظن أنه لم يشارك في الحرب إلا باتفاق غير مكتوب بأن ينال حصته من الغنائم.

فمثلما قامت الوحدة على التقاسم، كذلك قامت الحرب، بل بدأ الاقتسام أثناء الأزمة السابقة عليها، ولا أقصد الأزمة في ذروتها بعد اعتكاف نائب الرئيس علي البيض في عدن، وإنما في مجراها السابق، فكانت تحالفات ما قبل انتخابات 1993 هي التعبير الظاهر عنها. ولعلي أقول إنها تحالفات قامت على مؤامرات الأطراف ضد بعضها، لا على احترام قواعد اللعبة الديمقراطية، ولذلك تقبل الحزب الاشتراكي الهزيمة عندما قال الأمين العام نائب الرئيس بأن ما يقبل القسمة على اثنين يقبلها على ثلاثة، وقد تجوز على أكثر. ثم إنه لم يتحمل من بعد فرجع ورفض الأغلبية العددية، قاصداً بذاك أنه يمثل الشطر الجنوبي السابق، بينما يمثل المؤتمر والإصلاح ما كان يشار إليه بالشطر الشمالي.

كان واضحاً إذن أن الوحدة لم تشكل قاعدة الشرعية للنظام الجديد، ولا المنظومة التشريعية أصبحت كذلك. ولقد سارت الأمور بعد الحرب ثم خروج الإصلاح في اتجاه عدم قبول القسمة على أكثر من واحد.

الآن، هناك أزمة عاصفة ببعض أطرافها القوى التي تناحرت سياسياً وعسكرياً بعد الوحدة، وبعضها قوى جديدة تخلقت ونمت في وهج هذا الصراع. والمخيف فيها أن أكثرها قوى خفية في كياناتها وفي أهدافها ومطالبها.. ذلك يجعل للصراع مآلات واحتمالات غير منظورة.. ومن الجدية القول بأن الفوضى والصومله هي احتمال وارد إذا لم نستيقظ الآن وفي اللحظات الأخيرة.

أقول قبل أن أستخلص..

لقد كان خطأً كبيراً التعامل مع المحافظات الجنوبية بواسطة طرف واحد يحمل إرث صراع قديم، وكنت كتبت قبل سنوات موضوعاً بعنوان "في ضرورة بقاء الحزب الاشتراكي"، أوضحت فيه أن إضعاف الحزب بوسائل قسرية سوف يخلق فراغاً تملأه قوى أخرى. وكان بقاء الحزب في حياة سياسية طبيعية سيساعده على الاحتفاظ بقيادات وكوادر غادرته إلى مواقع باتت تدعو إلى الانفصال.

وكان خطأ اللعب على التناقضات داخل الأحزاب، ورعاية كيانات جديدة تبدأ مستأنسة، ثم تتوحش، مثالها البارز جماعة الحوثي. ومع هذه الجماعة ما يزال السر يكتنف غفلة أجهزة الدولة حتى أمست قوة تنظيمية وعسكرية أرهقت الدولة وجيشها.

والخطأ الأكبر الركون على قوة الجيش وإقحامه في حروب كان يمكن تداركها من وقت مبكر.

الآن ليس ثمة من سبيل غير المعالجات السياسية لجميع المشاكل.

ومن الباعث للسرور أن الرئيس علي عبدالله صالح بات مقتنعاً بالحوار مع كافة القوى المختلفة معه في الداخل والخارج.

غير أني أعتقد أن البعض سيتأخر الآن عن الاستجابة للدعوة، وقد يرى أنه غدا في وضع أفضل من زمن سابق كان مستعداً وأغلقت في وجهه الأبواب.

لكن لا بأس. إن الحوار بين أكثر الأطراف سيضع المتخلفين في دائرة صغيرة محصورة، بشرط أن يتأكد أنه حوار جدي لا يستهدف فيه الأطراف بعضها لنيل فسحة من الوقت تعيد فيه ترتيب أوراقها وتنظيم قواها استعداداً لجولة قادمة من الصراع.

وأظن أن على السلطة أن تبادر إلى توفير أجواء الثقة بمجموعة من التدابير والإجراءات، وأولها وقف الحملات الإعلامية من جانب واحد على القوى السياسية التي لا ترفع السلاح في وجه الدولة، وعدم الانجرار وراء أي استفزاز من أي طرف كان.

والشيء الثاني الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين الذين تقول عنهم المعارضة معتقلي النضال السلمي.

والثالث إلغاء الإجراءات التي اتخذت ضد البعض كسحب جوازات السفر أو الامتناع عن استبدالها أو تجديدها أو غير ذلك.

أما الرابع فهو الإفراج عن الصحف المحجوبة بقرارات إدارية.

والخامس -الإعلان عن أن كل المشاريع والأفكار والتصورات التي تبنتها الأحزاب والتكتلات قابلة للحوار بما في ذلك أي أفكار أو تصورات جديدة، والتعهد بالالتزام والتنفيذ لكل ما سيتمخض عنه الحوار.

على الأطراف الأخرى بعد ذلك وليس قبله، تأكيد أجواء الثقة بمجموعة من الخطوات، أهمها:

- تأكيد التمسك بالوحدة اليمنية مع بقاء حق من يعتقد بضرورة إصلاح مسار الوحدة بما فيه رأي.

- التمسك بالنظام الجمهوري دون إسقاط شرعية مناقشة شكل النظام السياسي ومضمونه الاجتماعي والاقتصادي.

- ترشيد الخطاب السياسي والإعلامي المعارض وإعطاؤه طابعاً موضوعياً يبتعد عن الإسفاف والاستفزاز والتحريض على أعمال العنف.

- التعهد بالالتزام بنتائج الحوار.

يلي ذلك التشاور حول الإجراءات والترتيبات اللازمة للبدء في الحوار وتحديد سقفه الزمني. وعلى أن يكون الهدف الثاني التأسيس لشرعية دستورية وقانونية جديدة تضمن الحفاظ على الكيان اليمني الواحد والمستقر والناهض. وعلى أن يكون واضحاً ومحل قناعة لدى السلطة أن بقاء الوحدة والنظام الجمهوري لا يعني بالضرورة استمرار رموز السلطة بأسمائهم وممارساتهم، وبالمقابل أن يقلع أي طرف في المعارضة عن خيار ذهاب السلطة الحالية أو خراب الوطن.

وقد أضيف إلى ذلك أن نتائج الحوار لن تكون ذات قيمة دون التزام قوى المعارضة بنبذ العنف، والتزام السلطة بإخراج القوات المسلحة من اللعبة السياسية.

وتلك في رأيي تصورات لا تتبنى موقف أحد الأطراف، ولا تنحاز لرؤية أي منها. ويبقى الأمر من قبل ومن بعد في أيدي المشتبكين مع الأحداث والفاعلين فيها. ثم إن على ضمائرهم ورقابهم حبال الوطن معلقة، فإما أن يذهب نضال الشعب الطويل قبض الريح بسببها، وإما أن ينجو ويستقر وينهض من جديد.

* كتبت هذا المقال قبل شهور. ثم رأيت أنه قد يستفز ويُغضب، فلم أدفعه إلى النشر. ولما تطاول الخصام بين السلطة والمعارضة، قررت أن أطلقه من قيده، وأنشره دون تعديل أو إضافة رغم ما استجد.

# مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه تكرم عمالها المبرزين للعام 2010

كرمت مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه 413 من عمالها وموظفيها المثاليين والمميزين والمبدعين في جميع شركاتها الصناعية والتجارية والخدمية، منهم 12 مبدعاً ممن حققوا اختراعات وإنجازات ذات مردود حيوي وقيمة فاعلة لشركاتهم بشكل خاص والعمل الإنتاجي بشكل عام.

وجاء التكريم في احتفال خاص اقامته المجموعة، الخميس الماضي، بمناسبة الاحتفال العالمي بعيد العمال، وتزامناً مع احتفالات شعبنا بالعيد الـ20 لتحقيق الوحدة الخالدة.

وبارك عبدالجبار هائل سعيد نائب رئيس مجلس الإدارة بالمجموعة، للجميع تميزهم وإبداعهم، معتبراً إياهم شركاء للنجاح والتميز الذي تحظى به المجموعة، كونهم وجميع زملائهم الركيزة التي تستند عليها المجموعة في عطائها وتميزها، مؤكداً على تجدد الولاء والوفاء بين المجموعة وجميع منتسبيها وعمالها انطلاقا من الشعور بالانتماء والمحبة والإخلاص، ومتمنيا للجميع مزيداً من التميز والنجاح.

شارك في تكريم العمال والموظفين الذي أقيم برعاية محافظ تعز، كل من أحمد هائل سعيد أنعم نائب رئيس المجلس الإشرافي الأعلى للمجموعة، وأحمد عبدالرحمن العليمي مدير عام مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل، وشوقي أحمد هائل عضو مجلس الإدارة، ومنير أحمد هائل نائب مدير عام الشركات التجارية والخدمية، وعدد من مدراء عموم الشركات وموظفيها.


## تهانينا آل دهمان

أجمل التهاني مقدمة إلى
**أحمد صالح دهمان**
بمناسبة التخرج من كلية تربية أرحب
وإلى كل من:
**فؤاد صالح دهمان، وليد أحمد دهمان، وعلي علي دهمان**
بمناسبة المواليد
فألف مبروك لجميع آل دهمان
المهنئون:
**سامي دهمان، جمال دهمان، عدنان دهمان**

## مبارك الزفاف

أجمل التهاني القلبية للصديق العزيز
**مبارك سعيد محمد**
بمناسبة زفافه الميمون.. مع التمنيات
له ولعروسه بحياة سعيدة

## ألف مبروك

أسمى آيات التهاني وأطيب التبريكات نهديها
معطرة بالفل والرياحين إلى الأخ
**عبدالجبار يحيى أحمد السقلدي**
بمناسبة انتخابه أميناً عاماً للمجلس المحلي بمديرية الشعيب محافظة الضالع
وكافة أعضاء الهيئة الإدارية المنتخبة.
ألف ألف مبروك
المهنئون:
**الشيخ مانع أحمد السقلدي، محمد مثنى الحجري، أحمد ناصر شايف، أحمد محمد قدار، ناصر مانع أحمد، الجبري ناشر محمد، خالد يحيى أحمد، عبدالقوي الفقيه، عبدالواسع مانع أحمد، رفيق أسعد غالب، محمود مثنى غالب، محمد ناصر أحمد، وفي مانع أحمد، جميل قاسم محمد، رياض صالح راشد، أحمد مانع شايف، أحمد مانع أحمد، وفي قاسم محمد، عارف أحمد قاسم، عبدالصفي ناجي سعيد، أحمد محمد منصر، وردي مانع أحمد، مدار حسين العاقل**

## تهانينا

اجمل التهاني والتبريكات
للزميلين العزيزين
**شذى العليمي ونشوان العثماني**
بمناسبة الخطوبة
ألف مبروك وعقبى الزفاف
المهنئون:
**سامي غالب، وأسرة "النداء"**


## عزاء ومواساة

بقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره نتقدم بخالص العزاء والمواساة للأخ
**عبدالواحد أحمد قائد المجيدي**
في وفاة والدته
تغمد الله الفقيدة بواسع الرحمة وألهم أهلها الصبر والسلوان.

الأسيفون:
**عبدالوهاب الحسامي، حمود علي مهيوب، عبدالعزيز محمد يوسف، محمد محمد يوسف، مشعل علي سيف، محمد حاتم عبدالحميد، عبدالناصر عبده عبدالله، عبدالله عبدالرحمن سعيد**

## البقاء لله

نتقدم بخالص العزاء والمواساة للأخ
**غالب محمد الخالدي**
مدير عام الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات فرع تعز
بوفاة والده
تغمد الله الفقيد بواسع الرحمة والمغفرة
"إنا لله وإنا إليه راجعون"

الأسيفون:
**بندر شمس الدين، محمد المقداد، محمد شمس الدين، هلال الجمرة**

## نجاة...

مستخدماً مروحية (هليوكبتر).

وذكرت مصادر أن الموكب الحكومي ضم سيارات هامر وسيارة إسعاف وعدداً من المصفحات، ما يشير إلى أن الموكب خاص بمسؤول رفيع قد يكون رئيس الجمهورية.

ولفتت إلى أن الموكب اختار الانتقال إلى مدينة تعز عبر خط الضالع –قعطبة –إب. ولم توضح أسباب هذا الإجراء.

وبحسب مصادر محلية متطابقة، فإن الموكب الحكومي قطع الشارع العام في مدينة الحبيلين على 3 دفعات، الفاصل الزمني بينها لا يتجاوز دقيقتين.

وأضافت أن مسلحين من أبناء الحبيلين أطلقوا وابلاً من الرصاص صوب مؤخرة الدفعة الثالثة من الموكب، وهي 3 أطقم عسكرية ومصفحة تابعة للحرس الجمهوري، الذين ردوا على المسلحين. وأدت الاشتباكات إلى إصابة سائق طقم عسكري لينحرف ويصطدم بأحد المحلات ويصيب أحد العاملين في المحل، ويدعى عبدالله ناصر الحداد (22 عاماً) من أبناء محافظة تعز.

وأفادت بأن الجنديين عبدالله الخشامي من الحيمة الداخلية، وأحمد الشرهان من بني مطر، لقيا حتفهما، وجرح 4 آخرون تم نقلهم مع الجثتين إلى الضالع، وجميعهم من الحرس الجمهوري، في حين قتل محسن عبدالله محسن (24 عاما)، وهو أحد المسلحين الذين أطلقوا النار على الموكب، وأصيب ناصر عبده صالح (18 عاماً) بطلقة نارية في الفخذ أثناء مروره في موقع الاشتباكات.

وقالت مصادر محلية إن المواجهات توسعت بشكل كبير إثر تدخل جنود القطاع العسكري المرابط في الحبيلين، فيما استولى المسلحون على الطقم العسكري ونهبوا محتوياته قبل أن يضرموا النار فيه.

واتهم قاسم العفيفي وكيل محافظة لحج لشؤون مديريات الحبيلين، عناصر مسلحة تابعة الحراك بالحبيلين باستهداف الموكب. وقال إن المسلحين فروا إلى المناطق الجبلية، وإن الأمن يقوم بملاحقتهم.

إلا أن ناصر الخبجي، رئيس مجلس الحراك السلمي في محافظة لحج، نفى في تصريحات صحفية علاقة الحراك بعملية استهداف الموكب الحكومي، مجدداً تأكيده أن الحراك الجنوبي سلمي.

## 20 حالة...

جميعهم غيبهم الموت في محافظتي عدن ولحج، خلال الأيام والأسابيع القليلة الماضية.

أحد شباب التواهي بعدن يدعى "خالد"، ولم يتجاوز الـ30 من العمر، أصيب بالمرض منذ ما يزيد عن شهر. ويقول أحد أقاربه إنه بسبب تدهور حالته الصحية بشكل مفاجئ، تم نقله إلى صنعاء بعد ظهور نتائج فحص أكدت الخطورة، وهو ما يثير مخاوف أسرته من أن يقضي المرض على حياته.

"مدين" شاب من مديرية المنصورة في الثلاثينيات من عمره، بدأت إصابته بالحمى قبل أسبوعين، نقل على إثرها إلى مستشفى صابر، ومكث هناك يومين، والآن لا يزال يتلقى العلاج في منزله. وأفاد أقاربه بأن حالته صارت مستقرة بخلاف آخرين لا يزالون مقيدين ضمن دائرة الخطر.

وإزاء التداعيات المستمرة والناجمة عن انتشار وباء حمى الضنك، باشر بعض خطباء المساجد انتقادهم لما وصفوه تجاهل الحكومة انتشار المرض، كما أعلن عدد من المحامين في عدن عن تشكيل فريق قانوني يتولى مقاضاة مكتب الصحة بسبب ما وصفوه بالقصور في الأداء في مجابهة المرض.

وذكر المحامون أن شكاوى المواطنين من إهمال مكتب الصحة تزايدت إزاء ارتفاع أعداد المصابين بحمى الضنك. وقال المحامي صالح ذيبان في تصريح صحفي إنهم يسعون لاستجواب مدير مكتب الصحة بالمحافظة أمام المحكمة، ومطالبته بتعويض أسر المتوفين نتيجة تقصير المستشفيات في العمل من أجل الحد من انتشار الوباء وتزايد الحالات ومعالجة المصابين.

وكان خالد وهبي مدير مديرية صيرة، دعا إلى تسخير قيمة العلم الأطول (200 ألف دولار) والملايين التي تنفق للتوعية والولاء الوطني، لدعم مرافق الصحة التي تعاني من شحة الإمكانات، حسب ما نقلت عنه مواقع إخبارية الأسبوع الماضي.

## البرلمان...

"سيثير زوبعة البلد في غنى عنها". لكن صخر الوجيه وعلي العمراني والهجري وجباري وزيد الشامي وشوقي القاضي وعشرات النواب دفعوا بمقترح البركاني، وطالبوا برفضه مطلقاً. وهو ما صوتت عليه القاعة.

النائب علي العمراني اعتبر "أي تغيير في علم 22 مايو الذي رفعه اليمنيون، ورفعه قادة الوحدة، نوعاً من العبث". ونبّه إلى أن الحكومة والشعب بحاجة ماسة "لإعادة الاعتبار للثورة والثوار". وأضاف مؤكداً على "أن الحال الذي نعيشه اليوم ليس هو الذي ثرنا من أجله وسفك آباؤنا من أجلها دماءهم". داعياً من وصفهم بالحريصين على تعديل العلم، إلى أن يحرصوا على العدل. وخاطب الحكومة التي قدّمت المشروع: "إن الوطن اليوم يستحق نزاهة أكبر وعدلا أفضل، لكي لا أقول ثورة أفضل".

وتساءل النائب صخر الوجيه عن الجدوى من تقديم الحكومة لهذا المشروع. ولفتها إلى أن "الولاء يرسخ بالعدل، بالمساواة، بالخدمات التعليمية والصحية، وأن الولاء لا ترسخه العقوبات".

واستنكر الوجيه ما تقوم به الحكومة من متابعات وملاحقات لأصحاب المحلات "الذين لا يعلقون العلم على واجهات محلاتهم التجارية". مؤكداً أن هذه ممارسات استبدادية، وأنه تأكد من ذلك بنفسه، وقابل عدداً من أصحاب المحلات يشكون هذا الأمر. مضيفاً: ويقومون بفرض رسوم مخالفات على من يتخلف عن رفع علم على واجهة المحل. داعياً وزير شؤون مجلسي النواب والشورى إلى "النزول ومقابلة أصحاب المحلات وسيرى ذلك بنفسه".

وطالب الحكومة بإيقاف هذه الممارسات "والطلبات الإجبارية والإلزامية على أصحاب المحلات، وأن يدعوهم يعلقونها وفق حرياتهم، ومن لم يرد فلا بأس".

## "الأيام...

وحسب بيان للزميلين هشام وتمام باشراحيل تم توزيعه السبت، فإن هشام باشراحل شكر الرئيس علي عبدالله صالح لتوجيهه بالإفراج عن نجليه.

وقال البيان إن توجيهات الرئيس أثمرت إطلاق سراح نجلينا المعتقلين منذ أكثر من 4 أشهر.

وثمّن توجيهات الرئيس بإغلاق كافة الملفات وإنهاء آثار أية صراعات سابقة.

واعتبر أن مثل هذه الأعمال "لا تصدر إلا من شخص أثبت فعلاً، لا قولاً، أنه أب لكافة أبناء هذا الشعب".

وأطلق سراح هاني ومحمد هشام باشراحيل مساء الأحد 9 مايو، وذلك بعد فترة اعتقال دامت 4 أشهر.

الناشران هشام، وتمام باشراحيل جددا في بيانهما التأكيد على أن "الأيام" لن تكون "إلا جزءاً من هذا الوطن وجزءاً من وحدته، وسنقف صفاً واحداً إلى جانب جميع أبناء الشعب اليمني الشرفاء دفاعاً عن جميع منجزاته التاريخية وفي مقدمتها الوحدة اليمنية".

وتعيش "الأيام" محنة غير مسبوقة منذ 2 مايو 2009، عندما تم تعطيل صدورها، ومصادرة نسخها اليومية من قبل أجهزة الأمن في مدينة عدن.

ولم يشر البيان إلى الموعد المقرر لاستئناف صدور "الأيام".

ومعلوم أن صحيفة "الأيام" هي أول صحيفة يمنية يومية مستقلة تصدر بعد الوحدة، وقد أسسها نهاية الخمسينيات الفقيد محمد باشراحيل أحد أبرز رواد الصحافة اليمنية.


النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
سكرتير التحرير
بشير السيد
صنعاء - شارع الزبيري - مقابل سبأفون
عمارة البشيري
تلفاكس: (536504) ص.ب: (12070)
التوزيع: سيار 734658242
www.alnedaa.net
Alnedaa.yemen@gmail.com

# تحولات الجنوب (2-2)

**عدم الاعتراف بالأزمة المستفحلة في الجنوب سيقود لا محالة إلى كارثة محققة. فالمراهنة على الوقت والمناورات لن يقود إلى شيء، باستثناء أن الأزمة ستحصد المزيد من الأسباب لتفاقمهما على نحو يصعب احتواؤه.**

**لقد قضت النخبة السياسية الكثير من الوقت في التقليل من شأن التطورات التي تشهدها المحافظات الجنوبية. والآن ستكون المكابرة كمن يمضي إلى حتفه بيقين وهو مغمض العينين.**

**مع مرور الوقت ستصبح المشكلة أكثر تعقيدا، وستقل بصورة أكبر فرص التعامل معها كمشكلة يمنية، وقد بدأت نذر ذلك تلوح، في الطريق إلى جحيم لن يوفر أحدا.**

الاثنين 3 جمادى الآخرة 1431هـ الموافق 17 مايو 2010 العدد (236)
Mon. 3/6/1431 - 17 May 2010

الأيام

5

▪ أعد الملف: عبدالعزيز المجيدي
aziz.press7@gmail.com

# اختبار (مقلق) لتحالفات السلطة

نهاية أبريل 2009 كان المشهد ملتهباً كما هو الآن، فبعض المواجهات بين المواطنين ونشطاء في الحراك مع الجيش، بدأت تأخذ طابعاً مسلحا.

حينها أطلق الرئيس صالح تحذيره الشهير من أن حدوث الانفصال سيقود إلى "حرب من طاقة إلى طاقة". كان يفعل ذلك في حضرة المئات من الشخصيات والقيادات الجنوبية في الدولة، بعضهم جيء بهم من محافظاتهم إلى صنعاء.

كان الرئيس كما بدا حريصاً على إيصال تحذيراته للقاعة بصورة رئيسية.

اعترف الرجل بحدوث أخطاء في الجنوب، وأن "هناك تداعيات سلبية لا أحد ينكرها قد تعيدنا إلى المربع رقم واحد".

لكن ما كان لافتاً هو أن الرئيس حمّل جميع القيادات الجنوبية في الدولة المسؤولية عما يحدث في المحافظات الجنوبية من مشاكل، وطالبهم بحلها. ربما كان الرئيس وقتها يريد اختبار تحالفاته في الجنوب، ووضعها أمام محكات عملية مع تزايد المطالب المنادية بالانفصال.

لاشك أن ساحة السلطة في الجنوب مليئة بالحلفاء، والكثير منهم موجودون في مواقع رفيعة. وبالإضافة إلى سياسيين سابقين، يمتلك النظام تحالفات اجتماعية واسعة ركزت على استرضاء الوجاهات والمشائخ.

لكن هذه التحالفات بدت عديمة الجدوى، وغالباً كانت غير فعالة في تهدئة الساحة الجنوبية المضطربة بشكل أزعج الرئيس تماماً كما تقول مصادر سياسية.

غير افتقاد الفعالية، هناك ما هو أكثر تهديداً بالنسبة للسلطة: تآكل تحالفاتها في الجنوب، خصوصاً في أوساط المشائخ سندها الرئيس.

ارتبط صالح بن فريد بن محسن شيخ مشائخ العوالق في شبوة، بعلاقة تحالفية مع السلطة عقب حرب 94. قبلها كان مستقراً في دولة الإمارات، في ما يشبه حالة نفي كعديد من أسر المشيخات والسلطنات التي كانت قائمة في الجنوب، وانتهت بعد الاستقلال.

لقد عاد الشيخ إلى منطقته في شبوة، مستعيداً تاريخاً من النفوذ والتأثير بعد هزيمة الحزب الاشتراكي في حرب 94.

عام 97 نزل في الانتخابات النيابية كمرشح مستقل،وفاز، وفي 2003 عاد للترشح مجدداً لكن باسم المؤتمر الشعبي العام، وحافظ على مقعده.

يشير مسار العلاقة بين الرجل والسلطة، إلى أنها كانت تأخذ شكلاً متصاعداً. والآن أصبح الرجل أقرب إلى الحراك الجنوبي منه إلى السلطة، بحسب مصادر عليمة.

حاولت "النداء" التحدث إليه مراراً، وكان هاتفه مغلقاً. ورجحت المصادر أن يكون موجوداً خارج البلاد؛ في دولة الإمارات.

حتى الآن ما يزال الرجل عضواً في مجلس النواب، لكنه يلازم حالة من الاعتكاف الاحتجاجي منذ مدة، في منزله بعدن، ومنها ينتقل أحياناً إلى دبي.

بحسب المعلومات، فقد أصبح للرجل مواقف رافضة للطريقة التي تتعاطى بها السلطة مع الاحتجاجات في الجنوب.

يواجه الرجل متاعب شخصية، ويتهم السلطة بالوقوف وراء حرمانه من جنسية دولة الإمارات التي حصل عليها عندما كان مقيماً في أبوظبي.

وإلى بن فريد، هناك شخصية أخرى تلعب دوراً متنامياً في يافع، إنه الشيخ عبدالرب النقيب شيخ مشائخ يافع بمحافظة لحج.

تقول المعلومات التي توفرت عن الرجل إنه كان مقيماً في المملكة العربية السعودية حتى نهاية حرب 94، وعاد لاحقاً، وكان أقرب إلى مزاج السلطة.

لقد تعرضت خارطة تحالفات السلطة في الجنوب طوال المدة اللاحقة للحرب، لهزات عنيفة أدت إلى تململات جنوبية، سيما في صفوف الجماعات التي ورثت ما يمكن تسميته بشراكة الحزب الاشتراكي وتمثيل الجنوب.

وبينما كانت قيادات وشخصيات جنوبية تعود من الخارج وفق تسويات مع السلطة، كان هناك من يغادرون أيضاً. وإلى اللجوء الشهير للسفير أحمد الحسني، سُجلت حالتا لجوء لسفيرين آخرين من أبناء المحافظات الجنوبية. كانت هذه بعض شواهد فحسب لحالات تململ جنوبية استمرت في التصاعد حتى في صفوف المنخرطين في مواقع قيادية في الدولة.

تهتم هذه المادة لقراءة بعض التحولات في مشهد التحالفات الناجمة عن الحراك أو المتساوقة معه.

لم يمض وقت طويل منذ أن أعلن الشيخ عبدالرب النقيب انضمامه للحَراك. إنها فترة لا تزيد عن 9 أشهر، لعلها جاءت في خضم تحولات كثيرة لمشائخ أعقبت تحول الشيخ طارق الفضلي عن تحالفه القوي مع السلطة.

أصبح الشيخ النقيب يعبر عن مواقف علنية مساندة للحراك السلمي، ويشددعلى حق "استعادة دولة الجنوب".

حاولت "النداء" الاتصال به مراراً، ويبدو أنه يعيش ظروفاً غير طبيعية، فهو على الدوام يغير أرقام هواتفه، ولايكاد يعثر له على عنوان حتى يصبح خارج الخدمة.

لكن أبرز تحول مثل صدمة حقيقية (كما بدا) وهيمن على الخطاب الإعلامي للسلطة، هو إعلان الشيخ طارق الفضلي تغيير مساه نحو الحراك الجنوبي. لقد أدى ذلك التحول إلى تداعيات ظهرت بصورة جلية على أكثر القبائل بأساً في أبين.

بحسب مصدر محلي، فإن مجاميع كبيرة من المراقشة وجزءاً كبيراً من قبائل آل فضل تقف إلى جوار الفضلي، بينما لا تزال مجاميع أخرى تقف إلى الصف المساند للسلطة.

ذلك ما يبدو ظاهرا كعملية فرز متنامية هناك. فضلاً عن ذلك هناك تعاطف مع الحراك حتى في صفوف مسؤولين محليين وسياسيين ووجاهات اجتماعية أخرى تربطها علاقة بالسلطة وفقا لمصادرموثوقة.

بعيداً عن الميدان كانت التصدعات تطال حتى بعض مستشاري الرئيس.

نهاية يناير الماضي، خرج السياسي المعروف سالم صالح محمد بلهجة غير معتادة منذ أن عادل إلى البلاد من المنفى عام 2000. لقد غادر مربع التسوية التي رجع بموجبها ليعين مستشاراً للرئيس، وأصبح أكثر تعاطفاً مع الحراك الجنوبي.

فقد اتهم السلطات باستخدام القوة المفرطة "تجاه المظاهرات التي يشارك فيها الناس العزل من السلاح، مطالبين بحقوقهم الثابتة التي كفلها لهم الدستور واتفاقيات الوحدة". وذكر بالتحالف المشبوه مع العناصر الإرهابية في حرب 94، في معرض نفي للعلاقة بين تنظيم القاعدة والحراك.

وكان سالم صالح يتحدث لـ"الشرق الأوسط" من دبي، ويعتقد أنه مازال موجوداً فيها حتى الآن.

وصف موقعه كمستشار لرئيس الجمهورية بالفخري، وطالب بالتعامل مع الحراك الجنوبي والحوار مع قياداته، وضرورة "مراعاة حقوق الجنوب كشريك في الوحدة التي أضرت بها حرب 94 بنتائجها المدمرة".

لقد أخفقت السياسات الرسمية في احتواء الساحة الجنوبية، فبينما كانت تنفق مئات المليارات للتأثير على مواقف الوجاهات الاجتماعية والشخصيات الجنوبية ذات النفوذ، كان الحراك يواصل كسب المزيد من المتعاطفين حتى في أشد المناطق صعوبة.

يقول أحمد طلان، وهو عضو مجلس محلي سابق في مديرية عسيلان بشبوة: "تعاملت السلطة بطريقة الترغيب لمعالجة مشاكل الأشخاص، وليس علاج المشكلة نفسها".

● سالم صالح

بالإضافة إلى الترغيب، فقد استخدمت السلطة سياسة الترهيب، وهذه "وسيلة تلجأ لها السلطة إذا لم ينجح الترغيب" يقول طلان، مضيفا: "لا الترغيب ولا الترهيب يتم استخدامه بصورة صحيحة وعقلانية".

لدى المسؤول المحلي السابق، وهو عضو في مجلس شورى حزب الإصلاح، موقف رافض للدعوة التي يطلقها الحراك لفك الارتباط، ويعتبرها غير مجدية. مع ذلك يضيف "من الناحية العملية الحراك يكسب الآن، لكن ببطء. لو اتجه لتبني قضايا خارج نطاق الانفصال، أعتقد أنه سيكسب كثيرا".

لا يبدي الرجل الخمسيني حماساً لما تعلنه الوجاهات الاجتماعية من مواقف مناهضة للسلطة، فهو أكثر ميلاً للقراءة التي تجعل المال لاعباً رئيسياً في هذا الجانب. "الناس بالغريزة يحبون المال، وبعضهم يلعبون على أكثر من حبل لأنهم يحبون المصالح".

لكنه يتوقع أن يكسب الحراك المزيد من الأنصار "إذا استمرت السلطة في تعنتها بعدم معالجة قضايا الجنوب".

على الدوام كانت خطابات كبار المسؤولين حيال التطورات في الجنوب لا تخلو من إشارات بوجود تصدعات حقيقية.

يحلو للرئيس غالباً في معظم خطاباته التي تتطرق للحراك، أن يصف الوضع على هذا النحو: "من فقد مصالحه قال أنا مع الحراك".

# تحولات رجل هيج المشاعر ويحظى بخصوصية

تعيش مدينة زنجبار حالة هدوء منذ أكثر من شهرين. إنها فترة الهدنة التي وقعها الرجل المثير للجدل مع السلطة، وجمدت الأنشطة الاحتجاجية للحراك.

بحسب مصادر محلية، فإن الحياة في المدينة تمضي بصورة طبيعية، ولم يلاحظ أي وجود عسكري استثنائي، سواء في المدينة أو جوار منزل الشيخ طارق الفضلي، حتى مساء الجمعة.

مطلع مارس الفائت، قادت شخصيات اجتماعية وقيادات جنوبية مقربة، وساطة بالتزامن مع حملة أمنية وعسكرية على المدينة، لتهدئة أجواء التوتر بين الفضلي والسلطة.

لقد وصفت بعض التقارير ما تم بالصفقة، بينما حافظ الفضلي والمقربون منه على وصفها بالهدنة المؤقتة. والتزم الفضلي لاحقا الصمت، ومعه فعل الحراك أيضا في زنجبار.

بموجب اتفاق الهدنة تعين على الرجل المنشق إنزال الأعلام الشطرية من على منزله، وخلع صور علي سالم البيض التي كانت انتشرت في شوارع المدينة على نطاق واسع، وتجميد الأنشطة الاحتجاجية لأتباعه، مقابل رفع الحصار العسكري عن منزله، والحملة عن المدينة. حينها قالت مصادر مقربة منه إن الهدنة مؤقتة، ومدتها شهران فقط. ولم تمر الخطوة دون أن تثير حفيظة ناشطين في الحراك، وغذت شكوكا وصفت الرجل في بيانات مجهولة، "بالمتآمر على الحراك".

كان لافتا أن الحراك لم يعلق رسميا على الخطوة بما ينم عن انزعاج أو شك، رغم أن الأمر تم التعبير عنه بصورة غير معلنة على ما ذكرت مصادر للصحيفة. ولاحقا أظهرت قيادات بارزة في الحراك تفهماً لما يرونه وضعاً خاصا بالفضلي.

يقول ناصر الخبجي، نائب رئيس المجلس الأعلى للحراك السلمي: نحن نتفهم ما قام به الشيخ الفضلي. إنها هدنة مؤقتة، وجاءت نتيجة للحصار الأمني والعسكري لمدينة زنجبار".

لقد توقفت حنجرة الشيخ بالغ التأثير في أبين، عن العمل، وإطلاق الخطب الحماسية، ولم يعد ملهماً للجماهير الساخطة بوعود "الخلاص" أو "حتى ثورة الحجارة".

كان بدأ الفضلي يأخذ موقع الصدارة في صفوف الحراك عندما أعلن بصورة مفاجئة في أبريل 2009 انضمامه للمطالب المنادية "باستعادة دولة الجنوب". وبينما كان يشرع في الخطوة كان يرسم معالم تحول مثير لم يخل من علامات استفهام.

لقد أنهى دون مقدمات علاقة تحالفية مع النظام منذ ما قبل حرب 94، وكانت توطدت أكثر بعلاقة مصاهرة مع القائد العسكري النافذ، اللواء علي محسن الأحمر.

بتجربة "جهادية" قادمة من أفغانستان أسامة بن لادن، عاد الشاب لينضم إلى تحالف صنعاء في حرب 94، ولديه حساب خاص جدا مع الحزب الاشتراكي: الانتقام من المرحلة الثورية التي أنهت سلطنة والده في أبين ضمن سلطانات وإمارات جنوبية أخرى بعد الاستقلال في 69.

وقد حظي بعد الحرب بنفوذ، ومصالح، وعلاقة خاصة مكنته من "الدخول إلى القصر الجمهوري لمقابلة الرئيس متى يريد" حد تصريحاته. وكان في موقع قيادي رفيع في حزب الرئيس (عضو اللجنة العامة بالمؤتمر الشعبي العام) إلى أبريل 2009.

لقد اتسمت الخطوة بالدراماتيكية، فسرها البعض حينها بأنها "محاولة من السلطة لاختراق الحراك الجنوبي" بواسطة حليفها المدلل. مقابل تلك القفزة الكبيرة، حاولت قوى الحراك التحلي بواقعية سياسية، فقد رحبت بقراره بحذر، وفضلت إبقاء الباب مفتوحا أمام كل القوى الجنوبية، بما يجنبها على الأقل الوقوع في فخ المجابهات الجنوبية الجنوبية كما حدث في حرب 94.

لعل الفضلي كان له دوافعه الخاصة أيضا. وربما خلص من قراءة مجريات الأمور في الجنوب، إلى أن المستقبل بدأ يتسرب، فحجز مقعدا متقدما في صفوفه. هذه ليست سوى واحدة من قراءات عديدة.

● طارق الفضلي

ربما وجدت بعض فصائل الحراك نفسها في خضم مضاربة خطابية، مؤججة لعواطف الناس، فارتفعت "سقوف" المطالب لدى الجميع، وبدا أن الأكثر قدرة على التهييج هو الأكثر قدرة على جذب أفئدة الجماهير. إنه التحول العاصف الذي جلبته خطابات الفضلي.

منذ البداية أظهر الرجل حماسة منقطعة النظير، للقضية الجنوبية، واندفع بقوة نحو الوعود الكبيرة "حيث استعادة دولة الجنوب"، بالإضافة إلى "طرد الاحتلال"، والتأكيد على شرعية "الرئيس علي سالم البيض للجنوب". ولوح باستخدام القوة لتحقيق مطالب الجنوب، فحظي بتأثير متزايد، وأصبح لاعبا رئيسيا في ميدان الحراك بابين في فترة قياسية. وقد أصبح الرجل بالنسبة لصنعاء سببا للحصول على دعم دولي لتشديد قبضتها على الجنوب، فاتهمت الحراك بالارتباط بتنظيم القاعدة.

لقد حاولت صنعاء إيقاظ سجله "الجهادي" والارتباط بتنظيم القاعدة في ما يشبه سياسة خلط الأوراق في الجنوب. لمواجهة ذلك، واصل الرجل تقديم عروضه المثيرة. فركض ربما أبعد مما توقعته السلطة في سباق تدعيم التحالفات مع الخارج، ومحاولة فتح قنوات اتصال مباشرة معها. لكن هذه الأطراف ليست أحدا. إنها أمريكا المستغرقة في ملاحقة حتى روائح أسامة بن لادن، في خضم ما يسمى الحرب على الإرهاب.

في خطوة غير مسبوقة، رفع الفضلي، على سارية قصره بزنجبار، علم أمريكا، وفي باحته أذاع عبر مكبرات الصوت السلام الوطني للقوة العظمى. وذهب بعيدا حيث سياسة ما بعد "الدولة" الموعودة، فأعلن التزام الجنوب في تصريحات متزامنة بتأمين مصالح أمريكا، ورحب بعودة بريطانيا إلى "الجنوب العربي".

وكرر اتهام صنعاء بالارتباط بالقاعدة، وأن "القاعدة تنطلق من القصر الجمهوري". إنها الجملة الأثيرة في خطاب قادة الجنوب بالإضافة إلى الفضلي. ويبدو أن الفضلي كما صنعاء يعود إلى سجل تحالفه القديم ليستعين بملفات، لا شك أن الطرفين يقدران جيدا السلاح الخطير لدى الآخر.

لكن مسار التصعيد الذي التزمه الفضلي، لم يدم طويلا، وسرعان ما خمدت الحنجرة الملتهبة "بالاستقلال" على وقع فوهات ساخنة كانت موجهة إلى الرأس مباشرة.

وبدلا من المجابهة فضل الرجل أن يعقد "هدنة" أو "صفقة" نجحت على ما يبدو في إعادة الهدوء إلى زنجبار. إن ديمومة الهدوء هناك مرتبطة على نحو خاص بتصرفات الطرفين: السلطة والفضلي شخصيا. كادت الهدنة أن تنتهي في أبريل عندما تمكن عنصر من الأمن من التسلل إلى منزل الفضلي، وقد قبض عليه، واعتبرها الفضلي إنهاء للهدنة، وتم تطويق الموقف على الفور عندما قالت السلطات إن منفذ التسلل كان في حالة غير طبيعية، وقد أحيل للتحقيق.

من خلال الهدنة ربما تكون السلطات قد لمست إشارات إيجابية، لنتائج الحملة العسكرية والأمنية، فالقبضة المشددة نجحت كما بدا في إخماد الاضطرابات في زنجبار على وجه التحديد، لكن هذه المؤشرات لم تلمسها في بقية المحافظات الملتهبة. لعلها نفس الخصوصية التي تحافظ على الفضلي وسط الحراك.

لماذا لم تكن هذه الوسيلة فعالة في الضالع ولحج؟

ما من إشارة إلى أن السلطات بذلت مساعي بذات الحجم مع الفضلي. لكن الشعور بالانقسام الذي توخته هذه السياسة في أوساط الحراك، باستدعاء الإرث الصراعي بين المناطق، لم يؤت أكله على ما يبدو. يقول ناصر الخبجي عما إذا كان ممكنا توقيع هدنة في بقية المناطق: "لكل واحد ظروفه، وتعود الأمور لتقديراته". ويضيف، وهو يؤكد على وجود مبرر للهدنة في زنجبار: "هناك ظروف خاصة دفعت الشيخ الفضلي لتوقيع الهدنة المؤقتة، فالأمور في أبين كان يمكن أن تصل إلى مواجهة مسلحة، ونحن حراكنا سلمي".

فهل ستستمر الهدنة طويلا في أبين بعد أيام من نهاية مدتها؟

بالنسبة لساحة متحركة بالإحداث يصعب الجزم بأن شيئا ثابت وراسخ في مكانه بصورة نهائية.

• علي ناصر محمد

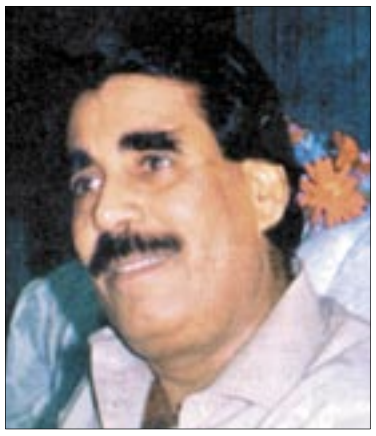
• علي سالم البيض

• حيدر العطاس

• محمد علي أحمد

# يحاولون ترميم تصدعاتهم العميقة

خلافاً لما كان عليه الأمر في 94، سيواجه الرئيس علي عبدالله صالح، هذه المرة، جنوباً مختلفاً. إنه جنوب يحاول ترميم تصدعاته لمواجهة ما يعتقد أنه "استعلاء شمالي".

نهاية ديسمبر الفائت، جلس علي سالم البيض وعلي ناصر محمد جنبا إلى جنب، كآخر فرقاء أحداث يناير التي عصفت بالجنوب، قبل أن يمضي إلى الوحدة.

لقد تغير الأمر على نحو جذري، فالجنوب الذي توزع على ضفتي حرب 1994 بفعل آثار يناير، أصبح أكثر ميلا الآن لأن يصبح جنوبا واحدا.

عندما التقى البيض وناصر في بيروت، كان الرجلان يطويان ربع قرن من القطيعة التي عصفت بأجنحة متصارعة داخل الحزب الاشتراكي في 1986، توزعت بين "الزمرة والطغمة"، وقد أسسا، كما بدا، لواحد من أهم التحولات التي تشهدها القضية الجنوبية وحركة الاحتجاجات حاليا.

مع ذلك، فالعلاقة الطرية بين الرجلين لا تخلو من اختلاف "يقوم على التفهم"، فالبيض يتولى الآن قيادة مطالب "فك الارتباط واستعادة دولة الجنوب"، في حين ما يزال ناصر حتى اللحظة يفضل البقاء مع خيار "يمن موحد"، لكن الطريق إليه يبدأ من الاعتراف بالقضية الجنوبية في بعدها السياسي تحديدا.

بحسب تصريح عقب اللقاء للرئيس علي ناصر، لم يخلُ من رسائل سياسية، فإن الخطوة جاءت في إطار "نهج التصالح والتسامح بين أبناء الجنوب"، الذي بدأ من جمعية ردفان بلحج في يناير 2006، شارك فيه مئات المتقاعدين العسكريين من مختلف المحافظات الجنوبية.

لكن التقارب بين الرجلين لم يكن سوى تتويج لمساعي تشكيل ما يبدو أنها جبهة جنوبية موحدة في الخارج، على الأقل بين أبرز القيادات المنقسمة في حرب 86.

ورغم بعض التباينات بين أطراف الحراك في الداخل حيال عودة بعض القيادات الجنوبية في الخارج إلى مشهد الصراع المحتدم مع السلطة الآن، على ما تقول مصادر مقربة، أصبح الحراك يتوفر الآن على قيادات تمثل إلى حد كبير رمزية سياسية للجنوب في الخارج، ربما تلعب أدوارا جوهرية في مسار "القضية الجنوبية".

وإلى البيض وناصر هناك اثنان من أهم القيادات الجنوبية في الخارج، يبرزان في مشهد التحولات الجنوبية: حيدر العطاس، ومحمد علي أحمد. فضلا عن ذلك، هناك ما يشبه تبادل أدوار بين تلك القيادات لمواجهة استحقاقات "أزمة الجنوب المشتعل".

كانت التحولات في المواقف في البداية تأخذ شكل المبادرات الشخصية غير المنسقة، فقبل خروج البيض عن بياته السياسي الطويل، كان حيدر العطاس هو أول من أطلق مطلب "فك الارتباط"، وحتى يونيو 2009 كان الرئيس السابق علي ناصر محمد يحتفظ بموقف رافض لأي تدخلات خارجية، ويشدد على أن "الحل ينبغي أن يكون وطنيا بدرجة أساسية".

لكن الرجلين ربما انتهجا شكلاً من الحوار أفضى إلى تراجع أحد الطرفين خطوة مقابل أن يتقدم الآخر خطوة مشابهة، وخرج الاثنان لاحقا بمواقف منسقة شكلت بداية تحول في صفوف القيادات السياسية الجنوبية في الخارج. لعلها استكشافات للمحيط الإقليمي والدولي أدت إلى هذا التوافق.

بالنسبة للعطاس لم يعد "فك الارتباط" مطلبه الملح، أما ناصر فالتدخل الخارجي "لحل المشكلة في الجنوب" بات شرا لابد منه "بسبب فقدان الثقة بالسلطة في صنعاء".

وقد أصدر الرجلان بيانات مشتركة حيال مستجدات عديدة على الساحة الجنوبية، حملت السلطة المسؤولية عما يجري في الجنوب، وحذرت من انزلاق الأوضاع "إلى ما لا تحمد عقباه".

آخر بيان مشترك للرجلين كان في 26 مارس الفائت، وحمل توقيع الرئيس علي ناصر والرئيس حيدر العطاس. وجاء تزامنا مع انعقاد القمة العربية في سرت، واستمرار حملة أمنية وعسكرية شنتها السلطة على "عناصر التخريب والخارجين عن القانون" في محافظات: لحج، أبين، والضالع.

ناشد البيان الدول العربية، وتحديدا دول الجوار العربي لليمن، والمجتمع الدولي "ممثلا بمجلس الأمن، ومنظمات الأمم المتحدة الإنسانية والحقوقية، والاتحاد الأوروبي، العمل على وقف الحملة العسكرية والحصار الاقتصادي وقطع شبكة الاتصالات على المحافظات الجنوبية".

لكن أبرز ما حمله البيان كان مطالبة ذات الجهات "بالضغط على السلطة للاعتراف بالقضية الجنوبية، كقضية سياسية، لإبداء حسن النية والرغبة في إيجاد المعالجة العادلة لها، والضغط عليها أيضا لدفعها للحوار الجاد غير المشروط تحت رعاية عربية ودولية، في مقر الجامعة العربية والأمم المتحدة، وذلك لإيجاد المعالجات الجذرية للقضية الجنوبية، وبقية القضايا السياسية الأخرى".

على الجهة الأخرى كان هناك مواقف أخرى منسقة بين علي سالم البيض، والقيادي البارز محمد علي أحمد. والاثنان، يشددان على أن "فك الارتباط" هو "مشروع الشعب الجنوبي واستعادة دولة الجنوب المستقلة".

واجه علي ناصر محمد، حملة رسمية، منذ بداية انطلاق حركة الاحتجاجات، ولوحت السلطة مرارا بفتح ملف أحداث 13 يناير، فالرجل كان متهما بأنه العقل المدبر لما يحدث في الجنوب، ضاعف من الشكوك، رفع صوره في معظم فعاليات الحراك في طورها الأول.

وقد تغير الأمر لاحقا مع ظهور ما يعتبره الجنوبيون "الرئيس الشرعي لدولة الجنوب"، فقد كان صاحب قرار الوحدة الاندماجية مع الشمال، والموقع على اتفاقية الوحدة. وعاد "البيض" مجددا ليكون الرجل الأول، على الأقل صورا في أنشطة الحراك الاحتجاجية.

لقد اعتبر الرجل في أول ظهور له أن "النضال السلمي" لن يكون سقفا للاحتجاجات الجنوبية، وتوعد أحيانا بالرد على ما قال "إنها جرائم قتل ضد المواطنين الجنوبيين".

على الدوام ظهر خطاب البيض متوافقا مع ما يعتقد أنه الرجل الجنوبي القوي ذو النزعة العسكرية؛ محمد علي أحمد، وقد أثار الاثنان انزعاج صنعاء التي طالبت مؤخرا بتسليمهما. إنها نفس الوسيلة التي لوحت بها صنعاء مرارا في وجه حيدر العطاس لكبح تحركاته الخارجية النشطة، لكنها كانت عديمة الجدوى.

في 18 ديسمبر الفائت، طالبت اللجنة الأمنية العليا، الدول التي يقيم فيها الرجلان، بتسليمهما لليمن كـ"مطلوبين للعدالة"، ووجهت لهما اتهامات بـ"التحالف مع القاعدة والدفاع عنها وتمويلها لارتكاب أعمال إرهابية"، واعتبرتهما "لا يقلان خطرا عن عناصر تنظيم القاعدة".

وجاء ذلك ردا على تصريحات للرجلين أدانت قصف الطيران "للمدنيين العزل" في منطقة المعجلة بأبين "والتي راح ضحيتها قرابة 60 شخصا معظمهم من النساء والأطفال"، وقالت السلطات إنها استهدفت معسكرا للقاعدة.

لعل ما أثار السلطة وقتها أن بيان البيض عاد مجددا لاتهام السلطة بتبني القاعدة، وقال إن "تذرع النظام بوجود لتنظيم القاعدة في الجنوب عار كليا عن الصحة، ويعرف القاصي والداني أن نظام صنعاء هُو الذي احتضن هذا التنظيم الذي لا وجود له أو حضور في الجنوب".

وقد دفعت محاولات صنعاء المستمرة لربط الحراك الجنوبي وقياداته بتنظيم القاعدة، أبرز القيادات الجنوبية في الخارج إلى التضامن. فقد كان من أهم مطالب ناصر والعطاس للمجتمع الدولي، في بيانهما المشترك الأخير، "وضع حد للاستخدام السيئ لموضوع الإرهاب، من خلال إقحامه بالأبرياء وأصحاب القضايا الوطنية بغرض التضليل الخارجي وتصفية الخصوم السياسيين وارتكاب جرائم قتل بأبرياء من أطفال ونساء وشيوخ".

بالنسبة لمحمد علي احمد فقد أصبح لاحقا واحدا من أكثر القيادات المتشددة في الخارج الرافضة لأي حلول لأزمة الجنوب، أقل من "فك الارتباط"، وهو أكثر ميلا للجوء لخيارات "أخرى" غير النضال السلمي.

تقول بعض المعلومات إن الرجل يخطط للعودة إلى الجنوب قريبا، وبدأ بإرسال أفراد عائلته قبل أكثر من شهرين، على رأسهم نجله الأكبر. ذلك يعني بالنسبة للجنوبيين أن مرحلة "الكفاح المسلح" قد اقتربت وفقا لبعض التفسيرات.

وإلى أبين، يحظى الرجل بنفوذ اجتماعي واسع في شبوة، ويملك قدرة كبيرة على الحشد.

الثابت أن القيادات الجنوبية في الخارج، لم تعد مقطوعة الصلة بما يحدث في الداخل، وهناك أنشطة علنية يبذلها البيض "بحثا عن تفهم إقليمي ودولي" لمطالب الجنوب.

على الدوام كانت صنعاء هي الأقدر على خلط الأوراق والعزف على المخاوف الإقليمية من تحول اليمن إلى بقعة اضطرابات وحروب، ما دفع غالبا الكثير من الدول إلى التعامل مع السلطة كطرف وحيد ومساندتها ماديا وسياسيا، لكن هذا الاحتكار ربما أصبحت نهايته وشيكة.

يحاول علي سالم البيض إحداث اختراق إقليمي أو دولي لجلب التفهم والدعم للقضية الجنوبية. فقد حرص في كثير من خطاباته على التذكير بقدرة الجنوب على حفظ الأمن الإقليمي والمصالح الدولية، في معرض مقارنة مع ما يحدث الآن من أعمال قرصنة في البحار وانتشار للقاعدة، دون أن ينسى تسجيل نقاط باتهام "سلطة صنعاء" بالضلوع خلف كل تلك الأعمال.

وبعث برسائل طمأنة لدول يعنيها تماما، حيث أكد التزامه بكل الاتفاقيات الحدودية المبرمة مع دول الجوار، وضمان أمنها.

لم يحصد البيض اهتماما إقليميا أو دوليا على الأرجح، كما كان يأمل. فقد أظهر خيبة أمله، حين عاتب في يوليو 2009 قادة دول الخليج لاستقبالهم موفدي النظام في الوقت "الذي يرتكب أعمال القتل بحق المواطنين الجنوبيين". وكان يلح في العتاب بمرارة: "أليس من العيب أن يستقبل الرؤساء وقادة الدول العربية موفدين للنظام" وهو يقوم بكل ذلك.

وقد تطورت أدوات الرجل لاحقا، فلجأ للعزف على الاستقطابات الإقليمية المزدهرة في المنطقة. ففي تصريحات صحفية جاءت في ذروة الحرب الطاحنة في صعدة بين الحوثيين والجيش، مع دخول السعوديين طرفا فيها، قال البيض إن الجنوب يرحب بأي دعم لمطالبه "حتى من إيران". لقد ألقى برسالة صاخبة، باتجاهين: فقد كانت محاولة لشد اهتمام اللاعب الإقليمي القوي: إيران، إلى الساحة الجنوبية، وفي نفس الوقت حاول إيقاظ مخاوف خليجية ودولية من حدوث اختراقات لقوى تمثل "تهديدا" قد يتعامل معها الجنوب في المستقبل. لا شك أن الاهتمام بالقضية الجنوبية، سيأخذ حيزه مدفوعا بمخاوف عديدة ربما يكون "التهديد الإيراني" على رأسها.

الثابت أن الصف الجنوبي في الخارج أصبح مختلفا تماما عما كان عليه حتى قبل عام. وما يبدو أنه خيارات متفاوتة، بين طرفين رئيسيين، ربما لا يعدو أن يكون شكلا من المناورات المتفق عليها، وقد يكون حقيقيا. لكن ما هو مجمع عليه بوضوح: هو وحدة الصف الجنوبي. إنها "القوة" لتي يراهن عليها "الجنوبيون" لمواجهة ما يعتبرونه تحديا مصيريا. لقد تغير المشهد في الجنوب على نحو مؤثر. إن "أعداء التغيير ببساطة يتشبثون بالماضي ونحن نتمسك بالمستقبل، وشتان بين هذا وذاك؛ قالها علي ناصر محمد في حواره الأخير مع صحيفة "الوحدوي".

## إسناد متبادل بين الداخل والخارج

باتت القاهرة مؤخراً وجهة مهمة لشخصيات جنوبية بارزة.

تفيد بعض المعلومات بأن الرئيس علي ناصر محمد وحيدر العطاس زارا العاصمة المصرية الأسبوع الماضي، في مهمة لم يكشف النقاب عنها، ويعتقد أنها على صلة بمساعٍ مصرية وعربية لجمع القيادات الجنوبية بالسلطة تمهيداً لحوار بشأن الأزمة المتفاقمة في الجنوب.

وهذه الزيارة الثانية للرجلين خلال أقل من شهر.

أثناء زيارة للرئيس صالح إلى القاهرة، قبل اقل من شهر تحدثت صحف عربية عن مساعٍ تبذلها صنعاء لدى القاهرة للعب دور الوسيط وجمعها بقيادات جنوبية في الخارج.

وقد التقى صالح مع مبارك في اجتماع مغلق. كما التقى برئيس جهاز المخابرات المصري عمر سليمان، دون أية إشارة إلى ما دار في اللقاء.

ولاحقاً بدا حيدر العطاس كما لو كان يؤكد الامر فوضع شرطاً للقبول بالوساطة، قائلا "إنه لا وساطة مع السلطة قبل أن تعترف بالقضية الجنوبية والحراك الجنوبي السلمي كممثل لشعب الجنوب وحامل سياسي لقضيته"، حد ما نقلت عنه صحيفة "الوسط".

كانت السلطة أعلنت استعدادها للحوار مع الحراك والاستماع لمطالبه "تحت سقف الوحدة". وتزامنت الدعوة مع الحملة العسكرية والأمنية على محافظات الضالع ولحج وأبين.

د. ناصر الخبجي قال إن "الدعوة لا تستقيم مع ما يجري في الجنوب من قمع وقتل ومطاردة لنشطاء الحراك"وكان يرد على سؤال للنداء بشان دعوة صنعاء الحراك للحوار.

هناك ما يشبه حالة اسناد متبادل بين الحراك وقيادات الخارج، ففي مقابل تأكيد القيادات في الخارج على مركزية الحراك في أي تسوية سياسية، تظهر بعض قيادات الحراك تمسكا مماثلابدور محوري لقيادات الخارج.

تقول أبرز فصائل الحراك إن أي اتصال يجب أن يكون من خلال "علي سالم البيض باعتباره الرئيس الشرعي للجنوب".

ويضيف ناصر الخبجي، نائب رئيس المجلس الأعلى للحراك السلمي، أن أي حوار" يجب أن يكون مكملاً "للحوار الذي دعا إليه المجتمع الدولي في حرب 94 وفق القرارين 924 و931".

# لديه طريق سيقود الجنوب إلى مجلس الامن

يراهن علي سالم البيض أن لديه طريقاً سيقود قضية الجنوب مجدداً إلى التدويل ومجلس الأمن. حتى الآن لا يبدو أن الرجل يمتلك شيئاً باستثناء أرشيف يحتفظ بقرارات دولية تخص حرب صيف 94.

بالنسبة لصنعاء، فالأمر لا يبدو أكثر من حلم يداعب الرئيس الجنوبي السابق. لكن ما من ضامن أن الدعوة إلى "فك الارتباط" بالاستناد لقرارات مجلس الأمن، ستظل حلماً مع استمرار الاضطرابات في الجنوب.

في خطاب كان بمثابة إعلان نهاية عزلته السياسية في المنفى منذ حرب 94، اختار البيض مصطلح "فك الارتباط"، وليس الانفصال، ليكون الهدف الذي سيعمل من أجله خلال الفترة المقبلة.

وإلى الظهور المفاجئ، كان التوقيت بحد ذاته يحمل دلالة، فقد خرج موجهاً خطابه عبر شاشات التلفزة، العام الفائت، في مثل هذا الشهر، عشية الذكرى الـ19 لإعلان الوحدة. وقد لخص مهمته على هذا النحو: إنجاز الاستقلال واستعادة دولة الجنوب كمسؤولية سياسية للرجل الذي وقع اتفاقية الوحدة.

لابد أن صنعاء شعرت بالصدمة حتى إن سخرت من الإعلان، فالرجل يمثل تحدياً إضافياً في روزنامة الجنوب الساخط.

وبدأ البيض التصدي العلني لقضيته.

في يوليو الماضي، وكان ثاني خطاب له، انتقل الرجل من الإجمال إلى التفصيل، فركز على ما يعتبره سنداً قانونياً لمطلب فك الارتباط من خلال إعادة قراءة قراري مجلس الأمن 924 و931.

بالنظر إلى حالة الانقطاع عن الساحة الجنوبية التي عاشها الرجل طيلة الفترة الماضية، تبدو محاولة البيض كمن يريد استئناف نشاطه من حيث توقف في حرب 94، ليعوض فترات العزلة التي عاشها في المنفى يرقب التداعيات من بعيد.

عندما اندلعت الحرب في نهاية أبريل 1994 بين قوات الحزب الاشتراكي وقوات الرئيس صالح، كان العالم يرقب النزاع المسلح عن كثب، لكنه لم يستمر طويلاً في المراقبة، وقرر التدخل بواسطة الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

ففي الفترة من 1 يونيو وحتى 29 من نفس الشهر عام 94، أصدر مجلس الأمن قرارين بخصوص الحرب في اليمن، دعى فيهما إلى وقف إطلاق النار والتأكيد على أن "الخلافات السياسية لا يمكن حسمها عن طريق استعمال القوة".

كما دعا مجلس الأمن الطرفين (انظر نص القرارين) للحوار دون شروط.

كان البيض في خطابه قد خص القرارين بقراءة قانونية خاصة خلص من خلالها إلى شرعية مطلب فك الارتباط من خلال القرارات نفسها.

تركز قراءة البيض على أن مجلس الامن لم يُدن إعلان "دولة الجنوب" في 21 مايو 94، رغم اشتراط السلطة في صنعاء ذلك لاستئناف الحوار مع الطرف الجنوبي، كما دعا إليه القرار 924.

لا يتذكر الدبلوماسي والسياسي المخضرم محمد سالم باسندوة، الذي كان وقتها وزيراً للخارجية، أن صنعاء طلبت من مجلس الأمن إدانة قرار الانفصال. ما يتذكره جيداً هو أنها كانت ترفض تدويل الأزمة، كما قال في تصريح لـ"النداء" بهذا الخصوص.

وأياً يكن الأمر، فقد قال البيض إن مجلس الأمن رفض اشتراط صنعاء "بتأكيده على ضرورة استئناف الحوار السياسي بين الطرفين بدون شروط مسبقة". إن ذلك بالنسبة له "يتفق مع طبيعة تكوين الدولة اليمنية التي قامت على وحدة بين دولتين ذاتي سيادة كانتا عضوين في الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية". في هذا السياق يستنتج الرجل أن " إعلان 21 مايو ليس انفصالاً وإنما إعلان فك الارتباط مع دولة الجمهورية العربية اليمنية، وقد أيدت جماهير الجنوب هذا الطلب عند صدور الإعلان". لا يعدم الأدلة لإسناد مسار استنتاجاته بحالات لقضايا مشابهة في دول أخرى.

هناك حالات تصرفت فيها الهيئات الدولية بشكل مختلف مقارنة بالحالة اليمنية. ويستدعي البيض حالتي الكونجو ونيجيريا، حيث أدانت الأمم المتحدة ومجلس الأمن، صراحة، محاولات الانفصال التي شهدها البلدان في الستينيات والسبعينيات كما يقول.

لقد خلص إلى أن "عدم إدانة مجلس الأمن لإعلاننا فك الارتباط مع نظام الجمهورية العربية اليمنية، إنما هو تأكيد أن الإعلان ليس انفصالاً وإنما إرادة جنوبية لفك الارتباط".

بحسب منطوق القرارين فهما يختصان حصرياً بالتعامل مع حالة حرب قائمة وتداعياتها على الأرض، وقد انتهت منذ 16 عاماً واستمرت التداعيات، لكن ما من أحد يستطيع الجزم على نحو قاطع بأن ملف القضية قد أغلق نهائياً.

بالنسبة لسياسي مخضرم كان جزءاً من تركيبة الحكم في صنعاء كعبدالكريم الإرياني،لا تبدو مطالب البيض مثار قلق. هو لا يجزم بأن ملف القضية قد أغلق نهائيا، مع ذلك فهو يخلص إلى استنتاجات من قضايا دولية أخرى، أن ملف حرب 94 لن يفتح مجدداً في مجلس الأمن.

"قضية فلسطين موجودة في كل تقرير سنوي يقدمه الأمين العام للأمم المتحدة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، لماذا؟ لأنها قضية لم تنته" قال الإرياني في حوار نشرته مجلة "مدارات" في مارس الماضي ردا على استفسارات بخصوص ملف الحرب.

ويتابع: بعد سنة من نهاية الحرب قدم الأمين العام للأمم المتحدة وقتذاك بطرس غالي، تقريره، وخلال السنة الثالثة أغلق الملف. لم يقل أنا أغلقته لا يتخذ قراراً بإغلاقه مثلما يتخذ قراراً بفتحه، لكن كون التقارير السنوية للأمم المتحدة لم تعد تتناول الموضوع، فهذا يعني أنه قد انتهى".

بنظر الإرياني فإن محاولة فتح الملف في الأروقة الدولية مجددا يشبه الحلم "دعهم يحلمون بأن الأمم المتحدة سوف تلبس القبعة الزرقاء وتأتي لكي تفصل بيننا".

ليس السجال بين السياسيون وحدهم بهذا الخصوص فحسب. حتى البحث عن تفسيرات قانونية لمدى صلاحية القرارين من عدمها هي محل اختلاف أيضا على الأقل بين اساتذة القانون الدولي بجامعة صنعاء.

عندما ظهر البيض مجددا في حديث مع محطة البي بي سي شارحا قراءته للقرارين، شعر الدكتور ياسين الشيباني استاذ القانون الدولي بالرثاء والشفقة حيال البيض حد قوله.

"منبع هذا الشعورهو الحالة البائسة التي ظهر بها الرجل، إذ بدا بائسا ومرتبكا وفاقدا للثقة في نفسه وغير مقنع في طرحه".

من حيث القيمة القانونية لقرارات مجلس الأمن الدولي، "فلم يعد لها أي اثر قانوني كونها قرارات صادرة لمعالجة حالة إنسانية مؤقته وقد تم تجاوزها ومعالجتها من قبل حكومة اليمن بعد دخول قوات الشرعية الى مدينة عدن والقضاء النهائي على محاولة التمرد والانفصال" كما يقول الشيباني.

يستند استاذ القانون الدولي على ما يعتبرها مدخلا مهما لقراءة الأمر، فمضمون القرارين لم يتجاوز " التعبير عن قلق مجلس الأمن الدولي من تدهور الحالة الإنسانية الناتجة عن الصراع المسلح داخل دولة اليمن، والخشية من أن استمرار الحالة يمكن أن يعرض السلم والأمن في المنطقة للخطر ".

لا يعتبر الشيباني ان القرارين بشان الوضع الإنساني، قد عنيا " انه تدخل في الشؤن الداخلية لليمن وقتها،مشيرا الى ان مجلس الأمن قد حرص " على بيان أن معالجته لهذه الحالة تأتي في إطار احترامه لدولة اليمن كدولة مستقلة ذات سيادة".

لعل اهم ما تقف عليه قراءته القانونية لدحض فكرة " فك الارتباط " بالاستناد الى القرارين "أن مجلس الأمن الدولي لم يبحث الصراع القائم وقتها في اليمن باعتباره صراعا أو نزاعا دوليا، أي نزاعا بين طرفين دوليين، ولم يتطرق المجلس، بأي شكل، للخلفية السياسية أو القانونية للنزاع، بل أن حيثيات ومنطوق قراري مجلس الأمن تؤكد في كل فقراتها على أن المجلس بصدد معالجة " الحالة الإنسانية المتدهورة " التي يعاني منها المدنيون، نتيجة القتال بين المتمردين الانفصاليين والقوات الشرعية لحكومة اليمن".

تخلص هذه القراءة الى ان مجلس الامن عندما اصدر القرارين رقم 924 و931 كانت حقائق عديدة واضحة امامه، اهمها أن " جمهورية اليمن " هي دولة مستقلة ذات سيادة " وان " تدخله قد تم وفقا لمقاصد الأمم المتحدة (وأهمها حفظ وصيانة الأمن والسلم الدوليين) ومبادئها (وأهمها إحترام مبدأ سيادة الدول ووحدة وسلامة أراضيها، وعدم التدخل في شؤنها الداخلية ".

يصف الشيباني ما تضمنه القرارين بالطبيعي " لأن مجلس الأمن الدولي كان قلقا من " أن استمرار الحالة يمكن أن يعرض السلم والأمن في المنطقة للخطر ".

بالنسبة للدكتور محمد نعمان استاذ القانون الدولي بجامعة صنعاء، فالامر مختلف من منظار آخر. فالقرارين بحد ذاتهما قد لا يكونا سببا لفتح ملف حرب 94 والازمة المتفاقمة في الجنوب.

يرى نعمان ان الجانب القانوني لقراري مجلس الأمن هو في عدم التسليم بنتائج حرب صيف 1994 القائمة على الحسم العسكري فالمجلس" يطلب من الطرفين الجلوس إلى طاولة المفاوضات وإعادة إحلال السلم والاستقرار".

و يقول انه لم يتم الالتزام ببنود القرارين، لكن ذلك يمكن أن يشكل مدخلا لجر أزمة الجنوب إلى الأروقة الدولية " وفقا لموازين القوى الدولية "

بحسب باسندوة " لم يستطع أي تنظيم وطني ادخال أي قضية الى مجلس الامن، دون مساندة من قوى دولية او احد اعضاء مجلس الامن". ان ذلك يعني بصورة او اخرى ان تدويل الازمة لا يحتاج سوى حامل إقليمي ا ودولي.

عمليا ما يحدث على الأرض في الجنوب ليس مطمئنا بهذا الخصوص، ولا يخدم فكرة إبقاء القضية كشأن داخلي للبلد.استمرت السلطة في التصرف، بطريقة قد تقود إلى تداعيات تعيد ذات المخاطر التي شعربها المجتمع الدولي في 94م،فالاضطرابات لم تتوقف، وهناك انجراف متزايد لجماعات الحراك نحو تفضيل خيارات العنف في مواجهة قمع السلطة عوض الاحتجاجات بالطرق السلمية. إن من شأن ذلك أن يفاقم عدم الاستقرار، ويخلق بؤرة صراع كبيرة في منطقة حيوية بالنسبة للمصالح الدولية.

يقول نعمان " اذا استمرت حالة التصعيد، بين السلطة والحراك الجنوبي، على نحو يهدد الاستقرار في المنطقة، فاعتقد ان القرارين يمكن ان يكونا منفذا لتدخل دولي".

هذا ايضا ما يذهب اليه باسندوة فهو يرى ان" هذا الباب يمكن فتحه، اذا تصاعد الموقف في الجنوب الى حرب اوقتال، او في حال جرت انتخابات وقاطعها الجنوب" ويستدرك: اتمنى ان لا يحدث هذا.

غير القرارين هناك ما يعتقده نعمان مدخلا آخر: تعهدات الحكومة اليمنية للأمم المتحدة حيال مشكلة الجنوب.

في 7/7/ 1994 وجه القائم باعمال رئيس الوزراء في حينه محمد سعيد العطار رسالة الى الامين العام للامم المتحدة، اعلن فيها انتهاء الأعمال العسكرية بصورة دائمة في المحافظات الجنوبية بعد سيطرة " قوات الشرعية على مدينة عدن ".

لقد تعهدت الحكومة بعديد التزامات تخص الحرب، من بينها اعلان العفو العام عن جميع السياسيين والعسكريين الذين ساندوا علي سالم البيض في الحرب، والتعويض العادل للمتضررين من الحرب. ضمن قائمة تعهداته كان هناك ما هو أهم: الالتزام بما جاء في وثيقة العهد والاتفاق كأساس لبدء الدولة اليمنية الحديثة.

يقول نعمان: هذا الجانب ما يزال معلقا، فأحزاب المشترك، تطالب باصلاح سياسي للنظام على قاعدة وثيقة العهد والاتفاق كوثيقة للإصلاح السياسي الشامل".

والوثيقة كانت نتاج طاولة حوار موسع بين القوى السياسية اليمنية، قبل اندلاع الحرب، وجرى التوقيع عليها في العاصمة الاردنية عمان، في فبراير نصت على معالجات وخطوات لإصلاح سياسي يتوجب على طرفي الأزمة حينها الشروع فيها، لكنها لم تفلح في تنفيذ التسوية لتنفجر الحرب في 27 ابريل من نفس العام.

يلفت أستاذ القانون الدولي إلى جانب مهم من الأزمة الناشبة الآن، فهو يشير الى ان قوى الحراك الجنوبي ترفض الاعتراف بنتائج حرب 94، وهي نشأت بالأساس للمطالبة بالعودة للوظائف المدنية والعسكرية، فضلا عن المطالبة بوقف نهب أراضي الجنوب. ان ذلك بصورة أخرى يعبر عن نكث الحكومة اليمنية بالتزاماتها المعلنة للأمم المتحدة.

عندما اشتعلت حرب 94 بذلت صنعاء كل ما بوسعها لمنع وصول الأزمة إلى الهيئات الدولية، وكانت تفعل ذلك في مواجهة جهود حثيثة بذلتها " جمهورية الجنوب " المعلنة من طرف واحد، لكن الأزمة وجدت طريقها الى اهم مؤسسات الامم المتحدة وذراع القوى الدولية الباطش: مجلس الأمن.

لاشك ان مطالب الجنوب وقتها حظيت بمساندة من قوى إقليمية، مكنتها من تجاوز مصدات صنعاء، لكن كان هناك سلاحا سريا آخر.

يقول محمد سالم باسندوة: دخلت الأزمة إلى مجلس الأمن حينها على أساس ان الجنوب كان دولة عضو في الأمم المتحدة قبل عام 1990، وكان هناك خمس دول خليجية داعمة للانفصال".

## نص القرارين 924 و931 بشأن حرب 94

1- قرار مجلس الأمن الدولي رقم (924 (الصادر في(1 – 6 – 1994م).

إن مجلس الأمن وقد نظر في الحالة في الجمهورية اليمنية.. وإذ يأخذ في اعتباره مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة..وإذ يساوره بالغ القلق إزاء موت المدنيين الأبرياء الفاجع..وإذ يقدر الجهود التي تبذلها جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي ومنظمة المؤتمر الإسلامي والدول المجاورة والدول المعنية الأخرى في سبيل المساهمة في حل الصراع بالوسائل السلمية وفي ضمان إحلال السلم واستقرار في الجمهورية اليمنية.

وإذ يرى أن استمرار الحالة يمكن أن يعرض السلم والأمن في المنطقة للخطر.

1 – يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار.

2 – يحث على الوقف الفوري لتوريد الأسلحة وغيرها من المعدات التي قد تسهم في استمرار الصراع.

–3يذكر كل من يهمهم الأمر أنه لا يمكن حل الخلافات السياسية باستخدام القوة، ويحثهم على العودة فوراً إلى المفاوضات وبما يسمح بحل الخلافات بينهم بالوسائل السلمية وإعادة إحلال السلم والاستقرار.

4 – يطلب من الأمين العام إيفاد بعثة لتقصي الحقائق إلى المنطقة في أقرب وقت ممكن عملياً من أجل تقييم الإمكانيات لتجدد الحوار بين جميع الأطراف المعنية ولبذل مزيد من الجهود من جانبهم لحل الخلافات بينهم.

5 – يطلب من الأمين العام أن يقدم إليه تقريراً عن الحالة في وقت مناسب ولكن في موعد لا يتجاوز أسبوعاً واحداً من تاريخ إنجاز تقصي الحقائق.

6 – يقرر إبقاء المسألة قيد النظر الفعلي.

2- قرار مجلس الأمن الدولي رقم(931) الصادر في 29يونيو 1994م

إن مجلس الأمن اذ يعيد يعيد تأكيد قراره رقم) 924)1994مالمؤرخ 1حزيران/ يونيو1994 م بشأن الحالة في الجمهورية اليمنية..

و قد نظر في تقرير الأمين العام عن بعثة تقصي الحقائق الموفدة إلى اليمن، المؤرخ 21 حزيران / يونيو 1994 ((1994/S/764.)

و إذ يرحب بالمساعي التي يبذلها الأمين العام و مبعوثه الخاص و جامعة الدول العربية.

و إذ يؤيد بقوة النداء الموجه من الأمين العام من أجل الوقف الفوري و التام لقصف مدينة عدن، و إذ يدين عدم الاكتراث بهذا النداء.

و إذ يشعر بانزعاج بالغ لعدم تنفيذ أو مواصلة وقف إطلاق النار بالرغم من قيام الجانبين بإعلان وقف إطلاق النار عدة مرات.

و إذ يساوره بالغ القلق إزاء الحالة في اليمن، و بصفة خاصة إزاء تدهور الحالة الإنسانية في أنحاء عديدة من البلد.

و إذ تثير جزعه التقارير التي تفيد باستمرار توريد الأسلحة و غيرها من العتاد.

1. يكرر تأكيد مطالبته بوقف إطلاق النار فوراً.

2. يشدد على أهمية وجود وقف إطلاق نار يشمل جميع العمليات الأرضية و البحرية و الجوية و تنفيذه تنفيذاً فعالاً بما في ذلك وجود أحكام تتعلق بوضع الأسلحة الثقيلة في أماكن تجعل عدن خارج مرماها.

3. يشجب بقوة إيقاع إصابات و دمار بين المدنيين نتيجة للهجوم العسكري المستمر على عدن.

4. يطلب إلى الأمين العام ومبعوثه الخاص مواصلة المحادثات تحت رعايتهما مع جميع المعنيين بهدف تنفيذ وقف دائم لإطلاق النار و إمكانية إنشاء آلية مقبولة للجانبين، يفضل أن تشترك فيها بلدان من المنطقة لرصد وقف إطلاق النار و التشجيع على احترامه و المساعدة على منع انتهاكه و تقديم تقرير إلى الأمين العام.

5. يكرر تأكيد مطالبته بالوقف الفوري لإمدادات الأسلحة و غيرها من العتاد.

6. يكرر تأكيد أن الخلافات السياسية لا يمكن حسمها عن طريق استعمال القوة و يأسف لقعود كافة الأطراف المعنية عن استئناف الحوار السياسي فيما بينها و يحثها على القيام بذلك فوراً و بدون أية شروط مسبقة لكي تتيح بذلك التوصل إلى حل سلمي لخلافاتها و استعادة السلم و الاستقرار و يطلب إلى الأمين العام و مبعوثه الخاص دراسة السبل المناسبة لتيسير تحقيق هذه الأهداف.

7. يعرب عن بالغ قلقه إزاء الحالة الإنسانية الناجمة عن النزاع و يطلب إلى الأمين العام أن يستخدم الموارد الموجودة تحت تصرفه بما في ذلك موارد و كالات الأمم المتحدة ذات الصلة في تلبية احتياجات المتضررين بالنزاع بصفة عاجلة لا سيما سكان عدن و الأشخاص المشردين من جراء النزاع و يحث جميع المعنيين على أن يتيحوا سبيلاً إنسانياً لوصول إمدادات الإغاثة و أن يسهلوا توزيعها على من هم بحاجة إليها أينما وجدوا.

8. يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس تقريراً مرحلياً عن تنفيذ هذا القرار بأسرع ما يمكن وعلى أي حال في غضون 15 يوماً من اعتماد هذا القرار.

9. يقرر أن يبقي هذه المسألة قيد النظر الفعلي.

### أضحى من المستحيل على النظام حل الأزمة في الجنوب دون مشاركة واسعة وبإشراف وسيط خارجي

# هناك شك بأن الوحدة ستستمر

**■ إذا اختار الرئيس صالح تصعيد القمع واستخدم القوة العسكرية بشكل مفرط فإن سرعة الفشل وكذلك التهديد المتمثل في حدوث كارثة إنسانية سوف تزداد بطريقة دراماتيكية**

**■ من ضمن السيناريوهات المحتملة حدوث تمرد واسع في الجنوب، وفي هذه الحالة سيركز الرئيس صالح على البقاء مهما كلفه ذلك من ثمن**

تبدو الصورة بنظر الخارج قاتمة، فالأزمة في الجنوب تتفاقم على نحو يهدد "استمرار الوحدة"، وقد يؤدي إلى فشل الدولة في اليمن، وتاليا تهديد الأمن العالمي.

بحسب تقرير لمعهد دراسات الشرق الأوسط، فإنه "إذا ما تم الأخذ بعين الاعتبار الوضع الصعب الذي يعيشه الكثير من الجنوبيين، فإنه لا توجد ضمانات بأن الوحدة سوف تدوم وتستمر في ظل حكم الرئيس صالح".

بلغة تحذيرية يمضي التقرير قائلا: إذا استمر صالح في سياسة الاحتواء والقمع المتعمد ووعود الإصلاح الفارغة، فإن الأزمة سوف تتفاقم تدريجيا. وبينما يمكن أن تكسب تلك التكتيكات الرئيس صالح بضعة أشهر لتخفيف حدة التوتر، فإنها لا يمكن أن تؤدي إلى معالجة المظالم الأساسية، بل إنها سوف تضمن بأن يستمر اليمن في المضي في الطريق الحالية المؤدية نحو فشل الدولة".

العام الماضي، كان فريق معهد دراسات الشرق الأوسط الذي يمد وزارة الخارجية الأمريكية وصناع القرار في البيت الأبيض بالدراسات والأبحاث عن المنطقة، يزور اليمن، وقد لاحظ أن فرصا عديدة سنحت للرئيس صالح لمعالجة المطالب المطروحة من الجنوبيين منذ بداية الأزمة، والمتمثلة بالخدمات والوظائف وحكم القانون، وقدر من الحكم الذاتي لمناطق البلاد، "إلا أن صالح فشل مراراً في معالجة المظالم الجنوبية بشكل كاف، وبدلاً من ذلك فقد فضل المضي في طريق الاحتواء والاستقطاب والقمع، وتقديم تنازلات غير كافية ساهمت فقط في إثارة معارضة أكبر".

كان معدو التقرير، وهم متخصصون في الشأن اليمني، عبروا عن خشيتهم من أن تأخذ الأمور طابعا تصعيديا من قبل السلطة، حيث لا يمكن التحكم بمسار التداعيات، "فإذا اختار صالح تصعيد القمع واستخدم القوة العسكرية بشكل مفرط.. فإن سرعة الفشل وكذلك التهديد المتمثل في حدوث كارثة إنسانية سوف تزداد بطريقة دراماتيكية".

لقد تسربت الكثير من فرص حل المشكلة وتطويقها داخليا، وهناك شك في قدرة السلطة على تسوية الأمور بتلك البساطة بعد سنوات من الإخفاق في التعاطي الآمن معها، "فقد تغيرت الحقائق على الأرض، فأساليب الوعود الزائفة والإصلاحات المؤقتة قد نخرت في مصداقية الرئيس صالح وقدرته على المساومة" يقول معهد دراسات الشرق الأوسط.

وينصح التقرير الذي نشر "الصحوة نت" ترجمة له في يوليو الماضي، الإدارة الأمريكية بدعم الوحدة واستقرار اليمن، وهذا ما أكدت عليه كل زيارات المسؤولين الأمريكيين للبلاد لاحقا. لكنه نبه صناع السياسية الأمريكية إلى إدراك "أن دعمهم للوحدة اليمنية يمكن أن يفسر على أنه يمثل دعما قويا من قبل الإدارة الأمريكية في اليمن لحكم الرجل الواحد المتمثل في صالح، وذلك على حساب جميع الأمور والاعتبارات الأخرى، إضافة إلى الإصلاحات التي تمثل حاجة ملحة للبلاد". لذلك شدد على أن يكون الدعم مشروطا "فالتأكيد على دعمها ليمن موحد" يجب أن يقابله "التزام يمني باحترام المؤسسات الديمقراطية وحكم القانون والحريات الصحفية وحقوق الإنسان".

مع ذلك، فقد خلص الباحثون إلى أن حل الأزمة في جنوب البلاد "أضحى من المستحيل على النظام تقريبا.. دون مشاركة واسعة من النخب المحلية وبإشراف وسيط خارجي يتسم بالمصداقية". ويعتبرون وجود وسيط خارجي "شرطا أساسيا لحل الأزمة الحالية.. فالرئيس صالح فقد مصداقيته في ما يتعلق بإبرام صفقات محلية مما يستلزم وجود وسيط خارجي كي يوجه ويضمن إلى حد ما تنفيذ شروط أي اتفاقية من الطرفين".

ومع أنه يستبعد حدوث انفصال الجنوب عن الشمال، فإن التقرير يضع بالحسبان احتمال تعرض الوحدة للخطر من خلال "حدوث تمرد واسع النطاق"، وهو يتوقع في حالة حدوث ذلك أن "يركز نظام الرئيس صالح بشكل أساسي على محاولة البقاء مهما كلف الأمر، وبالتالي فإن نظام صالح أثناء انصرافه عن بقية الأمور سوف يهمل المصالح الأمريكية إن لم يتجاهلها، وذلك لدى محاولته استعادة السيطرة على الجنوب". وهو ما يشير إلى أن احتمال نشوب حرب أهلية آمر وارد. في هذه الحالة لم يشر التقرير إلى التصرف الأمريكي المرجح لحماية ما تعتبره واشنطن جزءا من أمنها القومي في الخليج، وظل أمرا مبهما ليكون ربما شأنا لصناع القرار.

من جملة السيناريوهات المحتملة "استمرار حالة التمرد في الجنوب"، في هذه الحالة "فإن قابلية الاقتصاد للنمو والتطور سوف تتعرض لتهديدات أكثر، بينما يمكن للفوضى الداخلية أن توفر مساحة إضافية لتنظيم القاعدة كي يوسع نفوذه" يقول التقرير.

لاحظ الباحثون أن الحركة الاحتجاجية في الفترة الممتدة بين 2007 و2008 كان يغلب عليها الطابع السلمي حتى مع وجود قمع من قبل الحكومة.

وفقا للتقرير فإن "كلا من المحتجين الجنوبيين والنظام يشتركان في القيام بتصرفات خطيرة بشكل متزايد، وهذا قد يؤدي إلى دخول البلاد في دوامة عنف مستمرة".

قبل تهديد القاعدة والتحدي الاقتصادي يضع تقرير صادر عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية نهاية العام الماضي "تنامي الدعوات الانفصالية" جنوب اليمن في المرتبة الثانية ضمن 4 مهددات لمستقبل البلاد. ثمة مؤشرات يرصدها التقرير في سياق التحذير من أن الأزمة تزداد خطورة يوما إثر آخر أهمها "التواصل الزمني لحركات الاحتجاج والتظاهرات التي ترى أن هناك قدرا تمييزيا تشهده محافظات الجنوب ومدنه".

# ما الذي ينجزه نواب الشعب في دوراتهم البرلمانية

■ هلال الجمرة

يدشّن مجلس النواب فترات انعقاده الدورية بجداول أعمال جيدة، لكنه يعجز عن إنجاز 10% منها. يرحّل الأعمال التي فشل في إنجازها إلى دورات تليها، وهكذا.

وتعتمد هيئة رئاسة المجلس في إعداد جداول أعمال المجلس لفترات انعقاده على "سياسة العشوائية وتكثيف الموضوعات مقابل ضعف الأداء عليها في واقع الجلسات". فمع نهاية الدورة تكتشف أن غالبية أعمال الدورة لم يتم التطرق لها، فترحّل مباشرة على الجدول التالي. ويتضح من الجداول أن معظم المواضيع المرحّلة هي من المواضيع الهامة جداً والتقارير الرقابية الخطيرة والتي تستدعي منحها الأولوية والاستعجال.

من واقع 4 جداول أعمال لـ4 فترات برلمانية، يتضح لنا كم أن هيئة الرئاسة مشغولة في رسم خطط لاستبعاد الأسئلة الهامة -خاصة المتعلقة بالجوانب الأمنية والفساد، والتي تصب في مصلحة البلاد- إلى أيام بعيدة، ومهتمة في تخليص رئيس الوزراء من عناء الرد على أسئلة النواب المقدمة منذ فترات طويلة يربو بعضها على سنة. ويبدو "همّها الوحيد هو كيف تُميت فاعلية ووقتية تلك الأسئلة أو التقارير الرقابية".

اشتمل جدول أعمال الدورة الحالية، على 69 سؤالاً برلمانياً موجهة لعدد من النواب، و21 تقريراً رقابياً، و14 مشروع قانون واتفاقية. وتنوعت الأسئلة المقدمة من نواب في عدة قضايا أمنية، اقتصادية، سياسية، حقوقية، تنموية، وتجارية. ومن بين 69 سؤالاً يحصد رئيس الوزراء على مجور وحده 31 سؤالاً، تراكمت عليه على مدى 5 فترات برلمانية أو تزيد. يليه وزير الداخلية مطهر المصري، فعدد الأسئلة الموجهة إليه 10 أسئلة من العيار الثقيل، لكن عدداً منها لم يعد صالحاً.

كيف سيتمكّن رئيس الوزراء من الرد على 31 سؤالاً في جلسة برلمانية واحدة، مدتها ساعتان فقط؟ لقد حددت هيئة الرئاسة، أو بالأصح رئيس المجلس، آخر يوم لانعقاد الفترة البرلمانية الحالية، موعداً لرئيس الوزراء للرد على 31 سؤالاً مقدمة من نواب المجلس، منذ مدة طويلة. فالأسئلة المطبوعة على 8 صفحات، تنزل على مدى 4 جداول سابقة، قمت بمقارنتها في اليوم الأخير لانعقاد الفترة. وفي جدول أعمال الفترة الماضية كان عدد الأسئلة الموجهة إلى مجور 29 سؤالاً ازدادت إلى 31 سؤالاً. لكنها تبقى في آخر يوم من انعقاد الفترة.

وما المشكلة في أن تحدد هيئة الرئاسة موعد رد رئيس الوزراء على الأسئلة الموجهة إليه في آخر يوم في الدورة؟ المشكلة أنه يعتذر عن الحضور في كل دورة، وهنا لا يستطيع النواب أن يحتجوا على عدم حضوره، لا سيما وجميعهم ينتظر رفع الجلسات. وترحل إلى الفترة التالية، ولكن ليس في بداية الجدول، بل في اليوم الأخير. وتستفسر تلك الأسئلة عن الأوضاع المالية والاقتصادية والثروات النفطية.

وتعتمد رئاسة المجلس، الطريقة ذاتها مع وزير الداخلية، فالأسئلة الموجهة إليه عادة ما توضع في الأسبوع الذي يسبق الأسبوع النهائي لانعقاد الدورة البرلمانية. وقد بلغ عدد الأسئلة الموجهة له في الجدول الحالي 10 أسئلة. وهي أسئلة أمنية هامة جداً، مثلاً يبلغ عمر سؤال النائب محمد قباطي، حول حقوق الإنسان، والحق بالنضال السلمي، والخشية من تداعيات الأوضاع الأمنية في المحافظات الجنوبية، وقمع المواطنين العزل بالسلاح، وقتل وجرح وإخفاء قسريا واعتقال عدد منهم، وعلى رأسهم أساتذة في الجامعة، نحو عام كامل منذ قدمه نهاية مايو 2009. ويقول قباطي إن سؤاله هذا إضافة إلى سؤال آخر، كان يفترض أن يأتي الوزير للرد عليهما عقب تقديمه السؤال لما لهما من أهمية في الجانب الأمني.

وكذا سؤالان لرئيس كتلة الحزب الاشتراكي الدكتور عيدروس النقيب، بشأن الاعتقالات التعسفية وغير القانونية، والإجراءات التي اتخذتها قوات الأمن ضد صحيفة "الأيام" واقتحام الصحيفة، وعن المبرر القانوني لمنع صدور صحيفة "الأيام" وصحيفتي "النداء" و"الوطني"، وعن تعذيب المعتقلين السياسيين في الأمن السياسي، منذ نهاية مايو 2009.

وفي ما يتعلق بالتقارير الرقابية، لا يوجد لدى هيئة الرئاسة نظام الأولويات في تناول أو مناقشة القضايا، مثلاً حمل جدول الأعمال الحالي تقارير رقابية عمرها أكثر من 3 سنوات، ووضعها في نهاية التقارير: تقرير لجنة الحريات حول تهريب الأطفال، تقرير لجنة أحكام الشريعة حول زواج اليمنيات بغير اليمنيين، الاعتداء على مواقع شركة تصنيع وتسويق الملح والحبس في الصليف، وحول وفاة سجين في حرض، والتدويد بذبابة الدودة الحلزونية.

وفي ما يتعلق بمشاريع القوانين لم يقر المجلس من جدول أعمال الدورة السابقة سوى مشروع قانون واحد من أصل 13، هو مشروع قانون التوثيق.

أما الاستجواب المقدم من عبده بشر، فلم يحدد الزمن الذي يقدم فيه حتى الآن، وبعد 5 فترات من تقديمه. وأضيف إليه في هذه الفترة استجواب آخر لوزير الداخلية ونائب رئيس الوزراء للدفاع والأمن.

## العمراني يدعم وقف الحرب وإحلال السلام في صعدة

● العمراني

وجد النائب المؤتمري علي العمراني أن سؤاله لم يعد مجدياً، وطالب في جلسة السبت الماضي، رئاسة المجلس بسحبه من جدول الأعمال للدورة الحالية. فالسؤال الذي مضى عليه أزيد من 5 أشهر لم يعد صالحاً في نظره.

تحدّث العمراني، وهو عضو اللجنة الرئاسية لتنفيذ النقاط الست في محور حرف سفيان بصعدة، بسعادة عن الأحداث التي جرت عقب تقديمه السؤال. وقال: أنا قدّمت سؤالي عندما كانت الحرب في صعدة مستعرة، لكنه الآن صار غير مجد. وأضاف: وانتهاء وقته هو لسبب موضوعي، وهو لم تعد الحرب في صعدة قائمة لأن الموضوع مرتبط بالحدث.

وإذ ثمّن القرار الحكيم الذي أطلقه الرئيس علي عبدالله صالح بإيقاف الحرب في صعدة وإحلال السلام، أمل أن "تكون إيران أيضاً، وهي المتهمة بدعم الحوثيين جادة في إحلال السلام". وقال إن هدفه وراء سحب سؤاله هذا هو "دعم إحلال السلام في صعدة، ودعم روح المحبة والوفاء بين أبناء اليمن".

وكان العمراني قدّم سؤالاً لوزير الخارجية قبل 5 أشهر، حول "حقيقة وطبيعة الدور الإيراني في دعم الحوثيين، وما هي الإجراءات والمواقف التي اتخذتها الحكومة في هذا الصدد؟".

وأشاد الراعي بما قام به العمراني، وقال إنه "صاحب مواقف ورجل محنّك خبر الحياة".

## ودغيش يطالب بخطة وطنية لمكافحة الجوائح المرضية

استنكر النائب عبدالباري دغيش الإهمال الكبير الذي تتعامل به الجهات المعنية تجاه وباء حمى الضنك، الذي بدأ من تعز وتهامة حتى وصل لحج وأبين، ومؤخرا في عدن. مطالبا بـ"خطة وطنية لمكافحة كل الجوائح المرضية والآفات البيئية، تجتمع فيها كل الجهات ذات العلاقة".

وإذ لفت إلى "أن الصحة أعلنت عن وفاة 12 حالة بمحافظة عدن جراء المرض"، اقترح رئيس المجلس يحيى الراعي على دغيش أن تجتمع اللجنة مع "وزير الصحة، لتقصي حقائق دور الصحة إزاء الوباء، ونعمل جدول، ونلزم به الحكومة".

## كيف تحوّل استجواب حاشد الرابع إلى مداخلة عابرة

سقط الاستجواب الذي تقدم به النائب المستقل أحمد سيف حاشد، في ظروف غامضة. وفي جلسة السبت، مطلع فترة الانعقاد الجديدة، كشف تقرير موجز لأعمال المجلس في الفترة الماضية في الموضوع رقم 23، أن الاستجواب الذي تقدم به حاشد تم إسقاطه. ونقل التقرير "أن حاشد طرح موضوعاً بشأن عدم قيام الأجهزة الأمنية بإلقاء القبض على قتلة أبناء القبيطة، والتي مضى عليها فترة طويلة، وأن الراعي وجه بعمل رسالة تعقيبية إلى وزير الداخلية حول ذلك". ما نقله التقرير كان مجافياً للحقيقة، فحاشد قدّم استجواباً لوزير الداخلية ونائب رئيس الوزراء للدفاع والأمن، ولم يكن مجرد مداخلة عابرة كما نقل التقرير.

● حاشد

تضمن جدول الأعمال للفترة الحالية، استجوابين؛ الأول مقدم من النائب عبده بشر لوزير الداخلية، وهذا الاستجواب عالق منذ 4 فترات انعقاد برلمانية، والثاني استجواب مقدم من عدد من الأعضاء لوزير الداخلية ونائب رئيس الوزراء للدفاع والأمن، وهذا (الاستجواب) جديد، وكان يفترض أن يدرج في جدول أعمال المجلس للفترة الأولى من الدورة الأولى لدور الانعقاد السنوي الثامن، وكان يفترض أن يحمل اسم النائب أحمد سيف حاشد فقط، لأنه الذي قدم الاستجواب الأخير، الذي وعد الراعي بدراسته.

يريد الراعي بهذه الحركة أن يثبت للنواب أنه القادر الوحيد لقبول أي استجواب، مهما مارسوا ضده من ضغوط. ويثبت لحاشد، الذي لم يُقبل استجوابه إلا بعد اعتصام وإضراب، أنه (الراعي) سيسقط استجوابه ويعتمد الاستجواب الذي كان رفضه في نوفمبر 2009.

في 5 نوفمبر 2009، قدّم 64 نائباً برلمانياً إلى الراعي، استجواباً لوزير الداخلية ونائب رئيس الوزراء للدفاع والأمن، بشأن تقصير الجهات الأمنية في القبض على قتلة القبيطة التي حدثت في 9 يوليو 2009، وتم تجاهل ذلك الاستجواب، وتحويله إلى طلب لدعوتهم للإيضاح، ولم يحضروا في الحالتين. وفي 12 أبريل المنصرم، تقدم أحمد سيف حاشد إلى رئيس مجلس النواب باستجواب للشخصيتين نفسهما، وبشأن القضية ذاتها. وبعد يومين و24 ساعة من الإضراب عن الطعام والاعتصام على مقعده داخل المجلس، تمكّن من ممارسة حقه الدستوري بتقديم الاستجواب. قبل رئيس المجلس يحيى الراعي استلام الاستجواب على مضض، بعد ضغوط شديدة عليه، أقواها إضراب واعتصام حاشد. على أن يتولى الراعي وأعضاء هيئة الرئاسة مهمة دراسة الاستجواب وإنزاله في جدول الأعمال.

الحاصل أن هيئة الرئاسة قبلت الاستجواب السابق ورفضت الأخير في ظروف غامضة، واعتبرت ما قدمه حاشد "ليس أكثر من كونه مداخلة". وقد اعترض حاشد على ذلك في جلسة السبت، وعبّر عن استيائه مما حدث. وقال إن الفترة التي مضت على حادثة قتل أبناء القبيطة التي تضمنها جدول الأعمال، لم تعد 4 أشهر. إذ مر على حادثة القتل البشعة التي طالت 3 من أبناء القبيطة أكثر من سنة.

وقد ركز عدد من النواب في موضوع الاستجوابين المقدمين من عبده بشر ومن عدد من النواب، أن يتما بصفة الاستعجال، بسبب أهميتهما وما قد "يترتب على تأخيرهما من تداعيات أمنية مرعبة على البلد بأكمله".

## مهارة حسن الاستماع

أثبت النواب في الدورة السابقة قدرةً خارقة في "مهارة الاستماع". وعلى صدر تقرير موجز عن أعمال المجلس خلال الفترة السابقة من دورة انعقاده الأولى، سجّلت دائرة الجلسات وشؤون الأعضاء في المجلس 28 منجزاً حققها المجلس في الفترة من 20 مارس حتى 18 أبريل المنصرم. استحوذ "منجز الاستماع" على نسبة كبيرة من الإنجازات، وسُجّل تحته 24 منجزاً. رافق منجزهم في الاستماع نقاشات وإحالات إلى اللجان البرلمانية لبعض المواضيع التي استمع المجلس إليها.

لم يبتّ المجلس في غالبية المواضيع التي استمع إليها سوى في 5 منها. واحد منها في ما يخص مذكرة الحكومة الإيضاحية حول مشروع قانون حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيماوية، إذ رفضه المجلس بعد نقاشه من حيث المبدأ. وقرر في المواضيع الأربعة الأخيرة مشروع قانون التوثيق، وأقر توصيات المجلس بشأن تعويض المواطنين المطالبين بالتعويض للأرض المطلوبة لتوسعة مطار تعز، كما أقر توصيات المجلس لوزير الإدارة المحلية وإعادة مهجري الجعاشن إلى مناطقهم. وفي قضية الموجهين أقر المجلس توجيه رسالة للحكومة لتنفيذ التوصيات السابقة. وفي ما يتعلق بأوضاع المجلس الداخلية أقر البنود التي تضمنها محضر اجتماع هيئة الرئاسة مع رؤساء الكتل ورؤساء اللجان الدائمة.

في الجانب التشريعي، لم يحقق المجلس سوى إنجاز وحيد: إقرار مشروع قانون التوثيق. وظلت قائمة المشاريع القانونية التي تضمنها جدول الأعمال للدورة الماضية، كما هي سوى مشروع قانون التحكيم، الذي طلب نائب رئيس المجلس حمير الأحمر إعادة المداولة فيه بعد أن شرع المجلس في التصويت على بعض مواده.

وتضمنت قائمة المنجزات، الرسائل التي يوجهها المجلس إلى الحكومة لتنفيذ توصيات سبق أن التزمت أمامه بتنفيذها في فترة سابقة.

الحاصل أن المجلس مارس دوراً سطحياً جداً في ما يتعلق بالتشريع والرقابة، وهما مهمتاه الأساسيتان، وتعمّق في ممارسة مهمة أخرى، وهي مهمة: الاستماع والإحالة وتوجيه الرسائل للحكومة. علاوة على مهمة أخرى تكررت في الواقع وأغفلها موجز الأعمال المقدم للمجلس في بداية الفترة الثالثة من الدورة الأولى (الحالية). وهذه هي مهمة: استقبال وقراءة اعتذارات الوزراء -المتكررة- عن الحضور للرد على أسئلة النواب التي تضمنها جدول أعمال الدورة السابقة.

### قالت أن زوجها كان يصحيها من نومها ويغصبها على حل ملابسها

# عائشة ضحية جديدة للزوج القسري في محافظة حجة

■ حمدي الحسامي

عائشة عبدالله الشمري، 12 عاماً، هي الضحية الثالثة لزواج القاصرات، يُكشف عنها في محافظة حجة خلال شهر.

الأحد قبل الماضي كانت عائشة متواجدة في نيابة بني قيس محافظة حجة في انتظار مذكرة النيابة إلى المستشفى لتحديد عمرها. وقالت: أتيت اليوم مع أبي وأخي وشاهم ( أريدهم) يخارجوني من ذك الإنسان.قاصده زوجها.

وفق شقيق عائشة فإن طلب مذكرة تحديد عمرها سيرفق في ملف القضية المنظورة في محكمة بني قيس، إذ تقدم والد الطفلة بدعوى إلى المحكمة، طالب فيها بتطليق ابنته لأنها لازالت صغيرة، وكذا محاسبة الزوج والأمين الذي قام بتحرير عقد الزواج.

عائشة ضحية الزواج المبكر، والتي كشفها منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان، عبر ممثله في محافظة حجة الزميل والناشط الحقوقي منصور أبو علي.

وفق بلاغ لمنتدى الشقائق الذي يتابع المسار القانوني لقضية الطفلة عائشة، ويقوم بتقديم الدعم لها، فإن والدها قام بتزويجها قبل 4 أشهر.

والد عائشة، وفق البلاغ، برر قبول زواج ابنته برجل يقارب عمره الـ50 سنة، اشتراطه على الزوج إبقاء ابنته عنده حتى تبلغ وتحيض 3 أو 4 حيضات.

الزوج ويدعى يحيى د. المتزوج بامرتين غير عائشة طمأن الأب أمام شهود والتزم بأنه لن يمس ابنته وسيحافظ عليها حتى تكبر.

لم يصمد الشرط والوفاء به، يقول والد عائشة: التطمينات والعهود التي قطعها الزوج لي لم يلتزم بها، فقد حاول أكثر من مرة الدخول على ابنتي خلال وجودها عنده.

خلال الفترة التي قضتها العروس الطفلة في بيتها الزوجي، انقطعت عن الدراسة. هي طالبة في الصف السابع.

لم يتحقق كلام والدها حين قال لها "روحي معه روحي مع ذا الإنسان وهو بايهتم بش ويربيش مثلي". فإلى الانقطاع عن الدراسة لـ3 أشهر، أيضا حاولت اللوذ بطفولتها وهربت من بيتها الجديد 3 مرات جراء ما كانت تتعرض له من ضرب ومضايقات وتحرش من قبل زوجها.

في حديثها لممثل الشقائق روت عائشة تفاصيل مروعة عما حدث لها من زوجها منذ أن قال لها والدها أن تذهب معه: "روحت معه البيت، وكان كل ساع في الليل يشتي يمسني وأنا أبكي، وما يخليني أرقد بالليل، كان ينبهني من النوم ويشتيني أسمر معه وأنا فيني نوم".

وتضيف مستذكرة: "مرة نبهني من النوم ولطمني 3 لطمات"، وأنها أبلغت والدها بذلك فأخذ تعهداً على الزوج بعدم تكرار ذلك.

لم يلتزم الزوج بتعهداته، تقول عائشة إنه عاود الأمر وقام بضربها وأجبرها على خلع ملابسها. لتقوم بالشكوى مرة أخرى لوالدها.

وتزيد الطفلة أنه في المرة الأخيرة قام زوجها باخذها معه بالسيارة، واعداً إياها بالذهاب بها إلى أبيها، لكنه أخذها إلى الجبل وكان معه سكين وقام بتهديدها، وقال لها إنه سيقطعها وسيرميها في البئر إذا لم توافقه على رغباته.

وأوضحت عائشة أنها عندما ذهبت لبيت والدها في المرة الأخيرة، لم توافق على العودة إلى منزل الزوج، وطلبت الطلاق.

# أبناء قرية سليمان يدافعون عن أرضهم بالعصي والحجارة ويواجهون أسلحة رشاشة

تعرضت قرية "محل علي سليمان"؛ إحدى قرى مديرية المراوعة بمحافظة الحديدة، الأربعاء الماضي، لهجوم قبلي مسلح استخدم "نافذون قبليون" فيه الأسلحة الرشاشة وإطلاق النار بكثافة صوب أبناء القرية، بعد أن رفض هؤلاء تمكين المجموعة من أرض يقول الأهالي "إنها ملكهم".

مجموعة المسلحين، التي تنسب نفسها طبقاً للمواطنين "إلى أحد المشائخ النافذين"، هددت أبناء المنطقة، الأحد قبل الماضي، بـ"حرق القرية ونسفها عن بكرة أبيها" إن لم يمكنوها من مساحة من الأرض الواقعة بمحاذاة الخط الرئيسي الحديدة –صنعاء، والتي هي من ممتلكات المواطنين هناك –حسب قولهم.

المواطنون في قرية "محل علي سليمان" لم يعيروا التهديد اهتماماً، لكن "المجموعة المسلحة" –طبقاً للسكان– قامت بتنفيذ وعيدها وتهديدها بعد يومين فقط، حيث وفي الـ5 مساء الأربعاء قبل الماضي، قامت بمهاجمة القرية مستخدمة الأسلحة الرشاشة، واستخدمت إطلاق النار بكثافة على المواطنين لمدة ساعة، كما قامت "المجموعة المسلحة" أثناء الهجوم بحرق بيوت من القش لمواطنين تقع في مدخل القرية، مستخدمة في ذلك البنزين والرصاص الحارق –طبقاً للسكان.

ويقول عبدالله أبكر سليمان عاقل القرية: خرجنا للدفاع عن أرضنا وبيوتنا وأبنائنا.

وأضاف: وقف آلاف المسافرين عبر الخط الرئيسي الحديدة –صنعاء، بسياراتهم يرقبون المشهد –حسب وصفه– حيث البيوت القشاشية تحترق في طرف القرية، وحيث أزيز الرصاص. ونتج عن هذا الهجوم إصابة شخص بطلق ناري في قدمه، واثنين آخرين أصيبا بكدمات في جسديهما، فبعد نفاد الذخيرة في أسلحة المعتدين لجأوا لاستخدام أعقاب البنادق في اشتباك مباشر مع المواطنين –حد قوله.

وقال أحمد: قريتنا هادئة ومسالمة جداً، لم تعتد على مثل هذه المظاهر المؤسفة، أن نواجه مثل هؤلاء الذين لا هم لهم سوى "بسط" حقوق الغير بأي الطرق، بل وجاءت (لنهب) أرضنا بقوة السلاح، ما أصاب أطفالنا ونساءنا وشيوخنا بالذعر والخوف والفزع، فقد شاهد الناس النساء يركضن ويصرخن فزعات على أبنائهن في ساحة المواجهة، والآن بالطبع "الحالات النفسية" بالصفر –حسب قوله.

وقد كان الأمين العام للمجلس المحلي بمحافظة الحديدة العقيد حسن الهيج، هبّ إلى موقع الهجوم في قرية "محل علي سليمان"، مساء الأربعاء 4/28، لتفقد أحوال المواطنين هناك بعد الحادثة، وقام باستدعاء الجهات الأمنية في الحديدة لحماية المواطنين من تكرار الهجوم، في حال كانت "المجموعة القبلية المسلحة" –كما وصفت بذلك– قد لاذت بالفرار من الموقع إلى جهة مجهولة –طبقاً للسكان.

ويناشد الأهالي الدولة أن تفرض قوة الأمن على من وصفوهم بـ"المعتدين" المستهترين بالنظام والقانون والطامعين بحقوق وممتلكات المواطنين "الأرض التي لا فداء لها سوى الدماء" حد تعبيرهم.

# قاضٍ يحترم العدالة!

■ عبدالعزيز البغدادي

أثبت القاضي يحيى العنسي، رئيس محكمة استئناف الأمانة، أنه بالفعل نموذج للقاضي الحريص على استقلال القضاء وعلى سلامة الإجراءات، وأنه يتمتع بدرجة عالية من المهنية واتخاذ القرار الحازم في الوقت المناسب. ففي قضية معاذ الأشهبي مثلاً تقدمت إليه هيئة الدفاع عن الأشهبي بعدة مذكرات للأمر بالإفراج عنه، لكنه رفض إصدار أي أمر إلا حين إحضار الملف من محكمة الصحافة الابتدائية التي حكمت بسجن معاذ لمدة عام وشمولية الحكم بالنفاذ المعجل، وتم اقتياده إلى السجن من قاعة المحكمة، وتباطأت المحكمة الابتدائية في تسليم نسخة الحكم، كما حاولت نيابة الصحافة عرقلة إرسال الملف، إلا أن القاضي رئيس محكمة الاستئناف وجه بسرعة إرسال الملف، ووعد بتحديد جلسة سريعة عند وصوله. وبالفعل حدد جلسة يوم السبت الماضي. ورغم عدم حضور السجين معاذ نتيجة تخلف سيارة السجن عن إحضار السجناء، ذلك اليوم، فقد عقد جلسة وأصدر قراراً بالإفراج عن معاذ الأشهبي استناداً للمادة 47 من الدستور والمادة 300 من قانون الإجراءات الجنائية.

مثل هذا القاضي يعيد بعض الثقة المفقودة في القضاء اليمني، فله التحية من كل حريص على العدالة كقيمة سامية. والأمل أن يحرص مجلس القضاء الأعلى رئيساً وأعضاء، وهم من الذين تنعقد عليهم آمال كبيرة، على تمكين مثل هذا القاضي من أعمالهم، وتوفير الإمكانات اللازمة لهم لكي يتمكنوا من تشكيل لوحة جديدة مشرقة عن مستقبل العدالة في اليمن.

# جوبلز في اليمن

ماجد المذحجي
maged231@yahoo.com

لم يعد للسلطة في اليمن ما تخفيه، هي حربها المقدسة ضد الصحافة، وهي تعمل الآن بدأب على التخلص مما تبقى من تراث وحدة 1990: حرية الرأي والتعبير وهامش للتعددية والإفصاح عن الاختلاف. ليتأكد تكريسها لمزاج الجمهورية العربية اليمنية الشمولي والأمني، حيث كل مختلف مع السلطة "عميل"، وحيث موقع كل صاحب رأي هو السجن!

حسين اللسواس آخر المضافين لقائمة الفضيحة اليمنية على المستوى الدولي، وبدون قلق، كما يبدو، تتكيف السلطة من تصنيف رأس الحكم ضمن قائمة صيادي الصحافة في العالم، الذي أطلقته "مراسلون بلا حدود" الدولية، إلى جوار قادة مليشيا وعصابة إجرامية ودول ديكتاتورية متخلفة، بما يشكله ذلك من دلالة رمزية بالغة السوء بالنسبة إلى بلد يسعى إلى استعادة ثقة العالم.

إنها صرخة الثأر السلطوية ضد الجروح التي أحدثتها الصحافة في جسد الفساد وسوء الإدارة والتسيب وانسداد الخيارات السياسية والتنموية والانفلات الأمني والعنف الشائع والقمع العنيف. وحيث يصبح القضاء ونصوص القانون، التي تقول بالنفاذ المعجل في قضايا النشر والمتعارضة مع الدستور وحقوق الإنسان، سوطاً أعمى يُغلق بوحشية قدرة الناس على التنفس والتعبير المدني والحر عن أنفسهم، ليتفاقم الاختناق في الصدور، ويصبح تجليه الأخير والمتاح عنفاً أهوج.

إن الحكم الواقع على اللسواس هو رثاء أخير للحريات، وصورة متجهمة عن بلد يغرق في الخوف من الصوت المختلف. وعلينا أن نتأكد أن الباب يغلق على آخر أيام اليمنيين بالتمايز عن جوارهم الإقليمي، حيث كانت الحريات والديمقراطية والتعددية هي عناوين افتخارنا الوطني، وتعبيراً عن ممكنات لحاقنا بقيم العصر وفرص تطوره.

يُمكن لنا الآن الاكتفاء بمتابعة وزير إعلامنا يخوض معركته ضد حرية هذه البلاد وما تبقى من روحها، مستعيراً شخصية جوبلز النازية كحارس للنظام من جراثيم الحرية والمثقفين وأصحاب الرأي، وبمزاج مفتشي الضمائر والنوايا يحيل القضايا إلى القضاء في تهم عمومية تجتهد النيابة في حشوها بعبارات الترويع، علاوة على ابتكار قوانين تستعيد مناخ أسوأ اللحظات المظلمة في تاريخ اليمن، حيث كل شيء مصادر ومقيد ومحروس بالمصلحة الوطنية العليا التي لا تعلم تفسيرها سوى الأجهزة الأمنية، والتي يقوم الوزير اللوزي بشرعنة دورها، وتمكينها من علنية الحضور في الإشراف على الإعلام وفق مقترحات هذه القوانين.

لم يتبقَّ الكثير إذن، وفي ضربة أخيرة ننتظر الآن أحكاما على "النداء" و"الشارع" و"المصدر"، ستؤكد مضي السلطة في تأكيد رعبها وإشاعته، وحيث سيكون الشاخص الوحيد بابتسامة هو حسن اللوزي واقفاً كأي حارس يغلق باب المعتقل ويذهب للنوم مطمئناً إلى أنه لم يعد هناك ما يثير القلق.

# قانون مدني علماني عادل

إلهام مانع
elham_manea@bluewin.ch

قلت لكما في المقال السابق إن قوانين الشريعة ليست عادلة.

لكني أكدت في الوقت ذاته أن قولي هذا لا يعني أني أتحدث من خارج دائرة الإسلام، بل أتحدث من داخلها.

وقلت لكما أيضاً إني لا أريد أن أتحدث بصفة العموم، تلك التي يتقن صناعتها أتباع حزب الإخوان المسلمين، وأقرانهم من السلفيين أو المتحزبين باسم الله.

وأفضل لذلك أن أقدم لكما مثالاً واضحاً محدداً، وأن أقارن بين قانون الأسرة السويسري لعام 1988 وقوانين الشريعة الإسلامية الخاصة بالعلاقة بين الرجل والمرأة داخل العائلة.

أقارن بينهما لأني أتعامل مع قوانين الشريعة الإسلامية على أنها منظومة قانونية... إنسانية.

منظومة قانونية وضعها بشر.

وفقاً لهذه الرؤية فإن الشريعة الإسلامية عبارة عن قوانين، مجرد قوانين، صاغها علماؤنا الأفاضل على مدى القرون الماضية، لتنظيم شؤون المجتمع الذي كانوا يخاطبونه. وكما أن المجتمعات والعادات والتقاليد تتغير مع تغير الزمن، كذلك يتوجب تغيير القوانين بما يتماشى مع العصر الذي ينظمونه. الشريعة ليست استثناء.

ورغم أن أحد مصادر الشريعة الإسلامية هو القرآن الكريم، فإنها تظل إنسانية. نظم قوانينها بشر.

لا أضفي صفة القداسة على الشريعة الإسلامية. لأنها ببساطة ليست مقدسة.

فكر الإسلام السياسي هو الذي أضفى هذه القداسة على الشريعة الإسلامية، هو الذي ظل يتحدث عن الشريعة كما لو كان تطبيقها سيخرجنا من كل المازق السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها مجتمعاتنا. وكل ما نجح فيه هو إعادتنا قروناً إلى الوراء.

أصبح من مطالبهم اليوم اغتصاب الطفلة باسم الشريعة. ويتعمدون استخدام الشريعة كبديل لاسم الله. باسم الله نغتصب الأطفال؟ أي عار هذا يا رحمن.

آخر مثال على ذلك الحملة التي يشنها شيخنا الزنداني ضد قانون يمنع زواج الطفلات في اليمن. يريد للطفلات، بنت الثامنة، بنت التاسعة، بنت العاشرة، أن يُغتصبن.

لا يريدهن طفلات. يأبى عليهن أن يعشن طفولتهن، أن يلعبن، أن يتعلمن، وأن يكن.

يريدهن دمى، يستغلهن جنسياً، كأنهن أشياء، لا روح لهن، لا إحساس.

أشياء يضاجعها ولا يخجل.

أين الحياء يا شيخنا؟

فكر الإسلام السياسي هو الذي أضفى صفة القداسة على الشريعة، يشبع بها خيالاته المريضة، ويستخدمها في الوقت ذاته كشماعة لتحقيق مأربه السياسي، كي يحوز على السلطة والقوة.

ولنا في شيخنا مثال. فهو يهدد الحكومة اليمنية بمسيرة مليونية إذا صدر قانون يمنع زواج الطفلات، ويلمح لها في الوقت ذاته "حذار من الاقتراب من تيارنا الديني الداعم للفكر الجهادي".

لا تنسيا اسم الجهاد الحقيقي، اسمه إرهاب.

---

ما علينا.

لنبدأ إذن هذه المقارنة.

سأستخدم ثلاثة محاور للمقارنة: الزواج، الطلاق، ثم الإرث. وسأركز في هذا المقال على القانون السويسري، على أن أعود إلى قوانين الشريعة الإسلامية في المقال القادم.

قانون الأحوال الشخصية السويسري لا يستخدم كلمة ذكر أو أنثى، رجل أو امرأة، في بنوده.

لا يستخدمها.

يشير دائما إليهما بصيغة الزوجين، أو طرفي العلاقة.

بكلمات أخرى، هو يستخدم لغة محايدة، لا ترى أن هناك فرقاً بين الذكر والأنثى في الحقوق والواجبات.

لا فرق بين الذكر والأنثي في الحقوق والواجبات.

هذا لا يعني أنه لا يرى بوجود فروقات بيولوجية بين الذكر والأنثي. هذه الفروقات طبيعية، لكنها لا تعني كما لا تبرر أية تفرقة عنصرية تمييزية بينهما بسبب نوع أحدهما.

فكون المرأة خُلقت امرأة ليس نقصاً في كيانها. ليست أدنى. بل هي إنسان كامل الصفات والخصائص والقدرات. والرجل أيضا مثلها. هو إنسان. كامل الصفات والخصائص والقدرات.

كلاهما إنسان. ولذا هما متساويان.

بكلمات أخرى، هو يتعامل مع الرجل والمرأة على أنهما شخصان بالغان عاقلان يتحملان مسؤولية نفسيهما، لا يخضعان لوصاية، ولذلك هما متساويان.

على هذا الأساس يبني القانون بنوده.

ولذلك يمهد لهذه الرؤية في المادة 8، البند الثالث، عندما يقول إن "الرجل والمرأة متساويان، وعلى القانون مسؤولية توفير المساواة القانونية والفعلية لهما...".

ليست مساواة قانونية فقط تلك التي نسعى إليها، بل نريدها أيضا فعلية، ولذا يجب أيضا تطبيقها على أرض الواقع. أمر أدركه القانون السويسري عام 1988.

عندما يتعلق الأمر بالزواج، ينص القانون في المادة 94 "كي يتم الزواج، يتوجب أن يكون العروسان قد أتما السنة الثامنة عشرة من عمرهما، وأن يتمتعا بالمقدرة على التمييز".

لا توجد وصاية هنا على العروسين، رجلاً كان أو امرأة. مادام الشخصان، الرجل والمرأة، بالغين، واختارا الزواج، فإنهما قادران على فعل ذلك.

المرأة والرجل وفقاً لهذه الرؤية مستقلان لا يحتاجان إلى وصاية أو ولاية. وهما قادران على الاختيار، لأنهما ولدا أحرارا.

ولد الإنسان حراً.

وحريته تستلزم حقه في اختيار شريك حياته. رجلاً كان أو امرأة. دون وصاية. دون قهر.

لكن كي يفعل ذلك، عليه أن يكون بالغاً.

الأطفال لا يتزوجون. الأطفال يلعبون.

هكذا يفكر أصحاب العقول.

ونحن لنا عقول.

حبذا لو استخدمناها.

---

على صعيد آخر، لا يضع القانون السويسري معوقات أمام زواج الأفراد بسبب اختلاف الدين. في الواقع لا يضع القانون السويسري أية معوقات أمام زواج شخصين مادام الاثنان غير متزوجين، ولا تجمع بينهما صلة قرابة عائلية.

من حق المسيحية أن تتزوج من المسلم، أو من البوذي أو اليهودي أو الملحد. والعكس صحيح.

مادام الاثنان ينتميان إلى النوع البشري، يمكنهما الزواج.

اختلاف الدين ليس سبباً لمنع الزواج.

هذه الرؤية أخذت وقتها حتى قبل بها المجتمع السويسري.

ففي الماضي، تماما كما اليوم لدينا، كان من الصعب على فتاة تنتمي إلى الديانة الكاثوليكية المسيحية الزواج من شاب مسيحي بروتستانتي، ناهيك إذا كان ينتمي إلى ديانة أخرى. المجتمع نفسه كان يرفض ذلك.

لكن المجتمعات تتطور، ولذا عكس القانون السويسري عام 1988 هذا التطور في الرؤية:

"مادام الاثنان ينتميان إلى النوع البشري، يمكنهما الزواج".

والمسألة لدينا ستأخذ أيضاً وقتها.

لكنها ستتغير.

سيأتي يوم يمكن فيه للمسلمة أن تتزوج من أي رجل كان، إذا أرادت، إذا رغبت، طالما ينتمي إلى النوع البشري.

لأن المجتمعات تتطور.

ونحن شعوب قادرة على التطور.

---

في حالة الطلاق لا يفضل القانون الرجل على المرأة، أو العكس، بل يلتزم بوعده: كلاهما متساويان. ولذلك كي يتم الطلاق يجب أن تنظر فيه محكمة. الطلاق هنا ليس حقاً للرجل. ليس لعنة أو سلاحاً يسلطه على المرأة كي يروعها.

الطلاق هو "حل"، "حل مر"، "حل مؤلم"، يلجأ إليه الطرفان إذا لم يتمكنا من الحياة معاً كزوجين.

وهنا يوجد نوعان من الطلاق: النوع الأول هو الذي يمكن البت فيه سريعاً إذا اتفق الزوجان على الطلاق.

مادام قرر الزوجان أن استمرار الحياة الزوجية مستحيل، فإن المحكمة ستحترم قرارهما وتصدر قرار الطلاق. هما بالغان. عاقلان. كلاهما إنسان. وإذا اتفقا على الافتراق فإن من واجب القانون أن يحترم هذا القرار.

لكن إذا رفض أحدهما الطلاق، رجلاً كان أو امرأة، فإن المحكمة هنا ستصدر حكم الطلاق بعد فترة انفصال بين الطرفين مدتها عامان، أو إذا تقدم أحدهما بطلب يؤكد فيه استحالة الحياة الزوجية لعدم اتفاق الشريكين. الافتراق ممكن إذا تعسف أحدهما، رجلاً كان أو امرأة، لكن له شروطا، يمكن الإيفاء بها.

---

ما الذي يحدث بعد الطلاق؟ ما هي الحقوق المالية للطرفين؟

كل ما بناه الزوجان وجمعاه معاً في فترة حياتهما الزوجية، يتم اقتسامه بينهما بالمساواة، حتى لو كان أحد طرفي العلاقة لا يعمل.

بالمساواة.

فالحياة الزوجية هي تعاون مشترك بين طرفين، وبقاء أحدهما في المنزل لرعاية الأطفال، هو أيضاً عمل. وعمل مهم.

ولذلك الثروة التي جمعاها، أو البيت الذي بنياه، أو، أو، يتم اقتسامه بينهما.

بالمساواة.

مبدأ عادل.

إذا كان هناك أطفال فإن الوصاية يمكن أن يتمتع بها الأب والأم معاً، بالمناصفة.

لكن القانون يحبذ بقاء الأطفال لدى الأم. رؤية عادلة تتحيز لاحتياجات الطفل.

وفي كل الأحوال فإن الوصي على الأطفال، أي الأب أو الأم، أو الاثنان معاً، يتمتع بحق تولي الشؤون القانونية للطفل وتمثيله. لا فرق هنا بين رجل وامرأة.

والمحك في كل هذا هو مصلحة الطفل. كل ما يصب في مصلحة الطفل سيكون المعيار الذي تستخدمه المحكمة كي تصدر قرارها. هكذا ينص القانون. هكذا يُطبّق القانون.

وبنفس النسق، فإن الشخص الذي يعمل في العلاقة الزوجية هو الذي يتوجب عليه أن يدفع مبلغاً شهرياً لإعالة أطفاله.

أقول الشخص، لأن هذا يعني أنه إذا كان الرجل لا يعمل والزوجة تعمل فهي التي ستدفع المبلغ.

هنا لا يميز القانون فعلا بين الرجل والمرأة، كما لا يتعامل مع المرأة على أنها كائن ضعيف. في الواقع، هي كائن قوي، قادرة على الاعتماد على نفسها، وعلى إعالة نفسها وغيرها.

من جديد، هذه الرؤية في القانون السويسري تعكس التغير الذي حدث في المجتمع، وتغير رؤيته للمرأة. ليست كائناً ضعيفاً مسكينا. بل إنسان. إنسان بالغ راشد قادر على الاعتماد على نفسه.

---

ماذا عن الإرث؟

ماذا يحدث إذا مات أحد الزوجين؟

القانون هنا يعتبر أن لأسرة المتوفى المباشرة الحق في الإرث.

هذا يعني، أن الزوجة (أو الزوج إذا كانت المتوفية هي الزوجة) تحصل على نصف الإرث. والنصف الثاني من الإرث يتم اقتسامه بين الأطفال بالمساواة، دون تمييز بسبب النوع.

لا فرق بين ذكر أو أنثى في الإرث.

كلاهما يحصلان على حصة متساوية.

في حالة لم يكن للزوجين أطفال، فإن طرف العلاقة المتبقي على قيد الحياة يحصل على ثلاثة أرباع الإرث، والربع الأخير لوالدي المتوفى.

إذا كان والدا المتوفى متوفيين هما أيضاً، فإن طرف العلاقة المتبقي على قيد الحياة يحصل على كل الإرث.

القانون يحمي أيضاً أطفال المتوفى (أو المتوفاة) وشريكته (شريكها) في الحياة. بكلمات أخرى، حتى لو كتب المتوفى وصية يحرم فيها أطفاله أو شريك حياته من إرثه، أو يميز بين أحدهم، فإن القانون لا يقبل بمثل هذه الوصية.

حق هؤلاء في إرث الشخص، ذكراً كان أو أنثى، مصون.

مبدأ عادل. لا يقبل التعسف أو التمييز في الحقوق.

---

القانون السويسري ببساطة لا يميز بين الرجل والمرأة في العلاقات الأسرية. لا يتحيز لطرف ضد آخر. يتعامل معهما على أنهما بالغان راشدان متساويان.

هو قانون مدني إنساني عادل.

قانون عادل.

"هذا كل ما نطالب به. أن تكون قوانيننا عادلة".

وهذه الرؤية لم تأت بين ليلة وضحاها. فكما قلت لكما هذا القانون صدر عام 1988. قبل ذلك كان القانون السويسري يميز ضد المرأة، ويعتبر الرجل وصياً على المرأة. قبل ذلك كان المجتمع يتعامل من منظور أبوي ذكوري مع المرأة. حتى في هذه كلنا بشر.

لكن لأن المجتمع تغير، فإنه أدرك أن التمييز ظلم يقع على المرأة، وأن هذا الظلم انتهاك لآدميتها وحقوقها الإنسانية، ولذا تغير القانون ليعكس التطور الذي حدث، وليعبر عن مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة.

مبدأ إنساني. مبدأ عالمي.

ولد الإنسان حراً.

رجلاً كان أو امرأة.

وحريتهما تستلزم تمتعهما بالإرادة.

دون وصاية.

حريتهما تستلزم أيضاً مساواتهما.

---

هذه الرؤية، التي تحترم الإنسان، رجلاً كان أو امرأة، وتتعامل معه على أنه بالغ راشد عاقل، لا يحتاج إلى وصاية، غائبة في قوانين الشريعة الإسلامية.

أعود إليها بالتفصيل في المقال القادم.

# ملاحظات أولية على "مشروع قانون الصحافة والمطبوعات" المحال إلى مجلس الشورى!

عبدالباري طاهر

في فترة زمنية قياسية دفع "درزية" القوانين القامعة بأكثر من مشروع وتعديل، أو بالأحرى يجري التلويح والترويع بها كعصا غليظة. فمن مشروع قانون حماية الوحدة الوطنية إلى 5 مشاريع قوانين صحافة، إلى تعديلات راعبة في قانون الجرائم والعقوبات.

وهي تعديلات أقرب لشريعة الغاب منها لأي شرع: سماوياً أو وضعياً.

كلما أوغلت السلطة في الفساد والاستبداد، وتزايدت الاحتجاجات السلمية وحتى الدموية، لجأت السلطة إلى الإجراءات الأمنية والقامعة للصحافة، ابتداء بالتشريعات القامعة والمصادرة للحرية، مروراً بالاعتقالات التعسفية، ووصولاً إلى الاختطاف والإخفاء والتعذيب للصحفيين.

يقبع الآن في السجون الصحفيون: حسين زيد بن يحيى، صلاح السقلدي، أحمد الزبيري، معاذ الأشهبي، وحسين اللسواس، بعد أن أفرجت السلطات عن الصحفيين الكبيرين هشام باشراحيل ومحمد المقالح، وقد أفرج مؤخراً عن نجلي هشام باشراحيل: محمد وهاني، والأخير رئيس تحرير صحيفة "الأيام الرياض" الموقوفة شأن "الأيام"، بإجراءات تعسفية وبدون الاحتكام للقضاء.

تعالج الدولة تفشي الإرهاب والفساد التوأمين بالمزيد من قمع الحريات العامة والديمقراطية، وبالأخص حرية الرأي والتعبير.

وترى -وهي على حق- أن الإرهاب لن يسود وأن الفساد لن ينتشر ويحكم إلا بقمع الحريات الصحفية.

تقف الآن عشرات الصحف والصحفيين أمام النيابات الصحفية والمحاكم (الاستثنائية).

ويختطف الصحفيون والكتاب ويعتقلون ويخفون ويعذبون بقانون وبدون قانون وبالقضاء وبدونه، ورغم أنف الدستور والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهود والمواثيق المصادق عليها.

لا تكتفي السلطة بالإجراءات القمعية، فهي أيضاً تحاول وباستمرار سن تشريعات ترتد باليمن إلى عصور الدكتاتورية والشمولية. فهي شديدة الولع والوفاء لماضيها غير المجيد في تكميم الأفواه، وإخراس الأصوات، وتجريم الكلام، مجرد الكلام.

المشروع "الفزاعة" الذي يلوح الحكم به منذ ما بعد حرب 94، سمي قانون الصحافة والمطبوعات بدون رقم لسنة 2005، مما يعني أن الدولة تهدد به الحياة السياسية والصحافية والمجتمعية، وكأنه سلاح دمار شامل، أو كارثة لا ملجأ ولا منجى منها!

يتكون المشروع الجديد -القديم من 128 مادة بزيادة 12 مادة عن القانون رقم 25 لسنة 90، أي قانون دولة الوحدة.

ويمكن هنا تسجيل ملاحظتين: الأولى أن دولة حرب 94 عملت ومنذ نهايات الحرب على تعديل دستور دولة الوحدة أكثر من مرة، ومن ثم عملت أيضاً على إعادة النظر في العديد من التشريعات والقوانين، وللأسوأ طبعاً. لعل أخطرها قانون الأحوال الشخصية، وقانون الجرائم والعقوبات، وبالتالي مشروع قانون الإعلام السمعي والبصري والالكتروني، وقانون الصحافة المشروع المقدم حالياً.

الملاحظة الثانية أن شكوى الصحافة والصحفيين والقوى السياسية المختلفة كانت دائماً ضد محظورات النشر في القانون رقم 25، وسال مداد كثير ومطالبات كاثرة للتخفيف من غلو المواد المحرمة فيه. في حين كانت وزارة الإعلام حريصة الحرص كله على إلغاء الهامش الديمقراطي والمزيد من التضييق على حرية الرأي والتعبير.

حرص المشروع الجديد -القديم على الإبقاء على جوهر المواد القامعة في القانون رقم 25 لسنة 90، متوخياً تدارك ما فات في المواد السالبة للحرية والمقيدة، فرغم أن الوزارة قد سنت تشريعاً جديداً حول الإعلام السمعي والبصري والالكتروني في مشروع مستقل، إلا أنها حرصت على وضع القيود وشموله بالإجراءات القامعة وما أكثرها!

لقد أبقى المشروع على العيوب الرئيسية في القانون المقدم، بل أكد عليها بإلحاح: الترخيص بدل التسجيل.

ومعروف أن التسجيل للحزب أو الصحيفة أحد أهم شواهد الديمقراطية، ولكن وزارة الإعلام الحريصة على التضييق على الهامش الديمقراطي، قد توسعت في منح الترخيص ليصل إلى المراسل والموزع وصاحب الكشك وبياع الصحف، وربما طمحت إلى غل يد القارئ ومنعه من الاستماع أو المشاهدة.

حرص المشروع على منح الإعلام صلاحيات ليست لها لا يقرها دستور أو قانون، مثل الشكوى لوزير الإعلام في حال رفض الصحفي نشر الرد.

اللافت أنه رغم الانتقاد الشديد لجعل رئيس التحرير فاعلاً أصلياً إلا أن المشروع قد حرص على كل مساوئ وعيوب القانون القديم، كما أبقى على المواد المجرمة، متوسعاً ومضيفاً ومفصلاً أكثر!

مسؤولية رئيس التحرير واعتباره الفاعل الأصلي تتنافى مع المسؤولية في الديانات السماوية. ففي القرآن الكريم "ولا تزر وازرة وزر أخرى" الآية. أما في النظم الوضعية كما في الديانات السماوية، فإن المسؤولية فردية، وقد تصدى محامون مرموقون منهم: حسن مجلي، ونبيل المحمدي، وعلاو، والبغدادي، والكثير من الصحفيين والسياسيين، ولكن لا حياة لمن تنادي.

أبقى المشروع أيضاً الباب مفتوحاً على القوانين العقابية الأخرى والمواد المجرمة فيها لحرية الرأي والتعبير وحق الحصول على المعلومة، وهو ما يعني أن القانون مال إلى التشدد أكثر، وأنه لم يسن إلا لهذه الغاية.

كما أنه حريص على إعطاء القاضي الحق في توقيع عقوبة تكميلية، وتشدد أكثر فأكثر في التنصيص على القوانين النافذة... الأخرى.

في قراءة سريعة رصدت الألفاظ المجرمة والمحرمة والمانعة، فوصلت إلى ما يقرب من 105 ما بين يحظر، يحرم، يمنع، يجب... وأمثالها.

أما المقارنة بين "محظورات النشر" في القانون القديم والمشروع الجديد، فقد بلغت الدقة المنتهى في التقييد بالمحظورات والأحكام الجزائية. فالمواد هي المواد وإن إختلف الترقيم، والإضافة محدودة وإن للأسوأ غالباً، فالمادة 103 في القديم يضيف إليها الجديد "والالكترونية".

كما يضيف في الفقرة 3: من إثارة النعرات "المناطقية"، وكأن هذه "النعرة" لم توجد إلا بعد ظهور الحراك الجنوبي. وفي الفقرة 8 شطب الجديد من المادة "تعمد نشر بيانات أو أنباء أو معلومات أو أخبار غير صحيحة [بهدف التأثير على الوضع الاقتصادي، وإحداث تشويش أو بلبلة في البلاد]" فشطب الجديد "بهدف التأثير..." الخ، وهو تعديل للأسوأ لأنه هنا يحرص على العقوبة سواء تحقق الضرر ووقع أم لا، ويتوخى العقوبة بقطع النظر عن قصد الإساءة من عدمه، فهو لا يترك للمتهم أو القاضي حق التأول للأمر.

ربما التعديل المعقول والمنطقي هو استبدال "يضر" في الجديد بـ"يمس" في القديم في الفقرة 2.

وإضافة "التكفير" في الفقرة 3 إضافة طيبة لو أضيف إليها التخوين السياسي.

وواضح أن التكفير يعني الإصلاح أو على الأقل تياراً في الإصلاح، وإذا كان التكفيريون ماركة مسجلة للتيار السلفي المتعصب في الإصلاح، فإن التخوين السياسي ماركة مسجلة للمؤتمر الشعبي العام. وللحقيقة فإن السلطة تجيد وتوظف التكفير والتخوين، وتستخدمهما ضداً على الخصم.

في الأحكام الجزائية في الجديد تنص المادة 116 الفقرة 15 على مضاعفة الغرامة من 10 آلاف ريال إلى 100 ألف، لكأن المشرع راعى ضعف القوة الشرائية للريال أو الإحساس العميق بالأزمة الاقتصادية وحاجة الدولة لتنمية الموارد والشعور بالعجز في الموازنة العامة.

أما الفقرة ب فتلغي بكرم حاتمي سجن الصحفي. وإلغاء سجن الصحفي في اليمن نكتة مبكية. ترى لو خير الصحفي الفقير حد الإملاق بين الغرامة 100 ألف ريال، والسجن، ألا يقول "السجن أحب إليَّ مما يدعونني إليه"؟!

ندرك أن السجن باق، والغرامة ستتضاعف للأسباب المشار إليها.

الأفجع أن يعجز الصحفي المغرم عن دفع الغرامة فيُسجن لعدم تسديد الغرامة المالية، وفي هذه الحالة يكون سجنه بسبب عدم الوفاء بالغرامة المالية، وليس للمخالفة الصحفية غير الجسيمة.

ورع المشرع الجديد يتجلى في الإضافة في المادة 119، فبعد أن يعطي لوزير الإعلام أو الثقافة أو من ينوب عنهما حق الحجز الإداري على المطبوع أو الصحيفة الخ، يشترط أخذ الإذن من النيابة العامة، وهو ما لم يشترطه القانون القديم.

مات بهاء الدين قراقوش أحد أهم وزراء صلاح الدين الأيوبي، ومات ابن مماتي أحد أهم الكتاب الساخرين في عصر صلاح الدين، وبقي حياً كتاب "الفاشوش في أحكام قراقوش".

أعرف أن السيد وزير الإعلام حسن أحمد اللوزي، ليس هو المشرع، ولكن حماسه للتشريعات القامعة للحرية والمعادية للصحافة والصحفيين، ابتداء من القانون رقم 42 لعام 1982، وهو قانون حظر بامتياز، وانتهاء بمشروع القانون السمعي والبصري ومشروع قانون الصحافة، كلها تؤكد الخصومة المريرة والعداء المستحكم للرأي الآخر.

جاء اللوزي بقرار وسيذهب اليوم أو غداً بقرار، ولكن ما سيبقى إصراره على وأد حرية الرأي والتعبير والتشريعات المصنوعة في عهوده.

حقاً لا يزال الفاشوش يصنع الابتسامة أو يغرسها في نفوس قرائه، ولا يزال ابن مماتي رمزاً للتبكيت والتنكيت، ولكن مشاريع التنكيل بالحريات الصحفية ووأد حرية الرأي والتعبير تمثل ومنذ ترويع الناس بها كوميديا سوداء، وقتلاً للفرحة في نفوس وعقول وضمائر الشعب التواق للحرية والعدالة والحداثة.

# احفظوا بناتكم وحفيداتكم من الهدم!

نعمان الحكيم

■ نحن مجتمع عربي يمني مسلم، لا نحتاج إلى من يعلمنا كيف نختار سبل حياتنا الاجتماعية إلا بقدر ما سنه الله لنا في كتابه وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم. ولا نحتاج أيضاً إلى مغالين في كيفية تفسير وشرح ذلك، لأنها ثوابت رب العالمين، ويفهمها كل مسلم حقيقي، وما التشريعات التي يسنها البشر إلا مستندة لتلك الربانيات ولسيرة نبي الخلق وعلماء الأمة الحقيقيين الذين لا يضعون الثريا والثرى في بوتقة واحدة ليقولوا لنا هذا كله كذا أو كذا وبدون تمييز!

■ لقد طغت مسألة الزواج وتحديد سن للزواج على الساحة، وأخذ الموضوع أبعاداً لامعقولة، وكأننا في بلد ليس معنا إلا أن نشرع فقط للزواج، والنكاح، وهي أمور قد سار الناس عليها منذ آدم (ع) حتى اليوم يتعايشون ويتزاوجون، وجيلاً بعد جيل يتوارثون، ولم نسمع ما نسمعه اليوم من (منكرات)، وهي عدم تحديد سن للزواج من منطلقات خص الله سبحانه وتعالى بها رسوله الكريم محمد صلى الله عليه وسلم، ولم يخصص بها غيره، فكيف ينبري اليوم رجل في الـ50 أو الـ60، ليحلل لنفسه نكاح طفلة في الـ12 أو حتى الـ15، ليأتي لنا بمسوغ لم يقبله أي إنسان، وكأن الناضجات لم يوجدن في الحياة، وما أكثرهن. ثم إن من يدعون العفة ويتذرعون بالفاحشة، فهل هؤلاء يقبلون بزواج بناتهم لمفترسين قتلة؟ هل يعقل في الألفية الثالثة، عصر العلوم والاكتشافات التي أوردها رب العزة والجلال في محكم كتابه، هل يعقل اليوم أن نظل منتكسي الشخصية مستسلمين للنزوة واللذة القذرة لنسوغ لأنفسنا ما لم يجز حتى فعله للحيوان؟ وأين الصحة، والإنسانية؟ وأين نحن من عذاب الله وجبروته، عندما نتخذ من نبينا محمد صلى الله عليه وسلم مثالاً لنزواتنا نحن البشر، ونقول: طالما كان هو كذا فنحن على خطاه..؟ لا.. وألف لا، وإلا لكان كل واحد منا تزوج الخمس والتسع وهلم جرا..!

■ إن تحديد سن للزواج فريضة ينبغي أن يتدارسها نواب الأمة بجديدة، وألا يُخضعوا الموضوع لنزوات ورغبات. والله إن لم يصدر بذلك تشريع يرفع رأس الأمة، ويحفظ كرامة المرأة المهدورة، كإنسان يساوي نصف الحياة إن لم يكن ثلاثة أرباعها.. أقول ومعي كثيرون، إن لم يصدر بذلك نص صريح يحفظ للإنسان حقه وكرامته، ويصون النسل والعرض، فإن ذلك سيكون كارثة لم ترتكبها أية دولة من قبل ولا من بعد، ودعونا من الذين يتشدقون بالدين، لأن الله حافظ لدينه وقرآنه، وما نحن إلا أسباب سخرها الله للحفظ أو للهدم، ولله في خلقه شؤون!

■ اتقوا الله يا هؤلاء في بناتكم وحفيداتكم وأرحامكم التي هي أساس الحياة، واعلموا أن اغتصاب اللذة من صغيرة إنما يكون مردوده دماراً للأسرة مستقبلاً، وهذا لا يرضاه أي عاقل لابنته أو أخته أو حفيدته، أو حتى لجيرانه، والرسول صلى الله عليه وسلم وصى بسابع جار أيها السادة!

■ وعلى الدولة أن تُعمل سيف العدل الذي يحمي الجميع، خاصة "القوارير" اللاتي أشار إليها رسولنا الأعظم محمد صلى الله عليه وسلم. ومن به باءة فليختر امرأة من سنه وجنسه. وعلى الآباء الكرام، خاصة في الأرياف، وكذا الأمهات، ألا ينخدعوا بالواعظين الذين يقدسون المادة والشهوة، وأن يكونوا أمناء على بناتهم لأنهن الحياة برمتها، ويكفي المآسي التي قد وصل صيتها إلى الغرب، ويكفي أيضاً تلك العمليات الإجرامية تحت مسمى "زواج" يؤدي إلى الوفاة وبطرق بشعة لم يعهد لها مجتمعنا مثيلاً!

■ إن هي إلا أمانة يجب أن تؤدى على أكملها، ومن العار أن يظل الإنسان باحثاً عن المال والجاه على حساب (ضناه) قرة عينه التي سوف يُسأل عنها من رب العباد يوم القيامة.

■ وعلى أئمة مساجدنا المتنورين حقاً أن يفندوا هذه المسائل وأخطارها حتى لا نجد أنفسنا في غابة أو كقطيع حيوانات يتناسل هكذا وبدوافع غريزية ليس إلا!

"السماء التي ظللت أرضنا"
والقفار التي حفظت وقع أقدامنا
والسياج التي حُبِست خلفنا
سأقول لها:
- حين تُمطرني الأرضُ نحو السماء،
وتقذفني المرسلات لميقاتنا
- الذي فات
يرجعُ متشحا موطنا.

مروان الغفوري



المحرر: محمد الشلفي
alshalfi@hotmail.com

الاثنين 3 جمادى الآخرة 1431هـ الموافق 17 مايو 2010 العدد (236)
Mon. 3/6/1431 - 17 May 2010

## من ينتصر أخلاقياً ومن يفوز بالأوسكار..؟

# تأويلات الحرب بين «أفاتار» و«خزانة الألم» (2-2)

وضاح الجليل
Waddah803@hotmail.com

عندما يتجه ويليامز لأداء مهمته الأولى في إبطال مفعول المتفجرات، وكي يتخلص من رقابة زملائه عليه؛ يلقي خلفه قنبلة دخان تخفيه عن أنظارهم، فيأكلهم القلق لأنهم لم يعرفوا مصدر الدخان، ولأنه لا يرد عليهم، وهو ما يوحي برغبة بيجلو في التأكيد على غموض وضبابية الموقف العسكري في العراق، والاضطراب الذي تعاني منه القيادة، وقلقها من المضي أكثر في تلك المغامرة، تاركة جنودها في ذلك الغموض.

يبدأ "خزانة الألم" بعبارة افتتاحية بخط أبيض على خلفية سوداء تعلن أن الحرب مثل المخدرات، ولذا فإن الاندفاع فيها هو إدمان القاتل، وينتهي بويليامز وهو يعود إلى أفغانستان هذه المرة، وبعد هبوطه من الطائرة لا يعود يرى نفسه إلا مرتدياً البزة المعتادة الثقيلة لنازعي الألغام، فذلك هو الإدمان الذي وجد جسده وروحه فيه، فقبل ذلك بأيام كان يقف في المتجر الكبير بمدينته حائراً بين أكياس الطعام التي سيشتريها لزوجته، ثم يختار أقربها بلامبالاة ويمضي، ويظهر في مشهد أخرى وهو يداعب طفله بمشاعر حاول أن يجعلها قوية قدر الإمكان، كتشبث حقيقي بالحياة، ومحاولة للخلاص من الحرب التي أدمنته.. الطفل هو معنى الحياة التي يحاول البقاء فيها، لكن الإدمان ينتصر أخيراً. وهو يشبه نوعاً ما القناعة التي وصل إليها سوفورد في "جارهيد" لسام ماندس، حينما حاول النظر من نافذة بيته إلى أي شيء بديع، فلم يرَ إلا نفسه وزملاءه في صحراء العرب يبحثون عمن يقتلونه، وكان اكتشف حينها أن العائد من الحرب يفشل في حب امرأة أو تغيير حفاظ طفله.

يترك ويليامز طفله ويمضي للحرب بعد أن أوصاه بعدم حب أشياء كثيرة، لأن الإدمان سيقوده لحب شيء واحد كما حدث معه حين أحب شيئاً حاول مسبقاً أن ينجو منه، وأن يقترب من الحياة أكثر، وما صداقته للطفل العراقي إلا معنى لذلك الاقتراب، لكنه يرفض تماماً صداقة طفل آخر بعد مصرع الأول، فمثلما ترفضه الحياة وتبتعد عنه يرفضها هو أيضاً.

بين "أفاتار" و"خزانة الألم" فوارق شتى تبدأ بالغرض من الحكايتين، ورسالتيهما، ولا تنتهي بكلفة الإنتاج وعائدات المبيعات، و"أفاتار" يدين العنف والاحتلال، ويقدم نموذجاً للسمو العدلي الذي يجيز لصاحبه الانقلاب على عشيرته ووطنه بل وكوكبه، والتحول من مخبر رخيص إلى بطل ينشد انتصار من يُفترض أنهم أعداؤه، بل إنه ينحاز للحياة بطبيعتها وبراءتها خالية من تعقيدات التكنولوجيا وحضارتها المدمرة، وينتصر للقيم التي تجيء مع بداية الحياة وبساطتها، ويقدم لنا هذا الفيلم مفارقة مربكة تماماً، فهو يستخدم أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا لإدانة الحضارة التي صنعتها.

يذهب جيمس كاميرون بعيداً جداً، فهو يجتاز الفضاء خارج الأرض ليجلب لنا كائنات ومشاهد يَفترض أنها كانت موجودة هنا، لكن الحضارة غيبتها، كأنه يدين المسافة بين هذه الحضارة المدمرة، والطبيعة البكر التي لم تعد هنا، فثمة كائنات حقيقية موجودة على كوكب باندورا، وثمة كائنات أسطورية، وأخرى منقرضة تعيش معها، فطائر الرخ، وطيور ألف ليلة وليلة، والأفيال والديناصورات حاضرة كلها في "أفاتار"، ومثلها الجبال المعلقة مستوحاة من رسوم وأساطير صينية، وكل ذلك للإشارة بأن حكاية "أفاتار" هي حكاية الأرض أيضاً، بل ربما هي حكاية أميركا ذاتها، إذ يُمكن ببساطة ملاحظة الشبه بين "النافي" والهنود الحمر، لكن الهنود الحمر لم يحظوا بجيك سولي يقف إلى جوارهم، وهُزموا من قبل بناة الحضارة الأميركية، ولم يحدث لشعب في التاريخ مثل ما حدث لهم، فهل كان كاميرون يتمنى أن يعود التاريخ إلى الوراء ليسجل حكاية أخرى ينتصر فيها الهنود ويندحر الغزاة؟

يكتشف سولي أن شعب باندورا "لا يطمع في شيء من حضارتنا، فهم لا يسعون إلى ارتداء الجينز ولا يريدون شرب الكوكا كولا"، ويُحار في كيفية إقناعهم -كجاسوس- بالخروج من أرضهم، ولذلك يجد نفسه معهم، بيد أن الرحلة التي يستغرقها للوصول إليهم تبدأ بموته غير المكتمل، فلكي يصبح منهم عليه أن يدخل جهازاً على هيئة تابوت يصل عقله بجسد مخلق لأفاتار افتراضي، واختيار التابوت ليس اعتباطياً، فهو رمزية للموت الذي هو السبيل للتطهر من آثام الحضارة البشرية والولوج في عالم البراءة، إنه إعلان عن موت الحضارة أيضاً ليس بالثيمة الهوليودية هذه المرة، وإنما برؤية فلسفية إلى جانب كونها سينمائية، فيما يشير خروج روحه عبر التابوت إلى جسد الأفاتار، إلى حاجة البشرية للخروج من مأزقها الحضارية إلى معنى الطبيعة بقيمتها الأولى.

يبدو "أفاتار" كمجموعة حكايات متداخلة مع بعضها البعض، ثمة إشارات إلى عدة حوادث تاريخية تبدأ باقتلاع الهنود الحمر، ولا تنتهي عند حد، فهناك أيضاً حكاية الطبيعة التي أنهكها صُناع الحضارة في كوكب الأرض، ليأتوا باندورا بحثاً عن بديل لها، لكنها تنتقم منهم، وحين يوشكون على الاحتفال بانتصارهم على شعبها تنتفض هي فجأة فتجبرهم على الرحيل، لكن كاميرون يقع في مأزق قديم، فهذه الطبيعة لا تنتفض إلا بفعل محفز خارجي، وشعب باندورا لا ينتصر إلا بفضل خطط بطل من داخل الحضارة المحتلة، هو جيك سولي الجاسوس السابق، والبطل الحالي الذي لولاه لما انتصر شعب النافي، ولا ثارت الطبيعة. وكان كاميرون حاول تجنب هذا المأزق أو الثيمة الهوليودية مرتين، جاءت الأولى كتفصيل عادي في الفيلم، حين استطاع سولي إبهار شعب النافي بامتطاء الطائر الوحشي وإجباره على خدمته، ليكتشف أنه ليس أول من قام بهذا من قبل، أما الثانية فجاءت من خلال تأكيده على ما قدمته علوم الأنثروبولوجيا في تفسير حياة الشعوب البدائية، فالعالمة جريس أوجاستين -التي قامت بدورها سيجورني ويفر- تكتشف أن الشجرة المقدسة ليست مجرد وثن يعبده النافي، بقدر ما هي مركز اتصال بين الطبيعة والكائنات الحية جميعاً، أو كأنها -بلغة التكنولوجيا- سيرفر خاص بالكوكب ككل يربط بين كائناته الحية، وينقل منها وإليها المشاعر والأحاسيس ليبقيها على سجيتها الأولى، وهذا يشبه ما توصلت إليه الأنثروبولوجيا من أن المجتمعات البشرية مهما كانت بدائية؛ فإنها تمتلك روابط وعلاقات خاصة لا تعمل ظاهرياً، لكنها تجسد نفسها ضمنياً في علاقات البشر وتعاملاتهم، بما يشبه قوانين متعارفاً عليها من ناحية، ومن ناحية أخرى توافقات ضمنية على المصالح المجتمعية ككل.

كان كوكب "باندورا" مكاناً مثالياً لجيمس كاميرون لتحقيق كل شيء دفعة واحدة، إلا الجوائز، وحدث معه ما يحدث لكثير ممن يلغون الحدود الفاصلة بين ما هو مألوف ونقيضه، إذ غالباً ما يصبح التجديد نقمة على صاحبه، كونه يصنع خوفاً على التقليدي والمعتاد، وفي حالة كاميرون ورائعته "أفاتار"، فإن التجديد كان عظيماً إلى حدٍ ربما كشف عن خوف القائمين على السينما، بل وحتى المتابعين والمشاهدين، مما يمكن أن يحدث بعده، فالسينما التي يتسارع تطور أدائها وتقنياتها، لم تألف بعد ما حدث على الكوكب الخرافي البعيد، ويخشى الكثيرون الآن أن يصبح الخيال أقرب إليهم من الحقيقة، خاصة وأن كاميرون كان جريئاً إلى حد أن وضعهم في عمق الحدث بدون فواصل، ولهذا ربما -إضافة لأسباب أخرى- منعوا عنه جوائز الأوسكار، وانتقاماً مما فعله منحوا الجائزة لفيلم بسيط التكاليف.

يحاول كاميرون التبشير بـ"نهاية الممثل"، ولهذا أيضاً ربما تكون الأكاديمية التي تمنح الأوسكار، وقبلها الهيئات التي تمنح الجولدن جلوب والبافتا، حرمته من مجد جوائزها، لأنها عملت أيضاً بمبدئه في الفيلم المبهر، مبدأ التشبث بالإنسانية، فهو إذ تشبث بإنسانية بطله، ودفعه إلى تغيير قناعاته، والتخلي عن كل ما سيحصل عليه في حال أنجز مهمته التجسسية، ومن ذلك عافية ساقيه ليستطيع المشي بحرية؛ فإنه بالمقابل، وعلى الواقع وليس على الشاشات، أجرى محاولة ناجحة للتخلي عن الممثل الإنسان، واستبداله بالتكنولوجيا.

انتصر "أفاتار" على الفكر الاستعماري، وحوَّل الجاسوس الرخيص جيك سولي -الذي قام بدوره نورم سبيلمان- إلى بطل يدافع عن شعب آخر في كوكب بعيد، ضد حضارة كوكبه، بل ويختار أن يبقى معهم عاشقاً لواحدة من بنات جنسهم، وأكثر من ذلك هجر جسده الأصل معطوب الساقين، مقتنعاً بالجسد الأزرق الطويل، وكي لا يذهب بنا تأويل ما نسميه "السمو العدلي" لهذا البطل، إلى أن خياراته تلك كانت بدافع حصوله على جسد جديد خال من العيوب، والخلاص من الجسد الذي خسر قدرات ساقيه أثناء الخدمة في البحرية الأميركية؛ يضاف إليها إحساسه ببراءة الحياة على كوكب باندورا، وخلوها من تعقيدات الحضارة التي جلبت الدمار البيئي لكوكبها؛ كي لا نذهب إلى ذلك التأويل، كان على جيمس كاميرون أن يحقق "السمو العدلي" من خلال مجموعة أخرى من زملاء جيك سولي، اختاروا القتال مع شعب كوكب باندورا ضد قومهم، وبهذه العملية الذكية أنقذ كاميرون فيلمه من تأويل لن يكون في صالحه، بيد أن جميع رفاق سبيلمان أو سولي يسقطون قتلى في المعركة ضد قومهم، أما عن كون جسد سولي معطوب الساقين، فذلك دلالة على الخلل القاتل الذي تعيشه الحضارة القائمة على الأعمال العسكرية.

قام "أفاتار" بمقاربة حضارية وفلسفية لتقويض حضارة تقوم على الاستغلال، مغايراً الثيمة الهوليودية في حكايات الغزو الفضائي، أما "خزانة الألم" فاقترب من حياة جنود تخيلهم أبطالاً مرة ومستلبين مرة أخرى، لإدانة حرب بلا ملامح واضحة.. فمن ينتصر إذن..؟!

## نكون أو لا نكون.. هنا السؤال

سناء مبارك*

لم نكن قبلاً، أقصد قبل أن يجتمعَ ثلةٌ من أبناء وبنات، طلاب وطالبات اليمن الدارسين في جمهورية مصر العربية، على إقامة مشروع ثقافي، أمسينا نتوسد مكنوناته ومكوناته مطولاً، قبل أن يرى النور متوشحاً بالكثير من الآمال والتطلعات، على مرأىً ومسمعٍ منكم حضورنا الكريم.

إننا وإذ نجتمعُ الليلة، نود أن نعرب لكم عن فرط سعادتنا وفائق امتناننا لكل من شجّع وبارك ودعم وزكّى هذا الجهد الطلابي التطوعي البحت، ولنضع حجراً أولى على ما نأمل أن يكون صرحاً ثقافياً وإبداعياً مائزاً، تجتمع تحت سقفه أطروحاتٌ ثقافيةٌ وإبداعيةٌ، علمية وأدبية، عامة ومتخصصة، ستحاك على شاكلة أمسيات شهرية دورية، صناعها هم أصحاب الرؤى والاطلاع من زملائنا وزميلاتنا، كلٌ ذلك أملاً في إيجاد بيئة تنويرية هادفة على المدى الطويل بإذن الله.

نحن نُعوّل كثيراً على "روح المبادرة"، فكم جميل ألا نفقد مقدرتنا على "التحمس لشيء ما"، وأن نقف معاً وقفة احتجاج واعتراض على ركود الواقع واستاتيكيته، التي تكرس لنمط واحد من التفكير وتدهس الآخر، فنجد أنفسنا محاصرين بالصمت، اللامبالاة، واليأس.

كبيرةٌ هي إمكانيات هذه الأدمغة اليمانية الخالصة، المشهود لها تفوقها وفاعليتها في كافة مجالات وميادين التحصيل العلمي.

نقتنا بأن المصداقية والنزاهة التي سيقدمها الرواق، عملاً على أرض الواقع، ستجبُّ كل التأويلات التي رافقت الإعلان عنه، وستؤكد للجميع استقلالية مسؤوليتنا الوليدة، التي تحللت على أعتابها كل الأيديولوجيات، التصنيفات، والانتماءات.

* المنسق العام لرواق الثقافة والإبداع الذي تم تدشينه الأسبوع الفائت في القاهرة، وقد أنشأه طلاب وباحثون يمنيون

## فعالية

● أهدى سفير دولة الكويت في اليمن السيد سالم غصاب الزمانان مكتبة السعيد 456 كتاباً شملت مختلف المجالات العلمية والثقافية والتاريخية والإنسانية والفنون والآداب، منها كتاب "تاج العروس" لمؤلفه السيد محمد مرتضى الزبيدي، والذي تم تحقيقه ونشره في الكويت ابتداءً من العام 1965، حين صدر الجزء الأول، وصدر الجزء الأربعين العام 2001، وكتاب "مغني اللبيب" لابن هشام الأنصاري، ومجموعة من إصدارات سلسلة عالم المعرفة والثقافة العالمية والمسرح العالمي والمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

● أعلنت مؤسسة السعيد للعلوم والثقافة فتح باب الترشيح والقبول لجوائز المرحوم الحاج هائل سعيد أنعم للعلوم والآداب في دورتها الـ14 (2011/2010)، ونشرت في موقعها الإلكتروني المزيد من المعلومات حول الجائزة.

● عصر الثلاثاء 18 مايو تقيم مؤسسة العفيف الثقافية، ندوة بعنوان "20 سنة من الوحدة" من المشاركين فيها الدكتور محمد عبدالملك المتوكل، والدكتور أحمد عبيد بن دغر.

الاثنين 3 جمادى الآخرة 1431هـ الموافق 17 مايو 2010 العدد (236)
Mon. 3/6/1431 - 17 May 2010

## محمد عابد الجابري..

# أيُّ مشعلٍ للفكر قد انطفأ

**توفي المفكر المغربي البارز محمد عابد الجابري يوم الاثنين 3 مايو 2010، في مدينة الدار البيضاء، عن عمر ناهز 75 عاما، اشتهر بسلسلة كتبه النقدية، عن العقل العربي وتراثه الفلسفي.**

**استهل حياته العامة في خمسينيات القرن العشرين مناضلاً جسوراً ضد الاستعمار الفرنسي للمغرب، وكان أحد أبرز قيادات حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، ثم اعتزل العمل السياسي متفرغاً للعمل الأكاديمي.**

**نشر العديد من المؤلفات منها: العصبية والدولة.. معالم نظرية خلدونية في التاريخ العربي الإسلامي (1971)، أضواء على مشاكل التعليم بالمغرب (1973)، مدخل إلى فلسفة العلوم (1976) في جزأين، من أجل رؤية تقدمية لبعض مشكلاتنا الفكرية والتربوية (1977)، نحن والتراث.. قراءات معاصرة في تراثنا الفلسفي (1980)، الخطاب العربي المعاصر (1982)، تكوين العقل العربي (1982)، بنية العقل العربي (1986)، إشكاليات الفكر العربي المعاصر (1989)، العقل السياسي العربي (1990)، التراث والحداثة (1991)، العقل الأخلاقي العربي (2001). كما أصدر عدداً من المؤلفات حول القرآن الكريم: "مدخل إلى القرآن"، و"معرفة القرآن الحكيم أو التفسير الواضح حسب أسباب النزول" (في 3 أقسام).**

**سامي أمين عطا***
sami_atta62@yahoo.com

شكلّت هزيمة العرب في حزيران 67، لحظة فارقة في حياة العرب على كل المستويات، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولم يكن المجال الفكري بمنأى عن ذلك، إذ مثلّت الهزيمة، بداية نكوص وتراجع مشروع اليسار العربي برمته. لقد بدأ العد التنازلي له. منذئذ انقلب المشهد على مختلف الأصعدة، باتجاه تكريس ثقافة دينية أصولية، ذات أبعاد سلفية ترتكن إلى الماضي، وتحاول تأصيلها في بنية المجتمع العربي المعاصر، وتحول صراع العرب من كونه صراعاً من أجل الوجود واستمراره إلى صراع بحثاً عن هويّة ضائعة وفردوس مفقود.

ترافَق ذلك كلّه، مع حقبة الطفرة النفطية؛ فلم تأت هذه الطفرة، إلاّ وبالاً على العرب ومستقبلهم؛ إذ حكمت عليهم بشلل رعاش أبقاهم تحت الإعاقة الدائمة؛ يبدو أن النفط، عوضاً عن أن يكون عاملاً مساعداً لإحداث نهضة، أضحى عاملاً معيقاً وكابحاً لها؛ إذ حكمت الطفرة النفطية على العرب البقاء في حالة إعاقة دائمة، وكان الشاعر الفرنسي المقاوم جان جينيه (انظر مقابلة مع محمد بينيس، مجلة "الكرمل" يوليو –سبتمبر 83) محقاً، عندما قال "سيظل تاريخكم نزيفاً من الدماء، حتى تنضب آخر قطرة نفط". بات مؤكداً، أن العرب يصرون على البقاء خارج التاريخ؛ فاضحت طفرة النفط لعنة ونقمة على العرب ومستقبلهم. تكرّست التبعية على كل المستويات، لم تنحصر هذه التبعية في الإطار السياسي والاقتصادي، بل تعدتهما إلى الإطار الفكري. هذا المناخ السبعيني ولّد ظاهرة هروب المثقفين من واقعهم إلى اليوتوبيات والبحث عن مشاريع للخلاص.

في ظروف كهذه، نشأت مشاريع فكرية عديدة (حضرت الشعارات وغاب الإنسان فيها أو غُيِّب)، اتجهت جميعها تنقد التراث، وتبحث عن حلول من الماضي لمعالجة تخلف الحاضر، وإن اختلفت حلولها، إلاّ أنها اتفقت جميعاً، بأنها حلول تُستمد من الماضي، حلول تمجد الماضي على حساب الحاضر والمستقبل، وخلال الـ20 سنة التي تلت الهزيمة، ظهر غير مفكر من أصحاب المشاريع الفكرية الكبيرة أو الداعين إلى ضرورة قراءة التراث وعصرنته. وعلى أساس من ذلك ظهر مشروع د. حسين مروة الضخم "النزعات المادية في الفلسفة العربية الإسلامية"، ومشروع د. الطيب تيزيني "مشروع رؤية جديدة للفكر العربي في العصر الوسيط"، وأتبعه "من التراث إلى الثورة"، ومشروع د. حسن حنفي "من العقيدة إلى الثورة". ولقد كان الجابري محقاً، في نقده للمشاريع جميعها اليسارية والقومية والأصولية، فاليساريون؛ بدلاً من تطبيق المنهج الجدلي المادي على المشكلات التراثية، جعلوا من النظرية المادية الجدلية، نظرية يتم قياس ومطابقة مشكلات التراث عليها، أي أضحت النظرية كـ"سرير بروكرست". ولم يسلم مشروع الجابري من الوقوع في نفس الفخ.

في مناخ كهذا، ينضح بعدد من المشاريع الفكرية الكبيرة، جاء مشروَع الجابري مشروعاً للخلاص؛ فأراد أن ينظف "إسطبلات أوجياس" (إسطبلات خيول في أثينا تراكمت فيها الأوساخ، ولم يتم تنظيفها لفترة طويلة، حتى جاء هرقل ونظفها، وهي كناية تستخدم لكل محاولة تهدف إلى تأسيس شيء على أسس جديدة). إن فلسفة الجابري ما برحت تؤكد أنه "من المفيد أن نضع علامات استفهام بين الحين والآخر على الأمور المسلم بها" (برتراند راسل).

هذا المناخ أوجد مفكراً مهموماً بجملة من القضايا، والقضايا التي تتناسل منها، مثل قضية النهضة وتجاوز التخلف، وقضية الأصالة والمعاصرة، وقضية التراث والحداثة. جاء مشروع خلاص الجابري متزامناً مع تلك المشاريع، دخل معها بسجالات عديدة، لم ينتصر ولم ينهزم، بل ظل منافحاً جسوراً عن العقل وضرورة تفعيل أدواته، وأرسى دعائم العقلانية في الحياة الفكرية؛ ومع كل مفازة جديدة، ترسّخ إيمانه بالعقل والعقلانية أكثر فأكثر، وشرع في دراسة التراث الفكري بواسطة إعمال العقل، واتجه صوب المدارس والتيارات الفكرية المعاصرة، يستعين بمناهجها، فتراه تارةً يستخدم منهج التفكيك في دراسة الثقافة والتراث العقلي الإسلامي، مستعيناً بتفكيك نيتشه أو جاك دريدا.

وتارةً أخرى يستخدم المنهج البنيوي في دراسة نفس القضايا، مستعيناً ببنيوية "أولتيسير وفوكوه"؛ ذلك يبدو جلياً من خلال أعمال عديدة أنتجها طوال مشواره الفكري، لعل أبرزها مشروعه "تكوين العقل العربي" و"بنية العقل العربي" و"العقل السياسي العربي" و"العقل الأخلاقي العربي" والجزء الخامس الذي وعدنا به "العقل الجمالي العربي"، في هذه الأعمال وظف عدداً من المناهج من أجل تحقيق مقاربته العقلانية في دراسة الثقافة والتراث العقلي عند العرب في حضارتهم الغابرة، وأعاد تفكيك أسسها ومبادئها.

لا يمكن أن يعد مشروع الجابري مشروعاً لبحث ودراسة التراث العربي والإسلامي وحسب، بل يمكن عده أيضاً مقدمة لدراسة وبحث الفكر الإنساني عموماً، بمعنى أن توظيف الجابري للمناهج الفكرية المعاصرة، يجعل أي دارس على عتبة فهم ومعرفة تلك المناهج التي وظّفها في أداء مُهمّته؛ فيمكن لأي باحث أن يلم، مثلاً، بالفلسفة البنيوية ومنهجها عند "أولتيسير وفوكوه"، من خلال فلسفة الجابري، كما يمكن له أن يلم بالتفكيكية، والمنهج التفكيكي عند نيتشه وجاك دريدا، ويمكن أيضاً، معرفة "مفهوم القطيعة الابيستمولوجية" عند باشلار وأولتيسير وفوكوه، عوضاً عن معرفة "مفهوم الأركيولوجيا" عند الأخير، من خلال توظيفه لها في دراسة التراث العقلي في الحضارة العربية الإسلامية.

مما لاشك فيه، أن الجابري كان فيلسوفاً إشكالياً. دخل في سجالات ساخنة لا أول لها ولا آخر، وتعرض لانتقادات لاذعة وقاسية، يكفي أن نشير إلى نقد جورج طرابيشي في كتابه "نقد نقد العقل العربي"، دليلاً على ذلك. ومع ذلك، لا يمكن لأي نقد مهما كان مستواه أو حجمه، أن يبخس حق الفيلسوف الجابري، كما لا يمكن أن يقلل من إنجازاته الفكرية وإسهاماته النظرية؛ فكم النقد والخصومة التي واجهت الجابري تدللان على أنه فيلسوف يمتلك رؤية مغايرة، رؤية جديرة بأن يتوقف أمامها النقاد ملياً؛ فالقضايا التي كان يثيرها، أينعت في نهاية المطاف؛ وحسبها أنها أنتجت فلسفة عربية معاصرة، وتاريخ الفكر الإنساني يقول لنا إن كل الأفكار الجديدة والثاقبة، تكون أكثر الأفكار عرضةً للنقد والرفض، ولا يتم قبولها بسهولة ويسر، إنها تتعرض لعملية مخاض، وتكون ولادتها عسيرة، وفي بعض الأحيان تكون قيصرية. إن تاريخ الفكر الإنساني يقدم لنا أمثلة عديدة؛ فقد عاشت أفكار كوبرنيكوس، وكذلك أفكار جاليليو، حتى أفكار آينشتاين، عاشت مرحلة مخاض عسير قبل قبولها.

إن هذا النقد المتواصل، الذي تعرض له الجابري، أعانه كثيراً على تطوير أطروحاته، وأغنى فكره، ولم يتوانَ عن تصحيح وتوسيع مشروعه؛ فما إن ينتهي من سجال ما، إلاّ ويدفع بعمل جديد، يُثيرُ سجالاً جديداً. إنه فيلسوف إشكالي وسجالي من العيار الثقيل، سيترك غيابه فراغاً كبيراً في الساحة الفكرية.

لما كان الجابري واحداً من بين المفكرين العرب الذين يتميزون بفكر أثار سجالاً دائماً، وأعتقد أن السجال سيتواصل؛ هذا ما يؤكده حضور أفكار هذا الفيلسوف في ميدان البحث؛ فلن تجد جامعة عربية واحدة، لا يوجد فيها أنصار وتلاميذ، أو مناوئون لفكره. مما جعل وسيجعل أفكاره ميداناً خصباً للعديد من الدراسات والأبحاث، وأطاريح الماجستير والدكتوراه.

إن القضية التي شكلت هاجساً وقلقاً دائمين للجابري طوال مشواره البحثي، يمكن تلخيصها بالسؤال التالي: ما الطريقة التي تجعل الفكر العربي حاملاً للنهضة؟ إنه هاجس وقلق التقابل –الذي يذبح المفكرين من الوريد إلى الوريد منذُ قرن أو يزيد– بين تخلف قائم، وواقع، ونهضة غائبة، لكنها مأمولة، بين واقع التخلف وإمكانية النهضة.

أما مقاربة الجابري المنهجية للنهضة، اتخذت من المدخل الابيستمولوجي إلى نقد العقل العربي سلاحاً أمضى؛ فلكي يكون هذا العقل حاملاً للنهضة، ينبغي تنظيفه من العوالق التي لصقت به، وإعادة بنائه وتسليحه بالأدوات والوسائل الكفيلة بتحقيق المهمة، أي النهضة؛ فلا يمكن تحصيل النهضة دون نقد العقل العربي الإسلامي، وتتبع تحولاته التاريخية. ومعرفة بنيته المفاهيمية. وخلص الجابري إلى ضرورة تأسيس هذا العقل على أسس ومداميك جديدة، بحيث يكون قادرا على مجابهة التحديات الراهنة.

إن مشروع الجابري ينطلق من رؤية للعقل مفارقة لرؤية رينيه ديكارت؛ ففي حين يرى الثاني "أن العقل أعدل الأشياء قسمةً بين الناس" (انظر ديكارت: المقالة في المنهج)، إنها فلسفة، تنم عن إيمان بوحدة العقل؛ فالعقل واحد لدى البشر جميعاً، إن ما يميزهم بعضهم عن بعض، الدربة، أي أن العقل يحتاج إلى تدريب مستمر، يجعله قادراً على ممارسة التفكير؛ فلا تمايز في العقول بين الناس عند ديكارت، على أساس عضوي أو شعوبي أو جنسي، العقل واحد، إنما الاختلاف في الفاعلية الناتجة عن التأهيل والتدريب والممارسة. أما الجابري يتبنى فكرة تنص على تعدد العقول، إذ إنه منذُ وقت مبكر، نظر إلى العقل في تعدده لا في وحدته. إن عناوين كتبه "تكوين العقل العربي" و"بنية العقل العربي" و"العقل السياسي العربي" و"العقل الأخلاقي العربي"، تفصح عن إقرار بوجود عقول أخرى، عقل أوروبي، وعقل أمريكي، وعقل آسيوي... إلخ. بيد أن النظر إلى المسألة، من وجهة نظر جدلية، تجعل النظرتين؛ نظرة ديكارت ونظرة الجابري، تجانبان الصواب، حيث إن التعدد لا ينفي الوحدة، بل يؤكدها، كما أن الوحدة لا تنفي التعدد. إن تعدد العقل، حصيلة ثقافات متعددة، لذا فإن العقل يتشكل داخل ثقافة محددة ويكتسب خصائصه من داخلها. ولما كانت الثقافات متعددة، يلزم عنها عقول مختلفة، إلاّ أن الثقافات ليست بالضرورة ثابتة على حالها، بحيث يلزم عنها الحكم بوجود عقل يوازيها أو يكون على شاكلتها. أي عقل يتميز بالثبات. ولأن الثقافات والحضارات تتغير؛ فإن عقلها بالضرورة يتغير. إن العقل ينتج الفكر وفقاً لمعادلة أرنولد توينبي: التحدي والاستجابة، فكلما كان التحدي أكبر جاءت استجابة العقل أقوى. ولا يتعطل أو يصاب العقل بالعطالة، إلاّ عندما يفقد العقل القدرة على الإحساس بالتحديات الماثلة أمامه.

إن تمييز الجابري للعقل ليس جديداً في الفكر الفلسفي؛ فقد درج فلاسفة آخرون على ذلك. ويبدو تاثيرهم عليه جلياً، ونعتقد أن من بين أكثر الفلاسفة تأثيراً عليه، الفيلسوفين نيتشه وهايدجر. ولم يكتفِ الجابري بتفكيك العقل الإنساني إلى عقول شتى، العقل العربي واحد منها، بل نحا باتجاه تفكيك العقل العربي ذاته: عقل بياني اتسمت به الفلسفة المشرقية (في المشرق العربي)، وعقل برهاني اتسمت به الفلسفة المغربية (في المغرب العربي والأندلس) (انظر كتابه: بنية العقل العربي).

يؤكد الجابري، في أكثر من مكان، على حقيقة مفادها أن الفكر العربي في مجمله –الحديث والمعاصر– فكر لا تاريخي، يفتقد حداً أدنى من الموضوعية، لأن قراءته للتراث قراءة سلفية تنزه الماضي وتقدسه، وتحاول أن تستمد منه الحلول الجاهزة لمشاكل الحاضر والمستقبل. لا ينحصر هذا على التيار الديني وحسب، بل يمتد إلى مختلف التيارات الأخرى، ماركسية كانت أم قومية، فلكل منها سلفها، وهو بمثابة صنم تعبده، قد يكون هذا الماضي، الماضي العربي الإسلامي، وقد يكون هذا الماضي "الماضي –الحاضر" الأوروبي، وقد يكون هذا الماضي التجربة الروسية أو الصينية. إنه نشاط سلبي، ينم عن عقل مستقيل (هذه التسمية جاءت في كتبه اللاحقة، ضمنها في كتابه بنية العقل العربي) لا يسهم في إنتاج الحلول، بل يرتكن إلى حلول جاهزة (انظر: نحن والتراث).

إن مَن يتتبع حياة الجابري الفكرية، يجده مفكراً قلقاً ومهموماً بقضايا أمته، لم يترك قضية من القضايا المعاصرة؛ لم يفتش عنها في بعدها التراثي. لقد كان من القلائل الذين ارتبطوا أيما ارتباط بمشكلات عصرهم "لا يخرج الفلاسفة من الأرض كما تخرج النباتات الفطرية، وإنما هم ثمار عصرهم وشعبهم، وهم العصارة الأرفع شأناً، والأثمن، والأبعد عن أن تُرى، والمعبِّرة عن نفسها بالأفكار الفلسفية. وإنَّ الروح الذي يبني الأنظمة الفلسفية بعقول الفلاسفة، هو نفسه الروح الذي يبني السكك الحديدية بأيدي العمال؛ فليست الفلسفة خارجة عن العالم، كما أن الدماغ –وإن لم يكن في المعدة– ليس خارجاً عن الإنسان" (ماركس).

جاء الجابري إلى الساحة الفكرية من واقع مثخن بالهزائم والنكبات، إلاّ أنه لم يستسلم لها؛ فظل مفكراً منافحاً لا يشقّ له غبارٌ، سلاحه النقد العقلي، وأخذ إيمانه بالعقلانية يتعزز يوماً بعد يوم، وحسبه أنه حاول أن ينهض بواقعه من وسط ركام الهزيمة والانسحاق، متكئاً على عصا النقد العقلي، والدراسة المتأنية للتراث، مستلهماً من الفكر الإنساني كل مناهجه وأدواته البحثية.

* أستاذ فلسفة العلوم ومناهج البحث في كلية الآداب – جامعة عدن

www.alnedaa.net
Alnedaa.yemen@gmail.com

الاثنين 3 جمادى الآخرة 1431هـ
الموافق 17 مايو 2010 العدد (236)
Mon. 3/6/1431
17 May 2010

# إرهاب!

**نعمان قائد سيف**
freejourn@yahoo.com

أثنـاء الجدال حول مشـروع قانون توحيـد التعليم بعيد قيـام دولة الوحدة، اسـتنفر الظلاميون قواهم، واستخدموا كل الوسائل المتاحة لثني مجلس النواب عن إقراره، ومارسوا الضغوط المختلفة على الحكومة والمجتمع تحت يافطة ادعاء الدفاع عن الإسـلام، حتى إنهم جندوا تلاميذ المعاهـد "العلمية"، وجلبوا كباراً منهم إلى سـاحة البرلمان برفقة عدد من شـيوخ اللحـى، حاملين معهم عريضة احتجـاج جائرة وقعوا عليها متضامنين بصفتهم "علماء"، وتحرش نفر منهم بمن صادفـوا في طريقهم من النواب المؤيديـن للقانون، وصبوا جام غضبهم –وكنت شـاهد عيان– على النائب محمد الفسـيل، كونه أحد أبرز المدافعين عن تشريع القانون وتسـريع إصداره، فقد أحاط به الحاقدون والمغرر بهم خارج القاعة على هامش جلسـة حامية الوطيس، وكالوا له من السـباب والاتهامات ما لم ينزل بها كتاب!

كما قلت لم يك الأستاذ الفسيل وحده في معركة الواجب، بل نخبة من النواب تصـدوا للهجمة الظلاميـة، ولم يتراجعوا عن موقفهم الموحـد من ضرورة إلغاء الاستثناء، رغم الإرهاب، وتباين توجهاتهم الفكرية والسياسية، فالتعليم من وجهة نظرهم المتوافقة، شـأن عام، ولا مجال للمسـاومة عليه أو تسييسـه، لذلك كانت أصواتهم مع توحيده بمعرفة جهة واحدة مسؤولة (الوزارة)، ولا مجال لاستمرار تقسيمه، رغم الضغوط الانتهازية التي مارسها المؤتمر الشعبي العام على ممثليه، فقـد صوت الكثير من نوابه لصالح القانون، غير عابئين بالعواقب التي توعدتهم، حتى إن أحدهم سـمعته يلعن أبو السياسـة قبل أن يدلـي بصوته المرفوع بنعم للقانون!

اليوم، يتخذ المؤتمر الشعبي الحاكم موقفاً مماثلاً، من قضية تحديد سن زواج الإناث، في لعبة سياسـية غبية مكشـوفة وملعونة، إلا أني على ثقة تامة بأن بين ممثليه في البرلمان (لن أحدد نسبتهم) من يحترمون أنفسهم، خصوصاً والقضية المنظورة أمامهم واضحة وعادلة، ولا تغضب الرب، مهما كان شكل الانتقام الذي ينتظرهـم إذا ما عصوا الأوامر النهازة، فقد سـبقهم في نيل العقاب زملاء لهم عاشوا، وعلى ذكرى موقفهم النبيل لا زالوا حتى اللحظة –الأحياء منهم– وإلى ما لا نهاية، رافعي الرؤوس، ويُحترمون!

# مقصلة الصحافة

**محمـد الغبـاري**
malghobari@yahoo.com

للأسبوع الثالث على التوالي والزميل حسين اللسواس خلف قضبان السجن المركزي بناء على حكم أصدره قاضي محكمة الصحافة منصور شـايع، وقضى بمعاقبته بالسجن لمدة عام ومنعه من الكتابة إلى ما شاء الله، بعد أن أدانه بتهمة إهانة موظف عام، وهذا الموظف هو محافظ البيضاء ومدير الكهرباء فيها.

عشـية النطق بالحكم كان الزميل قلقا ومؤمنا بأن جهات عدة تريد أن تصفي حسـاباتها مع كتاباته، وأن هذه القضية سـتوفر لهذه الجهات الفرصة المواتية للانتقام منه، لكني وأن شـاركته القلق كنت أمنيه بأن الفسـاد الذي يمتد بطول البلاد وعرضها، بات يشكو منه الجميع، بمن فيهم رئيس الجمهورية، وإن ما كتب عن الفساد في محافظة البيضاء، أصبح من ضرورات محاربة الفساد.. بل ذهبت إلى أبعد من ذلك حين أقنعته بأن تهمته أخف من التهم الموجهة لبقية الزملاء، مثل تهم المساس بالوحدة والإساءة لشخص رئيس الدولة.

ما إن دخلنا قاعة المحكمة حتى انتشـر أفراد الشـرطة القضائية، وعلى غير عادتهم، في أركان القاعة، وهو ما بين لنا أن زميلنا سـيواجه عقوبة الحبس التي ألفت محكمة الصحافة إنزالها تباعا على الصحفيين والكتاب، وهي الأحكام التي تنفذ فورا ومن داخل القاعة. وذلك ما تم.

القاضـي في حكمه اسـتند إلى قانون العقوبـات، وأدان الزميل بتهمة إهانة موظف عام، وهو يؤكد ما سـبق أن شـكونا منه من أن قانـون الصحافة النافذ فتـح الأبواب أمام القضاة لمحاكمة الصحفيـين في أي قانون يريدون، ولكن هذا الحكم وغيره من الأحكام أسقطت الحجج التي كان البعض من زملائنا يستندون عليها في تأييدهم للخطوة الحكومية بإنشـاء محكمة خاصة بالصحافة.. وتعزز اليوم موقفنا الداعي إلى إسـقاط هذه المحكمة، مسنودين بإرادة جماعية داخلية وخارجية بأنها مقصلة جديدة للصحافة الحرة والمستقلة.

لاحظوا أنه وبعد 5 أشهر تمكن الكاتب معاذ الأشهبي، وبعد جهود تستحق الثناء من زملاء محسـوبين على السـلطة، من اسـتئناف الحكم الذي صدر بحقه، ونحن الآن في الأسـبوع الثاني والقاضي لم يكتب الحكم الذي سجن بموجبه الزميل حسين اللسـواس، وقاضي الاستئناف لن يبت في طلب وقف تنفيـذ الحكم الابتدائي إلا متى تسـلم أصل الحكـم وأصل الطعن المقدم من محامي الدفاع مشـفوعا برد النيابة على ذلك الطعن، ولكم أن تقولوا لي متى سيتم ذلك.

كان الزميل اللسـواس تعرض للاختطاف من قبـل مرافقي محافظ البيضاء، وتعـرض للضرب فـي باحة منزل المحافـظ المبجل، ومن ثم أودع السـجن في محافظة البيضاء لمدة أسـبوع، قبل أن يتدخل رئيس الجمهورية لإطلاق سراحه، وهـا هو اليوم، وبعد نحو عام على ذلـك الاعتداء، يعاقب بالحبس، فيما خاطفوه طلقاء وسعداء بما صدر عن محكمة الصحافة.

قبـل أيام، ومن خلف قضبان السـجن المركزي، تحدثت إلى الزملاء حسـين اللسـواس وصلاح السـقلدي وأحمد الربيزي، ولم أتمكن من رؤية العزيز فؤاد راشد. لماذا يفعل بنا هكذا؟ فردوا جميعا بأن قدر الصحفيين في اليمن أن يعبروا عن معاناة الناس، وأن ينتقدوا الظلم والفسـاد، لأن لا رسـالة لهم غير تلك، لكن هناك من لا يزال يعتبر أن الصحفيين أشد أعداء البلاد، ويجاهر بوقاحة الجاهل بأن هؤلاء يستحقون المشانق، غير أن ما يسعدنا هو أن أحد هؤلاء الجهلة غارق حتى أذنيه بالفساد والتفاهات.

إعـــلان

تعلن الأمانة العامة لاتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين أن على الإخوة أعضاء الاتحاد بجميع الفروع ممن لا يحوزون على درجات وظيفية حكومية سرعة إرسال بطائقهم الشخصية للأمانة العامة للاتحاد وذلك لرفع الملفات للخدمة المدنية ومطابقة الأسماء بموجب البطائق خلال موعد أقصاه 2010/5/18. رقم الفاكس 218047
شاكرين تعاونكم

# نافذة

**منصـور هائـل**
mansoorhael@yahoo.com

## رواية بحاجة إلى قراءة إجبارية

وبما أن اسـتجابة (السـيد الرئيـس) للمطالبـة بإحداث التغييرات السياسية الملحة، وتشكيل لجنة للمصالحة الوطنية، قد جاءت متأخرة كثيراً، فقد انفجرت الأوضاع في العاصمة، ولم تنتظر حتى تسـمع إعلانه عن تشـكيل لجنة للمصالحة، واستعداده للالتزام بجميع قراراتها. وفي اليوم التالي لم يحظَ إعلانه عن اسـتعداده تقديم استقالته، بالتفاتة من قبل جبهات المعارضة المسلحة التي كانت تخوض حرباً ضارية عليه وعلى أسـرته وعشيرته، وكانت طلائعها قد وصلت إلى محيط قصر الرئاسـة، واقتحمته بعد يومين فقط من إعلانه عن عزمه على الاسـتقالة، وتكشّف يومها أنه كان على استعداد أكبر للفرار، وقد فر من قصره في جوف عربة مصفحة في جنح الظلام، مع أفراد حاشيته وأسرته، إلى مسقط رأسه، ثم إلى خارج البلاد، ليقضي آخر أيامه وأعوامه.

وما كان لذلك أن يحدث إلا في بلاد تعرضت فيها السياسة لعمليـة تجريف واسـعة ومريعـة، وتحولت فيهـا الأحزاب والجبهات إلى أقنعة للعصبيـات، وصارت الجبهات مرادفة لكلمة القبائل، وسـارعت القبائل التي كانت بلا جبهات، إلى إنشـاء جبهاتها المسـلحة، وصارت كل قبيلة تسمى جبهة: "جبهـة التحالـف الديمقراطـي"، و"جبهة الاتحـاد الوطني الديمقراطـي"، و"الحركة الديمقراطيـة"، و"الجبهة المتحدة"، و"الجبهة الوطنية"، و"الاتحاد الوطني الديمقراطي"، وغير ذلك من الجبهات التي كانت قائمة بحق وتتحرك في الميدان، وكان أمرها لا يخفى على بعضها.

وكان معروفـا أن جبهة التحالـف الديمقراطي الصومالي، هي جبهة قبيلة عذبورسي، والجبهة الوطنية هي قبيلة مريحان، والحركة الديمقراطية هي قبائل الدغل والمزولة، وجبهة المؤتمر الموحد هي قبائل الهوية وأقاربهم، والحركة الوطنية هي قبائل إسحاق في الشمال الذين صاروا جمهورية صومال لاند، وهو اسم جمهورية الشمال من أيام الاستعمار البريطاني.

وفي حمى التقاتل كانت كل جبهة تنقسـم إلى أجنحة، وكل جناح إلـى مذبحة، وصـارت الجبهات تزيد عـن عدد أمراء وجنـرالات الحروب، وفي حـالات كان الجنرال الواحد يحمل اسم جبهة.

وما كان بمستطاع "العقلاء" الذين وصلوا متأخرين قبل 20 عاماً بالضبط، أن يصلحوا ما أفسـد "السيد الانقلاب" وحكم الحزب الواحد، ثم الفرد الواحد المسـتبد والعائلة والفسـاد والانسداد السياسي.

ولم ينفـع "المانيفيسـتو" الذي تنادت إلـى صياغته 114 شخصية من السياسـيين والمهنيين والمثقفين ورجال الأعمال الصوماليـين، فـي 30 مايـو 1990، وأوصت فيـه الرئيس بالاستقالة وتسليم السـلطة إلى لجنة خاصة تقرر أن تتحمل مسؤولية سلامته وسلامة أسرته.

ورد الجنرال محمد سـياد بري على "المانيفيستو" بإجراء التفافـي مكشـوف و"أهبل"، تمثـل بتعديـل وزاري مع وعد بالتعددية السياسية، وخطاب نوايا بالتحول إلى الديمقراطية، وكان سيف الوقت أسـرع، إذ لم ينصرم أكثر من نصف عام إلى مسـاء 26 يناير 1991، إلا وقد صار في جوف المصفحة المسلحة.

ومـا كان من الجبهة التي كانت سـباقة فـي الوصول إلى القصر الجمهوري بعد السـاعة التاسعة والنصف من مساء 26 يناير، إلا أن تسـارع إلى الإعلان عن الرئيس البديل، ما أثار غضب وهيـاج الجبهات –القبائل– الأخرى، فاشـتعلت النيران في ما بين القبائل، ولم تنطفئ حتى الآن.

وانعقدت الكثير من المؤتمرات، وتشـكلت الكثير من اللجان في الصومال وخارجه. وشـهد هذا البلد الذي تمتد سواحله على مسـافة تصل إلى 3300 ميل، 7 رؤساء جمهورية، و11 رئيـس وزراء و37 حكومـة. ولا يتسـع المجـال لحصر عدد الأحزاب والجبهات التي كانت قبل الاسـتقلال شـاطحة في التقدمية والأممية والاشـتراكية، وجانحـة في القومية، وكانت الصحافة المرادفة لها تحمل أسـماء "الطليعة" و"نجمة أكتوبر" و"صوت العمال"، إلى أن كان اغتيال الرئيس المنتخب الدكتور عبدالرشـيد علي شـرماركي، في 15 أكتوبر، وصعود سياد بري إلى سـدة الحكم من صهوة دبابة، وإعلان حقبة الحزب الاشـتراكي الواحد، ثم الانتقال إلى عهـد الدكتاتور الواحد الفاسـد وعائلته، وحالة الطوارئ، وما اسـتدعى كل ذلك من نشـوء جبهات على تلك الشاكلة التي سـبقت الإشارة إليها، ووصولاً إلى طغيـان طوفان الدم والصراعـات بين الأجنحة القبلية الإسلاموية، وانفساح ساحة الصومال لحركات الجهاد العالمـي و"القاعدة" والمقاتلين الأجانب الذين وصل عددهم إلى 3000 أكثرهم من الباكستانيين، وجميعهم تحت قيادة مجاهد باكستاني محترف ومعمد بتوقيع أسامة بن لادن، ليقود حركة شباب المجاهدين.

هكذا يتلوى الصومال على الوتر المشـدود من "حزب وحدة شـباب الصومال" الذي رفع لواء توحيده مطلع السـتينيات، إلى حركة الشـباب المجاهدين التي تعمل فيه تقطيعاً وتمزيقاً فـي هذه الأيام... وما أحوجنا اليوم لأن نقرأ تاريخ هذا الجار الشقيق، وهو "اللاتاريخ" بامتياز، وأن نتعقل هذه الرواية التي تبدو وكأنها ستكون: المستقبل.